

رقم ۷۰

الكتاب دیانات







٧٠ دينار  
٧٠  
FRESS

هذا متن العزبة للجماعة الازهرية  
تأليف سيدي أبي الحسن الشاذلي شارح الرسالة  
في مذهب الامام مالك  
(وبهامنه الكواكب الدرية للفقير عبد المجيد الشرنوبلي الازهري)  
(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد المن خص بالعز الحقيقي من اجتهاد وفقه بتوفيقه في دينه الخفيف من ارتضاء  
وصلاة وسلاما على سيدنا محمد افضل المخلوقين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه  
في الدين وعلى آله الهادين واصحابه وجميع التابعين (أما بعد) فيقول الفقير  
الى مولاه الغنى عبد المجيد الشرنوبلي الازهري وفقه الله خير العمل وعصمه من الخطأ  
والزلل لما كان علم الفقه من أنفس ما تنافس في تحصيله المتنافسون وأفضل  
ما يتقرب به الى الله تعالى المتقربون وكانت المقدمة العزبة للجماعة الازهرية  
محتوية على غرر الفوائد وجامعة مع صغر حجمها محاسن الفرائد أردت أن أضبطها  
لاخواني المبتدئين وأقصر على حل معناها ليكونوا يحفظها وفهم معانيها مستغلين  
فان من حفظ المتن فقد حاز الفنون وبأدب بطبعها ليفتح لهم باب التقريب  
ويكون لي من دعاء من اشتغل بها أو فرتصيب فانها كانت قبل ذلك عزيزة الوجود  
وأرجو أن يكون نفع الاخوان هو المقصود

والله بمنحنا عزاجحسن حل \* عزبة الفضل حتى ندر لك الأمل  
ويفتح الباب من كل الوجوه لنا \* لتجمع الحسينين العلم والعمل  
بجاه طه الذي أنواره سطعت \* وبدر طلعته بين الوري كسلا  
(وهذه طبعة ثانية هبة) قد اكتسبت بجزد التنقيح والتصحيح أبي مزيه  
وناهيك أنما اعطبة بولاق مصر الاميرية في ظل الحضرة الخديوية العباسية مشموله  
بنظر وكيلها حضرة محمد بك حسني ذي الاخلاق المرضية في سنة ١٣١٤ هجرية  
على صاحبها أكل الصلاة وأتم التحية ما  
(بتصحیح مؤلفه)



قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأها ابتداء حقيقة وبالجدلة ابتداء إضافيا تأسيسا بالقرآن  
وعلا بئلك من حسد بني البسمة والجدلة فإنه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن  
الرحيم فهو أبتر وورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالجدلة فهو أقطع وقوله ذي بال أي  
صاحب حال بهمته شرعا فخرج الحرام والمكروه والأبتر بمعنى الأقطع أي مة طوع والذنب  
والمراد هنا أنه يكون ناقصا وقليل البركة ولو تم حسا (رب) يطلق على خمسة عشر معنى جها  
السجاعي في قوله قريب محيط مالك ومدبر \* مرب كدير الخبير والمول للمم  
وخالفنا المعبود جابر كسرنا \* ومصلحنا والصاحب الثابت القدم  
وجامعنا والسيد أحفظ فهذه \* معان أنت للرب فادع لمن نظم  
(وأشهد) أي أقرب لسانني وأذعن بقلبي أنه لا اله (٢) أي لا معبود بحق موجود إلا الله (محمد)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله  
عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وآل كل  
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ﴿أما بعد﴾

علم منقول من اسم مفعول الفعل  
المضعف سماه به جده عبد المطلب رجاء  
أن يكثر جدا فخلق له وقد حقق الله رجاءه  
ولشرف وصف العبودية أطلقه الله  
عليه في أشرف المواطن بقوله سبحان  
الذي أسرى بعبده وبقوله الحمد لله الذي  
أنزل على عبده الكتاب والرسول إنسان  
ذكر من بني آدم أوحى إليه بشرع وأمر  
بتبليغه وقد علمت رسالته الأنس والجن  
والملائكة لكنها للملائكة تشريف

لا تكليف لأنهم معصومون من المخالفة (صلى الله عليه وسلم) هما واجبان في العزيمة كالحمد  
والشهادتين ومستحبان فيما عداها والصلاة من الله على نبيه الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن  
غيره التضرع والدعاء والسلام التحية التي تليق بجنازة العظيم وفي الحديث من صلى على  
في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وتكره الصلاة عليه في مواضع  
مجموعة في قول بعضهم ذبح عطاس أو جاع عثرة \* وتعجب أو شمه هرة تلبس  
أو حاجة الإنسان فاعلم عندها \* كرهوا الصلاة على أهل شفع  
أو عند رجاءه أو كل مثله \* ومواضع الاقذار لترفع  
وزاد التثاني (وعلى سائر) أي باقي الأنبياء جمع نبي وهو إنسان ذكر من بني آدم أوحى إليه بشرع وإن لم

يؤمر بتبليغه فعطف المرسلين على الانبياء من عطف الخاص على العام والمراد بالآل في مقام الدعاء كل مؤمن ولوعاصيا والاعياء في التابعين بيوم الدين باعتبار المجموع فلا يراد أنه لا يظهر باعتبار أتباع غير نبينا والمراد قرب يوم الدين فان الساعة لا تقوم الا على لكع ابن لكع أى كافر ابن كافر (أبو الحسن) هو الامام الجليل شارح الرسالة وكفى نفسه لان الشخص اذا اشتهر بكنية أولقب لم يكن ذلك من تركية النفس ولد بالقاهرة سنة ٨٥٧ ووفى سنة ٩٣٩ ودفن بباب الوزير (ولوالديه) بكسر الدال (٣) أولى من فتحها يشمل الاجداد والجدات (وسائر

أهل السنة) فيه ميل الى ترجيح مذهب الاشاعرة من جواز غفران الذنوب لجميع أفراد المؤمنين وتختلف الوعيد بعد كرم الانقضاء وقالت الماتريدي لا بد من تحقق الوعيد ولو في واحد (مقدمة) بكسر الدال أى متقدمة على غيرها من الكتب أو مقدمة لمن استغفل بها على غيره فهمى من قدم اللازم بمعنى تقدم أو المتعدى (في مسائل) جمع مسألة وهى مطلوب خبرى يبرهن عليه فى ذلك العلم أى يقام عليه الدليل كقولك النية واجبة (وغير ذلك) أى كاحكام المعاملات (على مذهب) أى جائية على مذهب اليه الامام مالك من الاحكام من مجي

فيعول العبد الفقير الى الله تعالى أبو الحسن على  
المالكي الشاذلى غفر الله له ولوالديه ومشايخه  
واخوانه وسائر أهل السنة المحمديّة هذه مقدمة  
في مسائل من العبادات وغير ذلك على مذهب  
الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى لينتفع بها  
الولدان ونحوهم إن شاء الله تعالى خلصت من كتابي  
المسمى بعمدة السالك على مذهب الامام مالك فى  
العبادات وغير ذلك \* وسميتها بالمقدمة العزبية  
للجماعة الازهرية مشتملة على أحد عشر بابا

### ﴿الباب الأول فى الطهارة﴾

البعض على الكل (الولدان) جمع ولد ونحوهم من بلغ ولم يتعلم (لخصتها) أى اختصرتها وهذبتها (العزبية) اشارة الى أن من عمل بما فيها حصل له العز وخص بها الجماعة الازهرية أى سكان الازهر المعمور لانهم أولى من غيرهم فان فضله مشهور وقد أنشأ جوهراً القائل بمصر القاهرة سنة ٣٥٩ وهو أول مسجد أنشأ بها (مشتملة) حال لازمة من ضمير سميتها ويكفى التباين بين المشتمل والمشمول عليه بالأجال والتفصيل (الباب) هوى الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل المشتركة فى أمر يشتملها وانما يبيت الكتب ليكون ذلك تنشيطا للطالب وأمهل فى وجدان المسائل (فى الطهارة) أى ما يتعلق بها وجودا وعدما كالنواقض وفصل النجس وهى

صفة حكيمة تجب أي تسب لموصوفها أي المتصف بها حوازا استباحة الصلاة به أي الموصوف  
 ان كان توباً أو فيه ان كان مكاناً أو له ان كان شخصاً مكلفاً أم لا فالأول وليان من خبث والاخرة  
 من حدث والمعرف الطهارة التي يحصلها الشخص في نفسه لنفسه فلا يرد طهارة الميت فانها  
 توجب الصلاة عليه لاله (ماء طهوراً) المراد به ماء المطر والندى ولو تغير بخضرة الزرع لانه  
 كالتغير بالقرار وكذلك الثلج والبرد والجليد ولو ذاب بعلاج وأصل ماء البحار والآبار من السماء  
 لقوله تعالى وأزّلنا من السماء ماء بقدر فأسكاه (٤) في الارض أي بعضه على ظهرها وهو ماء

قال الله تعالى وأزّلنا من السماء ماء طهوراً الماء  
 الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره كماء  
 البحر والبر والمطر اذا لم يتغير شيء من أوصافه  
 الثلاثة وهي اللون والطعم والريح بما ينفك عنه  
 غالباً كاللبن والعسل والبول والعدرة فان تغير  
 شيء من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح  
 الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء والتغير  
 بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل في العادات ولا  
 يستعمل في العبادات والتغير بالنجس نجس  
 لا يستعمل في شيء من العادات ولا في شيء من  
 العبادات واذا تغير بما هو من قراره كالتراب والملح

البحار وبعضه في بطنها وهو ماء الآبار  
 كما قال تعالى فأسكاه في الارض  
 (ماء البحر) أي ولو لم يكن أجاباً لما في  
 الحديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته  
 (والبر) أي ولو برز من زم بل يستحب  
 الوضوء والغسل منه لطاهر البدن وتكره  
 ازاله النجاسة به تشر بناله (من أوصافه)  
 أي ما ذكر من ماء البحر والبر والمطر  
 (وهي اللون) أثبت للماء لونه وهو التحقيق  
 وهو في الغالب البياض اذا فرغ في الهواء  
 ولا يريح له فالمراد طرور ربح لم تكن  
 (كاللبن والعسل) وهما طاهران  
 والبول والعدرة وهما نجسان (فان  
 تغير شيء) أي تحقيقاً وظناً (بما ذكر)  
 أي مما يسهل الطهورة أو الطاهرية

وأما لوطن أن المغير لا يضر كالتراب فانه يكون باقياً على الطهورة ولو كان الظن غير قوي  
 (ونحوه) أي كتر عفران والدم (ولا الاستنجاء) أي ولا ازالة النجاسة واذا انجز الاناء ووضع  
 فيه الماء قبل ذهاب الدخان وتغيره منع استعماله في العبادات وأما بعد ذهابه وتغير بالرائحة  
 الباقية في جرم الاناء ففيه قولان مرجحان ولا يجوز التطهير بما جعل في القم حيث مازجه  
 الريق ولا يضر تغير ربح الماء بالقطران ولو لم يكن دباغاً ولا يضر تغير اللون والطعم ما لم يكن دباغاً  
 (في العادات) أي كعجن وطبخ (في العبادات) أي كوضوء وازالة النجاسة (والمالح) أي  
 والكبريت والزئبق والشب والنحاس والحديد ولو طارح ذلك قصد بعد أن صار في أيدي



الناس وانما لم يحجز التيمم عليه حيث دللناه طهارة ضعيفة (والنورة) بضم النون ما يزال به الشعر  
 (كالطحلب) هو شيء أخضر يعلو على وجه الماء الذي طال مكثه فلا يضر التغير به ولو فصل  
 منه ثم ألقي فيه أو في ماء آخر لم يطبخ وأما الملح فلا يضر إذا طبخ في الماء وكذا لا يضر التغير  
 بالسبك الحي وأخره على الراجح (كآنية) جمع آناه وليس الجمع مراد فكان الأولى كآناء  
 الوضوء (وآنية الغسل) هي قليلة بالنسبة للتوضي أيضا (نجاسة) أي وأما الوضوء طاهر ولم  
 يغيره فلا يكره استعماله وانما كره استعمال ما حلته النجاسة من إعادة القول بأن قليل الماء ينحسه  
 قليل النجاسة وإن لم يغيره وإن كان ضعيفا جدا لخبر خلق الله الماء طهورا لا ينجسه إلا ما غبر لونه  
 أو طعمه أو ريحه والماء اسم جنس (٥) إفرادي يصدق على القليل والكثير (والماء) أي

والتَّوْبَةُ أو بما تولد منه كالطَّحْلُبِ أو بطول المكث  
 فإنه لا يضر ويُستعمل في العادات والعبادات وإذا  
 وقع في الماء القليل كآنية الوضوء للتوضي وآنية  
 الغسل للغسل نجاسة ولم يغيره فإنه يصح التطهير به  
 لكن يكره إذا وجد غيره والماء المستعمل في  
 الوضوء والغسل طهور يكره التطهير به مع وجود  
 غيره وفي المستعمل في غيره كالمستعمل في التبرّد  
 وغسل الجمعة قولان بالكراهة وعدمها  
 ﴿فصل﴾ كل شيء فهو طاهر آدمياً أو غيره

في استعماله بعد ذلك وكذا الوضوء على اليسر ماء صيره كثيرا (في غيره) أي ما ذكر من الوضوء  
 والغسل (كالمستعمل في التبرّد) الاظهر فيه عدم الكراهة (وغسل الجمعة) الأرجح فيه  
 الكراهة ومثله غسل العيدين والأحرام والأوضيعة المستحبة ولما تقدم أن المغير للماء قسمان  
 طاهر ونجس احتاج لبيان الايمان بالطهارة والنجاسة فقال (فصل كل شيء الخ) والفصل  
 في الاصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالبا والحي يشمل  
 ما تولد من العذرة كالود لا استحالة لصلاحه ويكون متنجس الظاهر كزعر عسقي نجس والآدمي  
 يشمل الكافر وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فهو تشبيه بليغ أي كالنجس في الخبث

ودخل في غيره الكلب والخنزير (عرقه) أي ولو لوجلاله أو كفر أو سكران حال سكره أو بعده  
 بقرب أو بعد (ولعابه) وهو مأسال من فقه في بقطة أو نوم مالم يعلم أنه خارج من المعدة منتنا  
 مصفرا (غير المذر) فلو وجد في البيض المصالح مذرة تنجس الكل حيث لم يبق ماؤه على  
 ظهوريته لأن البيض رشاح يشرب من الماء المتنجس ولا يضر اختلاط بياض البيض بصفاره  
 (في حال حياته) وكذا بعد موته لطهارته ميتته على الرابع (ورجعه) أي رونه الخارج في حال  
 الحياة أو بعد التذكية وأمان مات خفف (٦) أنفه فإن كل ما خرج منه نجس ويندب

وكذلك عرقه وأعابه ومخاطه ودمعه وبيضه  
 غير المذر بالذال المعجمة وهو المتغير المستن ولبن  
 الآدمي في حال حياته طاهر ولبن مباح الأكل  
 طاهر كالبحر والغنم والابل وكذلك بوله ورجعه  
 مالم يتغذى بنجس ولبن غيرها تابع للجمعة فاحرم  
 أكل لحمه فلبنه نجس كالتجمل والبغال والخيول  
 وما كره أكل لحمه كالسبع فلبنه مكروه وميته  
 ما لا نفس له سائلة كالذباب والنمل والدود طاهرة  
 (فصل) ميتة الآدمي غير الأنبياء نجسة وكذا  
 ميتة ماله نفس سائلة كالقمل على المشهور  
 والبرغوث عند ابن القصار وما أئین من الحي

غسل البول والرجيع الطاهرين  
 مراعاة لخلاف الشافعي وأبي حنيفة  
 (مالم يتغذى بنجس) أي تحقيقا أو ظنا  
 ولا يعمل بالشك الا فيما شأنه ذلك فيجب  
 غسل ما في باطن الدجاجة الجلالة قبل  
 صلاحها ثلاثا تسرى النجاسة في أعماقها  
 وفضلة النحل طاهرة ولو تغذى بنجس  
 لاستحالت إلى صلاح كاللبن (ولبن غيرها)  
 أي البقر والغنم والابل وفي بعض النسخ  
 غيره أي المباح (فلبنه مكروه) أي  
 استعماله وهذا لا يخرج عنه كونه  
 طاهرا مادام خارجا في حال الحياة  
 (ما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له جار  
 لأن النفس تطلق على الدم (كالذباب)  
 أدخلت الكاف العنكبوت والخنافس

والصراصير والزنبور والعقرب وجميع خشاش الأرض أي صغار دوابها (ميتة الآدمي الخ)  
 المعتمد أنها طاهرة ولو كفر أو التمسيد بالمؤمن في حديث إن المؤمن لا يتنجس أولاميتا اشرف  
 الايمان والترغيب فيه (كالقمل) أي والسحلية والوزغ ويعني عن ثلاث قلات في الصلاة  
 قتلا وجملا وعن الصبيان الميت لعسر الاحتراز منه (والبرغوث) بضم الباء والمعتمد أن دمه  
 غير ذاتي فميتته طاهرة ومثله البق والقراد ويحكم على الدم إذا انفصل بالنجاسة (وما أئین)  
 أي انفصل حقيقة أو حكما بأن تعلق بيسير طم أو جلد من الحي أو الميت مما ميتته نجسة  
 ومن ذلك نوب الثعالب وأما ما ميتته طاهرة فما أئین منه طاهر حيا أو ميتا كالجراد والآدمي

(والظفر) وهو لا دمي والبعر والاوز والنعام ومثله الظلف وهو للبقرة والشاة والظبي وكذلك  
 مخلب الدجاج (والجلد) أي لو دبح بما نزل الريح والرطوبة كحل وتراب وأما حديث أيما  
 إهاب دبح فقد سطهر فحمل على الطهارة لغوية أي النظافة ويستعمل ترخيصا في يابس  
 وماء إلا السكين مخت وهو جلد الحمار والبغل والفرس فإنه يطهر حقيقة بالداغ ويستعمل حتى  
 في الماشعات كالسمن (ولبن الميتة) أي غير الأدمية لطهارة ميتتها (ومحرم الأكل الخ) مكر مع  
 قوله ولبن غيرها تابع للحمة (غير فضلات الأنبياء) واستنجاؤهم للتشريع (ومن محرم) أي  
 والفضلة من محرم الخ ومن مكروه (٧) الأكل الوطواط والهرة والفأرة (والقيح) هو المدة

الغليظة التي لا يخاططها دم والصيد  
 المذنا الرقيقة التي يخاططها دم لكن  
 الأولى تفسير القيح هنا وفيما يأتي بالمدة  
 الغليظة خالطها دم أم لا والصيد بالمدة  
 الرقيقة خالطها دم أم لا يشمل جميع الصور  
 (والدم المسفوح) أي السائل ومنه  
 الدم الذي يخرج سائلا من بطن البهيمة  
 المذكاة لا ما يكون في اللحم أو العروق  
 فإنه طاهر ويؤكل السمك المملح حيث لم  
 ينفصل منه دم يشربه بعضه ولا يفتن  
 فلو شك هل هذا من الصف الأعلى أو من  
 غيره أكل لأن الطعام لا يطرح بالشك  
 والخففة يقولون إن السمك لادم له

أَوَالْمَيْتِ بِمَا تَحْتَهُ الْحَيَاةُ كَالْقَرْنِ وَالْعَظْمِ وَالظُّفْرِ  
 وَالْجِلْدِ نَجَسٌ وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ وَمَحْرَمُ الْأَكْلِ كَالْخِزِيرِ  
 وَالْأُتَانِ وَبَوْلُ الْجَلَلَةِ وَرَجْعُهَا وَهِيَ كُلُّ حَيَوَانَ  
 يَسْتَعْمَلُ النِّجَاسَةَ وَالْبَوْلَ وَالْعَذْرَةَ مِنَ الْإِدْمَى غَيْرَ  
 فَضَلَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَمَنْ مُحَرَّمُ الْأَكْلِ وَمَكْرُوهُهُ  
 كَالسَّبُعِ وَالذَّئْبِ وَالْقَيْحِ وَالصَّدِيدُ وَالْأَكْلُ الْمَسْفُوحُ  
 مِنَ الْإِدْمَى أَوْ غَيْرِهِ وَالْقَيْحُ الْمَتَغَيِّرُ عَنْ حَالَةِ الطَّعَامِ  
 وَالْمُسْكِرُ كَالْخَمْرِ وَالْمَنَى وَهُوَ مِنَ الرَّجُلِ مَاءٌ أَبْيَضُ  
 نَحِيضٌ بِمِثْلَةِ أَيْ غَلِيظٌ يَتَسَدَّقُ فِي خُرُوجِهِ رَائِحَتُهُ  
 كَرَائِحَةِ الطَّلَعِ بِالْعَيْنِ أَوِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَقَرِيبُ

(كالخمر) هو ما خمر العقل أي ستره أي ما شأنه ذلك فلا ينافي أن كثيرا من أهله يشربونه ولا  
 يغيب عقلهم سواء كان ماء عنب أو غيره فيشمل البوطة وفيه الحد أو الماء الحشيشة والأتقيون  
 والذاتورة فأنها طاهرة ولا حد على مستعملها وإنما يحرم منها ما أثر في العقل كالبنج والقهوة في  
 ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما ترتب عليها وكذلك الدخان ويجوز بيع الأتقيون ونحوهم لمن  
 يستعمل منه القدر الذي لا يغيب عقله أو يستعمل في الأدوية أو ما لمن يستعمل منه ما يغيب عقله  
 جزما حرام وعند الشك في حاله يكره البيع له كما قالوا يجوز بيع المغشوش لمن لا غش به ويحرم  
 لمن يغش به ويكره لجهول الحال وأما بيع المسكر فحرام ولولن لا يغيب عقله (والمنى) وقال  
 الشافعي بطهارته إن سبقه استنجاء (الطلع) أي طلع النخل ويقال له طلع بالحاء المهملة أيضا كما

خال (ومن المرأة الخ) وهو في الغالب ينعكس الى داخل وقد يخرج لخبر هل على المرأة من غسل اذا هي احتملت فقال نعم لاذرات الماء (والودى الخ) ويحجب منه ما يحجب من البول (بكسر الفال) أي مع تشديد الياء ويجوز سكون الذال مع تخفيف الياء (بالانعاظ) أي بسببه وكذا الحكم لو خرج بدون انعاظ (ورماد النجس الخ) ضعيف والمعتد أن كلام من الرماد والدخان طاهر لان النار تطهر (تجب الخ) هذا أحد قولين ومقابله أن ازالة النجاسة سنة وهو أرجح والمراد النجاسة المحققة أو المظنونة وعند (٨) الشك الاصل الطهارة ما لم يكن الغالب

من رائحة العجين واذا يبس كان كرائحة البيض ومن المرأة ماء أصفر رقيق والودى بدل مهملة وفي الياء وجهان التشديد والتخفيف وهو ماء أبيض نحيل يخرج غالباً عقب البول والمذي بكسر الذال المجبة ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالانعاظ أي قيام الذكرك عند الملاعبة أو التذكار بفتح التاء أي التذكر ورماد النجس ودخانه نجس (فصل) تجب ازالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه وهو ما تمسه أعضاؤه اذا كان ذا كرا لها فادراً على إزالته بالماء المطلق فلورأزالها بغسبه وصلى لم تصح الصلاة واذا سقط على المصلي وهو في الصلاة نجاسة بطلت صلاته وكذا اذا ذكر وهو

النجاسة واذا شك في التعيين وجب غسل بكمه مثلاً لاتصالهما بخلاف ثوبه فيتحرى وان شك في أصابتها لثوب وجب نضح (ثوب المصلي) أي محموله ولو شك فيه دخل طرف العمامة الملقى بالأرض ولو لم يتحرك بحركته والمراد بالمصلي مريد الصلاة ولو صبا ويراد بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه (وبدنه) أي الظاهر وفي حكمه هذا داخل النوم والاذن والآنف والعين ولا يكفي في دم الفم مع الربق حتى ينقطع ويجب تقابله نجس أو بعضه من باب تقليل النجاسة ان قدر ولو ظنه طاهر عند التعاطي لان عجزه ولو تعمد ابتداء (ماتمسه أعضاؤه) أي بالفعل لا ما تحت صدره أو بين ركبتيه ولا يضر مرور طرف

ردائه على نجاسة جافة ولا نجاسة طرف الحصر ولا باطن القروة وأما الخبافان مسه من مكان النجاسة ضرر والا فلا ما لم يرفع على رأسه فيكون محمولا واذا كان يجنب المصلي من بكمه مثلاً نجاسة ووضع عليه فلا تطل الا ان سجد أو جلس عليه (ذا كرا الخ) أي والاندب له الاعادة في الوقت فقط (بالماء المطلق) متعلق بقوله يجب ويشترط زوال طم النجاسة لا لون وريح عسرا فيغتفران (بطلت صلاته) أي ان تعلق به شيء منها وكان الوقت الذي هو فيه متسعا لغسلها وكان عند من الماء ما ينزله به أو ثوب طاهر يستتر به عورته والقيدان الأخيران يجريان

في تذكرها والمعمد أنه لو استمر مع هذه القيود الصلاة صحيحة من إعاقة القول بالسنية (سأرا)  
 أي منفصلا عنه لا طرف رداء متصل به ولو طال (يعني عن يسير الدم) أي لعسر الاختراز منه  
 ولو خالطه شيء طاهر لا يزيد معه عن درهم وهذا بالنسبة للصلاة والكثرة في المسجد وأما  
 لو سقطت منه نقطة في طعام فأنها تنجسه (مادون الدرهم) المعمد أن الدرهم من اليسير  
 ولو تجمع من مواضع كثيرة فيناقط (٩) يسيرة ويعتبر مساحة لا وزنا كما قال والمراد الخ

في الصلاة أن يشوبه أو يبتنه أو مكانه نجاسة وإذا  
 كان المكان نجسا وجعل عليه شاترا طاهرا كثيفا  
 بمثلثة أي ثخيناً جازت الصلاة عليه مطلقا أعني  
 للريض والصحيح على ما رجحه ابن يونس (فصل)  
 يعني عن يسير الدم مطلقا أعني سواء كان دم حيض  
 أو نفاس أو ميتة رآه في الصلاة أو خارجهما من  
 جسده أو غيره ويسير القحج والصديد واليسير  
 مادون الدرهم والمراد بالدرهم البغلي أي الدائرة  
 التي تكون بينا ظن الذراع من البغل وعن أثر الدمل  
 إذا لم يندأ أي لم يعصر وعن دم البراغيث وطين المطر  
 وإن كانت العذرة فيه إلا أن تكون النجاسة غالبية  
 أو يكون لها عين قائمة (فصل) فرائض الوضوء  
 سبعة الأولى النية وهي قصد القلب فينوي

(أثر الدمل الخ) أي مدنه وكذا الجرح  
 ولو زاد الخارج عن درهم فأذا عصر  
 فلا يعني إلا عن مقدار الدرهم مالم  
 تتعد مع التقارب أو كان العصر  
 لضرورة كحكة أو جرب أو وضع دواء  
 فيعني عن جميع الخارج (دم البراغيث)  
 أي خثرها ويندب غسله إن تفاخس  
 وكذا يندب غسل جميع ما يعني عنه  
 (طين المطر) أي ومائه وطين الرش  
 ومائه ويجب غسل طين المطر من  
 الثوب والبدن إذا جف الطين من  
 الطريق بخلاف ماء الرش ومستنقع  
 الطرقات فالعقود وائمة غالبا (غالبية)  
 أي أكثر من الطين وكذا إن لم تكن غالبية  
 وأدخل ذلك على نفسه بأن عدل  
 عن الطريق السائلة من الطين بلا  
 عذر (فرائض الوضوء) ولم يذكر  
 شروطه وهي ثلاثة عشر فشروط الصحة

التي تتوقف الصحة عليها ثلاثة الاسلام وعدم الحائل وعدم المتأني وشروط الوجوب التي  
 يتوقف الوجوب عليها خمسة البلوغ ودخول الوقت وحصول انقاض وعدم الإكراه والقدرة  
 على ما يبتطهر به وشروط الوجوب والصحة معاجسة العقل وارتفاع نوعي الدماء وبلوغ الدعوة  
 ووجود ما يكفي من المطهر وعدم النوم والغفلة وهذه شروط للغسل أيضا (عند غسل وجهه)  
 أي ويقدم السنن المتقدمة بنية بخلاف المتأخرة كسم الأذن فنسدرج في بنية الفرض فلو قدم

النسبة عند أول مفعول ونوى الوضوء الشامل لجميع أفعاله لكن في وأراد بالفرض في قوله  
فرائض الوضوء ما يتوقف صحة العبادة عليه فيشمل الوضوء قبل دخول الوقت والنافذة ووضوء  
الصبي (أو رفع الحدث) أي المنع المترتب على الأعضاء وأعلم أن الوضوء يرتفع في الإثناء  
لا بعد الفراغ ومنه الغسل والصوم والصلاة والاعتكاف وأما التيمم فترفع مطلقا لكونه  
طهارة ضعيفة والنجس والحرمة لا يرفعان مطلقا للشقة (المعتاد) خرج الأغم والأصلع فيجب  
على الأول غسل بعض شعر رأسه ولا يجب على الثاني غسل جميع ما انحسر عنه الشعر بل  
بقدر المعتاد من غيره (إلى آخره) (ق) أي في (١٠) حق غير ذي الحجة وأما هو فلا خرا من

بقلبه عند غسل وجهه فرض الوضوء ورفع  
الحدث أو استباحة ما كان الحدث مانعا منه  
الثانية غسل جميع الوجه وحده طولا من منابت  
شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن وعرضا ما بين  
الأذنين ويتفقد في غسله أسرار جبهته وهي  
التكاميش التي تكون في الجبهة وظاهر الشفتين  
وما بين المخربين ويجب تحليل شعر اللحية الخفيفة  
وغسل ما طال من اللحية الكثيفة الثالثة غسل  
اليدين مع المرفقين ويجب تحليل أصابعهما

الظاهر لا من الباطن ولا يجب غسل شعر  
الصدغين ولا الباض الذي فوق الوتدين  
بل يحسمان مع الرأس على الراجح ولو طال  
شعر الصدغين وأما الباض المسامت  
لهما أو تحتها فيغسل والحد الفاصل  
بين الوجه والرأس يغسل ويمسح من  
باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب  
(ويتفقد) أي يتعهد في غسله أي الوجه  
أسرار جبهته فـ ذلكها بأصبعه إن  
أمكن بلا مشقة والا كفي بإيصال الماء  
كموضع غائر في العضو وكذا يتعهد ظاهر  
عينيه ويزيل القذى منهما ما لم يشق  
جدا فإن وجد بعد الوضوء ما يمكن

حدوثه جل على الطريان ولو في عضو غير العينين (وظاهر الشفتين) وهو ما يظهر عند  
انطباقهما انطباقا طبيعيا (المخربين) تنبيه مخبر بوزن مجلس ثقب الأنف (تحليل) أي  
إيصال الماء إلى البشرة والخفيفة ما تظهر البشرة تحتها ويكره تحليل الكثيفة فإذا كان بعضها  
خفيفا وبعضها كثيفا فلكل حكمه والحاجب والشارب كاللحية (مع المرفقين) جمع مرفق  
وهو طرف الساعد المتصل بالعضد فلو قطع ما عند المرفق وجب غسله ويجب على الأقطع أجره  
من بوضه فإن قدر على مس الماس من غير ذلك كفي (تحليل أصابعهما) ويندب أن يكون من  
فوق وإن يكون تحليل أصابع كل يدهما لأن الترتيب بين اليمنى واليسرى مستحب ويجب  
جمع رؤس الأصابع وذلكها بواسطة الكف ويعني عن الوضوء الذي تحت الأظفار وليس على

الرجل نزع خاتمه المأذون له فيه بان كان فضة لا يزيد عن درهمين ولو ضيق لا يصل الماء لماتحته وكذلك أساور المرأة وخواتمها الغر الحديد والنحاس فلو نزع ذلك وهو ضيق ولم يغلب على الظن وصول الماء لماتحته فلا بد من المبادرة بغسله وأما غير المأذون فيه فلا بد من نزع أي أزالته عن موضعه إن كان ضيقا ويكتفي بتحريره إن كان واسعاً يصل الماء لماتحته ولا بد من نزع كل حائل يمنع سريان الماء حتى المدا لك الكاتب إن رآه قبل الصلاة وأمكنه إزالته لا بعده العسر الاحتراز منه حيث أمر به عليه ومثل (١١) الكاتب بائعه وصانعه (مسح جميع الرأس)

ويستحب أن يكون بعماء جديد ويكره بغيره كبطل لحيته لأنه ماء مستعمل في حدث وإن كان شعر الرأس مضفورا فيعمل بهذا الضابط

إن في ثلاث الخيط يضفر الشعر فنقضة في كل حال قد ظهر وفي أقل إن يكتن ذاشده

فالتقص في الطهرين صار عده وإن خلا عن الخيط أبطله في الغسل إن شد ولا أهمله

وإذا علم أن المرأة إذا أمرت بمسح جميع رأسها تترك الصلاة فإنها تمسح ببعض بقليها الشانعي (وقيل لا يعيده) هو المعتمد وحلق العبة أو الشارب أو الغنفة حرام يؤدب فاعله لغير ضرورة

الرابعة مسح جميع الرأس وأوله من مبدأ الوجه وآخره منتهى الجحمة ومن يوضأ ثم قلم أطافره أو حلق رأسه فإنه لا يعيد غسل موضع التقليم ولا مسح الرأس واختاف إذا حلق لحيته بعد الوضوء فقليل يعيد غسل موضعها وقبل لا يعيده الخامسة غسل الرجلين مع الكعبين وهما العظمان الناتئان في طرقي الساقين ونذب تخليل أصابعهما السادسة ذلك وهو إمرار اليد على العضومع الماء ولا يشترط مقارنته للصب السابعة الموالاة وهو أن يفعل الوضوء كله في فور واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكر والقدرة وسنته غائبة

(ونذب تخليل الخ) أي لأن شدة اتصال الأصابع صيرتها كالمضوء الواحد لكن لا بد من سريان الماء بينهما وينذب البدن بخصر اليمنى والخصم بخصر اليسرى والاولى أن يكون التخليل من أسفل إلى أعلى اليسرى أو بخصرها للنتهي عن مباشرة باطن الرجل باليمنى (الدلك) ويكتفي فيه غلبة الظن (متفاحش) وحده أن يحذف العضو الأخير فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل جفاف اليد الأخيرة وبعد جفاف غيرها لم يضر (مع الذكر والقدرة) قيدان في الوجوب فينبغي الناسي بنية والعازر بدونها حيث كان مستحبا لها (وسنته) جمع سنة وهي ما فعله النبي وواظب عليه ولم يبدل دليل على وجوبه والفضيلة ما فعله ولم يواظب عليه

(غسل اليدين) أى الى الكوعين والكوع طرف الساعد عما الى الابهام وكون الغسل قبل الادخال من تمام السنة اذا كان الاثنا عشر رأية الغسل وأمكن الافراغ منه والا أدخلهما فيه وكذا فى الماء الكثير مطلقاً والجارى اليسير (وينوى الخ) الاولى أن يقول ويندب أن يغسلهما بنية لانه تعبد قال العلامة الامير وحديث فانه لا يدري أين نابت يده لا يطرده (على حديثها) أى ندبا وعن ابن القاسم يغسلهما (١٣) مجتمعتين وهو أسهل والتبليغ من تمام السنة وقيل إن كلاماً من الثانية

والثالثة مستحب كالمضمضة والاستنشاق (ويجبه) أى يطرحه فلو ابتلعه أو سال بدون مج لم يكن آتيا بالسنة وكذا لو لم يحضضه (بنفسه) بفخ الفاء والجذب من تمام السنة (وهو دفع الماء) فلو تركه يسيل من غير دفع لم يكن آتيا بالسنة ووضع الاصبعين من تمام السنة وكونهما من اليسرى مستحب لانها المعتمدة لازالة الاقدار (وببالغ غير الصائم) أى ندبا وأما الصائم فيكرهه ذلك (بثلاث) فلو تمضمض ثلاثا من غرفة خالف الافضل وكذا لو استنشق (ظاهرهما) وهو ما الى الرأس وباطنهما وهو ما الى الوجه لانهما خلقنا كأزودة ثم انفتحتا وليستامن الوجه ولا من الرأس (فى صماخه) وهما تقبا الاذن فسحهما من تمام السنة وقيل سنة

الأولى غسل اليدين قبل إدخالهما فى الاناء وينوى بغسلهما التعبد ويغسل كل واحد على حديثها ثلاثا الثانية المضمضة وهى إدخال الماء فى الفم ثم يحضضه ويحبسه الثالثة الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه لداخل أنفه الرابعة الاستنثار وهو دفع الماء من الأنف بنفسه مع جعل السبابة والابهام من يده اليسرى على أنفه ويبلغ غير الصائم فى المضمضة والاستنشاق والأفضل أن يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات الخامسة مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بأن يدخل سبابتيه فى صماخيه ويحسب لابهاميه على ظاهرهما السادسة تجديد الماء لمسح الأذنين السابعة رد اليدين فى مسح الرأس الثامنة ترتيب

مستقلة وريح ويكره تتبع الغضون لان المسح مبنى على التخفيف فيمر اياهاميه على ظاهر الشحمتين للاخر مع دوران السبابتين فى مقابلتهما من الباطن (تجديد الماء) وقيل لانه مستحب (رد اليدين) أى بعد تمام المسح الواجب فذوالشعر الطويل يمسح رأسه أربع مرات على الاظهر لأن الذى يمسح نائبا غير الذى يمسح أولا واذا جفت اليد فى المسح الواجب وجب التجديد لافى الرد فلا يجتدب بل يسقط (ترتيب فرائضه) فلو خالف أعاد المنكس أى



المقدم عن محله استئنافاً مرة على المعتمد وما بعده مرة مرتين بان كان عن قرب بأن لم يحف  
العضو الاخير لافرق بين كونه نكس ساهياً أو عامداً فان طال الامر أعاد المنكس وحده ان  
كان ساهياً وان كان عامداً ابتدأ الوضوء ندباً (تنبيه) أى ايقاظ لما يذكره (من ترك) أى ولو  
شكاً لم يستنكحه الشك والترك العمل به (فانه يأتي به) أى ان كان الترك نسياناً مطلقاً أو  
عمداً أو عجزاً ولم يطل فان طال ابتدأ الوضوء ويستحب أن يأتي بما بعده في حالة القرب (ومن  
ترك سنة) أى ولو عمداً (وبفعل تلك) (١٣) السنة) أى ان لم ينب عنها غير هالوم توقع فعلها  
في مكروه فلا يغسل يديه لكونه ان

فرائضه (تنبيه) من ترك فريضة من فرائض  
الوضوء فانه يأتي به ثم يعيد الصلاة ومن ترك سنة  
فانه لا يعيد الصلاة ويفعل تلك السنة لما يستقبل  
من الصلوات \* وفصله إحدى عشرة الأولى  
التسمية في ابتداء الوضوء بأن يقول بسم الله واذا  
نسيها في ابتداءه ثم تذكرها في أثناءه أتى بها الثانية  
الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو رافع طرفه  
الى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من  
التوابين واجعلني من المتطهرين الثالثة أن  
لا يتكلم في وضوئه الرابعة قل الماء بلاحد كالغسل  
مع أحكامها بكسر الهمزة أى إنقائهما الخامسة

نسيها بالنسيان القرض ولا يأتي بالاستنثار  
لانه يوقع في إعادة الاستنثار رابع مرة  
ولا يأتي برذا الرأس لانه يوقع في تجديد  
الماء الرد وكذا لا يجدد الماء لمسح الاذنين  
لوصحهما ليلا لحيته مثلاً لانه يوقع في  
كرهه تكرار المسح (لما يستقبل) أى  
ان طال الامر بأن صلى بذلك الوضوء  
والأتي بها واحدها بغير قيد الاستقبال  
للسلاة ولما سئل مالك عن رجل نسي  
وغسل وجهه قبل أن يتمضمض قال  
فليتمضمض ولا يعيد غسل وجهه  
(بسم الله) الافضل تكبيلها على الارجح  
هنا وفي الغسل والتيمم (طرفه) يسكون  
الراء أى يصبره الى السماء وان لم يرها

لحائل أو عصى لانها قبله الدعاء (من التوابين) أى الذين كلما أذنبوا تابوا والمراد اجعلني من  
التوابين من الذنوب المحقة على في علمك واجعلني من المتطهرين من غيرها كالملقة على الدعاء  
ونحوه بان توقفي لما علق به عدمها أو أن الواو بمعنى أو أى اجعلني من أحد القسمين (أن  
لا يتكلم) أى بغير ذكر الله ودعاء الاعضاء لأصله نعم ورد اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذاري  
وبارك لي في رزقي وقنعني بما رزقني ولا تفتني بما رزيت عني يقول ذلك في حال الوضوء أو عقبه  
(قل الماء) أى تقلبه ولو على شاطئ بحر ويكره السرف (بلاحد) أى عند ونحوه وقوله كالغسل  
بضم الغين أى أنه يطلب فيه تقليل الماء بلاحد بصاع ونحوه بل المدار على سيلان الماء على

العضو ولا يشترط سهلانه عنه والصاع أربعة أمداد والمعدل اليدين لامقبوضتين ولا مبسوطتين (السؤال) أي الاستيالة فانه يطيب الفم ويجلو الاسنان ويذهب البلغم ويقوى البصر والصلاة به سبعين صلاة بغيره والافضل أن يكون من أراك وأن لا يزيد عن شبر وأن يكون عرضا في الاسنان وطولا في اللسان وأن (١٤) يبدأ بالجانب الايمن ويجعل الخنصر

والابهام تحته والثلاثة فوقه ومن اللطائف قول بعضهم جلا المسألة سن الثغرمه

فجل بذلك واكذب المزايا وأنشد قومه تهاو عجا

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا (غير السائم) أي وأما فيه فكيره فقط حيث لم يجده طعما (ان كان مفتوحا) أي والاجعله على يساره ليفرغ منه في يمينه (اليامن) هذا في اليدين والرجلين لافي الاذنين بل يحسبهما معا (بمقدم الرأس) وكذا ينسب في سائر الاعضاء البدن بأولها (مع المسنون) وكذا ترتيبه مع الفرائض (الغسل) ولا بد أن يأتي في كل مرة بذلك وتخليل الاصابع والا لم يكن آتيا بالمندوب (فانه لا يستحب) بل يكره (هل تكره) هو المغمود محل ذلك ان أتى بها تعبدا لانه زيادة على ما حقه الشارع وأما التبريد ونحوه فيجوز (ولا يستحب الخ) بل يكره لانه من الغلو

السؤال يعود رطب أو يابس والأخضر أفضل لغير السائم فان لم يجد عودا فبأصبعه أو بشيء حسن ويستاك باليمنى ويكون قبل الوضوء ويتمضمض بعده واذا بعد ما بين الوضوء والصلاة استاك وان حصرت صلاة أخرى وهو على طهارة استاك لثانية السادسة أن يتوضأ في مكان طاهر السابعة أن يكون الاناء عن يمينه ان كان مفتوحا الثامنة أن يقدم غسل اليامن على اليمين التاسعة أن يبدأ بمقدم الرأس العاشرة أن يرتب المسنون مع المسنون كلضمضة والاستنشاق الحادية عشرة أن يكرر الغسل ثلاثا بخلاف الممسوح وهو الرأس والأذنان فانه لا يستحب تكرار مسحهما (تنبيه) الزيادة على الثلاثة غير مشروعة واختلف هل تكره أو تنعق قولان مشهوران ولا يستحب إطالة الغرة وهي الزيادة على ما وجب غسله من الوجه واليدين مع المرفقين ولا

في الدين وأما حديث إن أتى يدعون يوم النسيمة غرا محجلين من آثار الوضوء ففي استطاعتهم أن يبطل غرته فليفعل فليحبه عمل لو المراد بإطالة الغرة فيه ادامة الوضوء وفي الحديث اكفاه أي يبطل غرته وتحججه والغرة بياض في الوجه والتحجيل بياض في اليدين والرجلين (ولا مسح الرقبة) بل يكره واستحبه الحنفية لخبر من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن من الغسل

ولم يأخذ ما مناه لان عمل أهل المدينة على خلافه (ولابأس الخ) أى يجوز ولم يذكر المصنف  
مكروهات الوضوء وهى ست نظمها الحدادى فى قوله

وبكره الوضوء فى بيت الخلا \* وكشف عورة اذا انتفى الملا  
وغبره ذكر الله ثم السرف \* والزبد فى فعل على ما يعرف  
كذا اقتصار عالم بالواحدة \* أو ضد أو أطلق وجوز فائده

وقوله أو ضد الخ يشير الى الخلاف فانه قيل بكره الاقتصار على الغسل الواحدة للعالم لانه قدوة  
وقيل انما بكره ذلك لضده وهو الجاهل لان شأنه التساهل وعدم الاستيعاب بالواحدة وقيل بكره  
لهم وهو معنى قوله أو أطلق وقيل (١٥) بالجواز لهم او المراد بالجواز خلاف الاولى وذكر  
هذا الخلاف فائدة جلية (واجب)

الراجح أنه يجزى فيه الخلاف فى ازالة  
النجاسة وتقديمه على الوضوء مستحب  
فقط فلو أخره عنه واستحبى بظاهر كفه  
أو بجائز كيف لا ينقض مس الذكر من  
فوقه كفى (بالماء) ويكتفى بدله الاستجمار  
بالاجار وما فى حكمها من طوب وطين  
يابس وخشب وقطن وصوف ونحو ذلك  
ويحرم بكل محترم كالذهب والفضة  
والورق لما فيه من النشاء وبالتنجس  
والنجس فان أنقت أجزأت كاليد

مُسْحُ الرِّبَةِ وَلَا بَأْسَ بِسَجِّ الْأَعْضَاءِ بِالنَّدِيلِ  
(فصل) الاستنجاء واجب وهو غسل  
موضع الحدث بالماء أو يستنجى من كل ما يخرج من  
الخرجين معتاداً سوى الريح وصفته أن يبدأ  
بغسل يده اليسرى قبل ملاقاتها الأذى ثم يغسل  
محل البول ثم ينتقل الى محل الغائط ويصب الماء  
على يده غاسلاً بها المحل ويستريح قليلاً ويحيد  
العرك حتى يبقى المحل ثم يغسل يده بعد ذلك بالتراب

ويستحب أن يتبع الاستجمار بالاستنجاء ليجمع بين الماء وغيره يتعين الماء فى منتشر عن  
مخرج كثير أبان ينتهى الى الآلية أو يعم الحشفة أو جلها وفى منى يخرج بلذة معتادة من فرضه  
التيمم أو بلذة غير معتادة وأوجب الوضوء وكذا يتعين فى مذى وبول امرأة وتغسل كل ما يظهر  
من فرجها عند جلوسها ويحرم ادخال الاصبع فيه (معتاداً) أى لا حصى ودود ولو بليلة لم  
تكثر (سوى الريح) وبكره الاستنجاء منه (وصفته) أى الكاملة أن يبدأ بغسل يده أى بل  
ما يلاق الأذى منها الثلاث تعلق بها الرائحة إن لاقها بها جافة فالباء بال مندوب وكون المبالول  
اليسرى مندوب آخر فان عجز عن الاستنجاء بيده وكل زوجته أو أمته وتقديم غسل محل البول  
مندوب لثلاث متصل النجاسة ليداهن بالبر وهذا ما لم يكن عادته التقطير عند غسل دبره والا  
أنه (ويحيد العرك) أى الدلك (ونحوه) كالغاسول والصابون وانما يحتاج التراب ونحوه

أن لم يلها أولاً (والاستبراء) أي طلب البراءة من الحدث واجب اتفاقاً ولو ضاق الوقت لانه مناف لطهارة الحدث التي هي شرط قال العلامة الأمير وما شك فيه بعد كنقطة فعفو أي لا يلزمه التفتيش فان فحش ورأها وجب غسلها واعداد الوضوء ما لم يكن مستنكها فان وجد بلا وشك هل هو ماء أو بول عني عنه (وصفته من البول) أي وأما الغائط فيكني الاحساس بأنه لم يبق في المخرج شيء ويحرم ادخال الاصبع فيه من رجل أو امرأة فان تعين الادخال لاخراج الخبث فعفو (السبابة والابهام) أي من (١٦) اليسرى (الى يسرته) بضم الموحدة

وسكون المهملة أي كثرته وهي رأس الذكرو قوله ويتره بثناة فوقية (ثلاث مرات) أي ان احتاج لذلك ويزيد بمقدار الحاجة ويترك ما شك فيه ان كان مستنكها وانما طلب التخفيف في السات والنتر لان قوتيهما يوجب استرخاء العروق بما فيها فلا تنقطع المادة وتضر بالثانة ويرعباط الانعاظ وينبغي أن يحذر من التطويل واستقصاء الاوهام فان ذلك يؤدي الى تعمك الوسوسة واذ اطال الامر عليه فينبغي أن يهزم بأصبعه بين القبل والدرقانه يدفع الواصل ويرد الحاصل (وفي وجوب النية) هو الصحيح لكن لو تركها في حال غسله كله صحت الصلاة على الراجح لانها

ونحوه والاستبراء واجب وهو استفرغ ما في المخرجين من الأذى وصفته من البول أن يجعل ذكره بين أصبعيه السبابة والابهام فيجهرهما من أصله الى يسرته وينتره يفعل ذلك ثلاث مرات بخفة في السات والنتر ويجب غسل الذكر كله لخروج المذى وفي وجوب النية في غسله قولان ﴿فصل﴾ آداب قضاء الحاجة أربعة عشر أدباً الأول ذكر الله عند ارادة الدخول قبل الوصول الى موضع الأذى فيقول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ويؤمل بعد الخروج منه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني

ليست واجبة شرطاً واذ اقتصر على غسل بعضه بنية أو لا نقولان مرجحان (آداب) جمع أدب أي مطلوب والمراد به ما يشمل الواجب كاستناره عن أعين الناس ذكر الله أي بخصوص ما ورد فلونسي حتى دخل الخلاء أو انكشف وتها بالجلوس في غيره كالحجر أو فلا يأتي بالذكر ويكون تنزيهه للذكر عن الاتيان به في تلك الحالة قائماً مقام تحصنه به (الخبث) بضم الموحدة جمع خبيث أي ذكران الشياطين والخبائث جمع خبيث أي آفاتهم وروى الخبث بسكون الموحدة ورايه الكفرو براد بالخبائث الشياطين مطلقاً (بعد الخروج منه) أي من محل الأذى الشامل للصبراء (أذهب عني الأذى) وفي نسخة أذهب عني الحزن والبلاء وعافاني

(ولا يجوز الخ) أي يكره على المعتمد ولو كان معصفاً إذا لم تدع ضرورة اليسه من ارتباع أو خوف ضياع والإجاز كما يجوز إذا كان بسائر ما لمقاو أو مقراءة القرآن فيه فقصرم والد كرهه أشد كراهة من الدخول بما فيه ذكر (ولا يجوز) أي يكره الاستنجاء ولو خارج الخلاء أي التكنيف بشئ أي باليد ملتصقة بشئ فبهذا كراهة كسب الله المكتوب على الخاتم أو اسم نبي ولو غير نبي إذا كان مقروناً بما يقتضي اختصاصه باسم نبي نحو عليه السلام لا مجرد اسم صاحب الخاتم الموافق لاسم نبي (والجني في الخروج) والقاعدة أن كل ما كان من باب التكريم يستحب فيه التيامن كلبس نعل وسراويل ومشط شعر وحلق راس ودخول مسجد وخروج من حمام وتكثيف ووكله وما كان بضده (١٧) يستحب فيه التيسر كنزع نعل وسراويل وخروج من مسجد ودخول حمام ووكله وتكثيف

ولا يجوز دخول الخلاء بشئ فيه ذكر الله تعالى كالخاتم والدرهم ولا يجوز الاستنجاء بشئ فيه ذكر الله تعالى الثاني أن يقدم رجله اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج الثالث أن يقضى حاجته وهو جالس الرابع أن يديم الستر حتى يدنو من الأرض الخامس أن يعتمد على رجله اليسرى السادس إلى الرابع عشر أن يفرج بين فخذه وأن يجتنب الموضع الصلب والماء الدائم وأن يغطي رأسه وأن لا يتكلم إلا لهم ~~كخوف~~ فوات نفس أو مال

(٣ - عزية) اليسرى ويرفع عرقوب اليمنى فان ذلك أعون على است فراغ ما في المحل (إلى الرابع عشر) لم يذ كر كل واحد على حدة اختصاراً (أن يفرج الخ) أي لانه أبلغ في است فراغ ما في المحل (الموضع الصلب) بضم الصاد وسكون اللام أو فتحها مشددة كسكرو لم يسمع فتح الصاد مع سكون اللام كما في منح الجليل ومحمل اجتنابه ان كان نجساً وأما ان كان طاهر فانه يجالس به ولبعضهم بالطاهر الصلب اجلس \* وقم برخو ونجس

والنحس الصلب اجنّب \* واجلس وقم إن انعكس

(والماء الدائم) أي الراكد فكره فيه حيث كان يسيراً وقيل يحرم ويكره في الكثير أيضاً ما لم يكن مستجراً أو جارياً (وان يغطي رأسه) أي يكره أن يدخل مكشوف الرأس (وأن لا يتكلم)

أى يكره لان الكلام حين قضاء الحاجة ومنه لما ماتوا بمرض الصمم الالمهم فيندب تارة كطلب مايزيل به آذاه ويجب أخرى كما اذا خاف على أعشى من الوقوع في مهواة أو ماله بالبان كان يضربه ويجوز الكلام اذا خشى ضياع مال قليل ويكرهه رقاً للسلام واجابة المؤذن والحمد عند العطاس وتشميت الاطر (بقي الريح) أى يتباعد عن الجهة التى يظن اتيان الريح اليه منها والمراد بالحر الشق فى الارض ويكره قضاء الحاجة فيه بولاً وغائطاً مخافة خروج شئ من الهوام يؤذيه أولئك ومنه من مساكن الجن وقد قيل إن (١٨) سبب موت سيدنا سعد بن عبادَةَ بوله

فى الحجر (والملاعن) جمع ملعنة وفى الحديث اتقوا الملاعن الثلاث وفسرت بموضع جلوس الناس وطرقاتهم وموردهم وهو يقيد التحريم اذا فعل المكروه لا يلعن والنغوط أشد من البول والمورد داخل فى قول المصنف مواضع جلوس الناس لانه موضع جلوس لاخذ الماء منه فقد ذكر ثلاثة فى المعنى لاثنتين (فان كان فيه سائر) أى بينه وبين القبلة ولو قدر ثلث ذراع طولاً ودرماً يسيراً وراكه عرضاً (المختار منها المنع) أى والراجح منها الجواز (وأما فعله) أى الحديث ومثله الوطء وقد نظم ذلك الاجهورى بقوله تجوز فضله ووطء فى القضا بسائر القبلة فى المرتضى

وأن يتسقى الريح والجحر والملاعن الثلاث وهى مواضع جلوس الناس وطرقاتهم وأن يستتر عن أعين الناس وأن يعُدَّ عن مسامعهم اذا كان فى القضا وأن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها اذا كان فى القضا ولم يكن فيه سائر فان كان فيه سائر فى منعه قولان المختار منهما المنع وأما فعله فى المنزل فيجوز مطلقاً أعنى سواء كان هناك سائر أم لا كان هناك مشقة أم لا (فصل فى نواقض الوضوء أربعة الأول الردة وهى كفر المسلم الثانى الشك فى وجود الطهارة أو فى الحدوث أو فى السابق منها ما لم يستنكه الشك الثالث الحدوث

وفى سواء فالجواز مطلقاً \* وهكذا أفاده من حققا (نواقض الوضوء) وجه تأخيرها عن الوضوء أن الناقض الشئ متأخر عنه (الردة) فمن سب الله أو سب نبياً مجمعا على نبوته أو ملأ كجماً على ملكيته انتقض وضوءه وبطلت جميع أعماله فيجب عليه إعادة الحج لانه مغيب بالعمرو تسقط الزكاة وفوائت الصلاة ان لم يرتد ذلك وفى الحقيقة المسقط الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولا يعيد الغسل على الراجح ومن أفى امرأتين من زوجها أو آخره بالاسلام فانه يرتد حديث شريح بالكفر صدرا (أو فى الحدوث) أى بعد تيقن الطهارة (أو فى السابق منها) أى بعد تيقنهما وكذلك لو شك فيهما وشك فى السابق منهما (ما لم يستنكه)

بان يأتيه كل يوم مرة وتضم الوسائل بعض البعض لا المقاصد فان آناه يوم في الغسل ويوما في  
الوضوء فستتكم لا يوم في الطهارة ويوما في الصلاة (السبيلين) أي القلب والدر على وجه العصة  
المرض فمن به سلس بول أو مذي أو ربح فان وضوءه لا ينتقض حيث لازم جل الزمن أو نصفه  
لأقله قال العلامة الأمير ومنه النقطة ويعني عن غسلها ان أتت كل يوم مرة (والاعتباد) أي  
لا حصي ودود ولويطة وكذلك الدم والقبح اذا كانا خالصين ومثل السبيلين الثقبه تحت المعدة  
ان انسدا (المس الخ) ولومن فوق حائل كشف ما لم يكن كالطراحة وبشروط أن يكون اللامس  
بالغافا الصبي لا ينقض لمسه بل ولا جماعه واللمس ملاقاته جسم لآخر لطلب معنى فيه كحرارة  
واللمس تلاقيهما على أي وجه كان (١٩) فهو أعم (من توجد) مفعول لقوله لمس فهو من

وهو ما خرج من أحد السبيلين على وجه العصة  
والاعتباد الرابع الاسباب وهي ثلاثة ان أول لمس  
من توجد اللذة بلمسه في العادة كالزوجة والأمة  
ان قصد اللذة ووجدها أولا أو وجدها من غير  
قصد إلا القبلة في القم فانها تنقض مطلقا فلا ترعى  
فيها اللذة وقولنا لمس من توجد اللذة بلمسه عادة  
احترازا عن لا توجد اللذة بلمسه عادة فانها لا تنقض  
كالصغيرة التي لا تستهسى والمحرم كالأم والبنت  
والاخت الثاني مس ذكر نفسه المتصل بإطن كفه

لا اجسادها (أولا) يسكون الواو أي لا وجدها ولكن قصد لها فنقض عملا بقصد وهذا توسط  
بين اطلاق الشافعية النقص بلمس المرأة وقول الحنفية لا ينقض ولو ضم وقيل في القم (الالقبلة  
في القم) أي ولو بلا صوت وأما القبلة على غير القم فيجوز فيها تفصيل اللمس (تنقض مطلقا)  
أي وان بكره أو استغفالا للقبيل فينتقض وضوءهما معا لا لوداع أو زوجه ما لم يلتمز (التي لا تستهسى)  
كنت ست سنين لا سبع والتحقيق أن ذلك يختلف بحسب الاستخفاف فقد تذكرن بنت ست  
أنهسى من بنت ثمان (والمحرم الخ) تبع في هذا المختصر وهو ضعيف ودرج في المجموع على  
خلافه ونقصه ونقض لمس المحرم ان وجد خلافا لما في الاصل كان قصده وكان فاسقا شأنه اللذة  
بغيره كما في الحاشية والعبارة في المحرمية وغيرها بما يظن (ذكر نفسه) أي ان كان بالغاً وأما  
ذكر غيره فيجوز على أحكام الملاسة لهما معا (المتصل) أي لا المنقطع ولا ينقض مس موضع

الجذب بفتح الجيم أى القطع (أو يجنبها) ومنه رأسها القريب من الظفر لا بالظفر الطويل فلو شك هل مس بالظفر أو برأس الاصبع انتقض (٣٠) ولا فرق بين كون الاصبع أصليا

أو زائدا بشرط الاحساس فيهما (ولو كان خفيفا) أى ما لم تشد خفته بحيث يكون وجوده كالعدم والافتقار (ولا بالقهقهة) وينقض بها عند أى خفيفة أن أسمع جاره ما لم يقصد بها الخروج من الصلاة (على المذهب) أى ألطف أم لا وهذا هو المعتمد والقولان بعده ضعيفان (ولا بعمس الدبر) أى خلافا للشافعية حيث جعلوه كالذكر ولا تنقض بهما عند الخفيفة (ولا بالانعاط) أى قيام الذكركم من غير لفنة وكذا لو التذم لم يخرج منه مذى فمنتهى به (من غير انعاط) وكذا بالانعاط حيث لم يحد (القرقرة) أى الريح الشديدة المسموعة داخل الجوف والمعتمد أنها لا تنقض (قال في الكتاب) أى المدونة وما قاله ضعيف والمعتمد قول الاشباح ولا يبعد أن يكون تفسيرها في الكتاب (الثالث) أى من الاسباب (زوال العقل) أى استناره ويحمل في النوم على استنار الشعور فقط لانه حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات البخر المتصاعدة تمنع حواسه الحركة وعقله الادراك

(أو حلال) أى كل من شربه وهو يظن أنه لا يسكر (ولو طال) ويستحب منه الوضوء عند الطول (لا يشعر الخ) ومن علامته أن لا يشعر صاحبه بالصوت المرتفع وأن لا يشعر بالخلال



حبونه أو يسقط شيء من يدهم أو الخفيف (على المحدث) أي حدثاً أصغر فلا كرموانع الا كبر  
 فيما يأتي ومن استعمل الصلاة بدون وضوء كفر لا إن أقرب وجوبه وثره ٤٤ فيحرم والصلاة  
 باطلة واستظهر العلامة العدوي أنه لو تيمم للضرورة عند احتلامه خوفاً من نسبته للواط أو الزنا  
 وصلى صحت صلاته ويكون غزلة فاقد الماء (ومس المصحف) مثلث الميم وأراد ما يشمل جلده  
 مادام متصلاً به ونحوه القراءة فيه من غير مس إذا قلب الورق له الغير حيث كان حدثاً أصغر  
 (وجله) أي ما لم يكن مع أمتعة مقصودة بالحل أو يجعل حزاً باساراً يكتنه من جلده أو غيره  
 والاجاز كما يجوز جلده إذا خاف عليه (٣١) من الفرق أو الحرق أو استيلاء يد كافر عليه

ويكره كتابة القرآن بحائط مسجد أو  
 غيره ويجوز من التفسير الذي فيه  
 الآيات المتعددة المتوالية كثيراً ولو  
 لمحدث أكبر وله أن يكتب العهيفة فيها  
 مواظ وآيات من القرآن وأن يقرأ  
 الكتاب الذي يعرض عليه وفيه الآيات  
 (مس اللوح) أي حال التعليم والتعلم  
 وما لحق بهما حكمه وقت الذهاب البيت  
 (للتعلم) وكذا العلم ومثل الجزء الكامل  
 ومن لم يحفظ ويريد القراءة فيه حكمه  
 حكم المتعلم (للصبيان) أي غير المتعلمين  
 وإنما كره في حقهم فقط لعدم خطابهم  
 بالحرمة (وموجبات) أي الأمور التي  
 توجب الغسل على المكلف في نفسه

هو الذي لا يشعر صاحبه بذلك ويحرم على المحدث  
 الصلاة والطواف وسجود التلاوة وسجود السهو  
 ومس المصحف بيده أو بعدد وجهه بحزيرة أو علاقة  
 ويجوز مس اللوح للعلم والمتعلم على غير وضوء ومس  
 الجزء للتعلم ولو كان بالغاً ويكره للصبيان مس  
 المصحف الجامع للقرآن من غير وضوء (فصل ١٠)  
 وموجبات الغسل أربعة أنقطاع دم الحيض  
 ودم النفاس والموت والجنابة وهي نوبان خروج  
 المني المقارن للذة المعتادة من الرجل أو المرأة في  
 نوم أو يقظة بفتح التناف ضد النوم وقد يجب

أو في غيره فصحة الموت موجبا (ودم النفاس) هذا هو الموجب الثاني وفي بعض النسخ  
 والنفاس باسقاط دم والتحقيق أن المداور على تنفس الرحم بالولد كان معه دم أم لا (المقارن  
 للذة) أي حقيقة أو حكماً بان يكون الخروج ناشئاً عنها لقوله فيما يأتي وقد يجب الخ وأما إن  
 خرج بلا لذة أو بلذة غير معتادة كما إذا هزته دابة فأمضى فإنه لا يوجب الغسل بل الوضوء فقط ما لم  
 يحس بمبادي اللذة فيستدعيها حتى يمتنع (في نوم) متعلق بخروج ولا يشترط أن يكون خروجه  
 بلذة فمن رآه في ثوب نومه ولم يذكرا احتلاماً واجب عليه الغسل وأعاد من آخر نومة فنامها فيه  
 فإن نام فيه شخصاً وجب عليه ثلاثاً وإن شك أمني أم مذى اعتسل فإن شك في ثالث

فلا غسل (مثل أن يجتمع الخ) أنت خبر بان الموجب في هذا المثال الجامع الذي لا يشترط معه انزال الأنا يحمل على الجماعة فيعادون الفرج لكن يعكر عليه إيهام أنه إذا اغتسل حينئذ ثم أنزل لا يجب عليه الغسل مع أنه يجب لأن غسله السابق لم يصادف محلا بخلاف ما إذا أنزل بعد غسل من جامع في الفرج فان عليه الوضوء فقط (حشفة البالغ) وأما الصبي فلا يجب الغسل عليه ولا على موطوءه ان كانت بالقعة لم تنزل فوجب عليها وأما يندب للصبي إن أمر بالصلاة ووطئ مطبقة وكذلك للصغيرة إن أمرت بها ووطئها بالغ (أو غيره) كهيئة بشرط الاطاقة في المغيب فيه والا فلا غسل ما لم ينزل ولا يضر تغيب الحشفة بين الشفرين ولا تغيب بعضها في الفرج ولا يشترط الانتشار (أوميت) (٢٢) ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه وأما

لو غيب امرأة ذكربت في فرجها فلا غسل عليها ما لم تنزل لعدم لذتها بالبذل (وان لم ينزل) أي لحديث إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وأما حديث إنما الماس من الماء فتسوخ بهذا أو محمول على حالة النوم (موانع الحدث) أي المتقدمة في قوله ويحرم على المحدث الخ (قراءة القرآن) أي بحركة اللسان ولا حرمة في اجرائه على قلبه بدون تلفظ (الا الآية) أي ولو آية الكرسي ونحوها كالايتين من آخر سورة البقرة وأولهما آمن الرسول والصحيح أن الجنب أن يقرأ سورة قل أو حي

الغسل لظروجه من غير مقارنة للذة مثل أن يجامع فيلتذ ولم ينزل ثم يخرج منه المني قبل أن يغتسل ومغيب حشفة البالغ وهي رأس الذكور أو مغيب مثلها من مقطوعها في فرج آدمي أو غيره أنثى أو ذكر حتى أوميت وإن لم ينزل ونمنع الجنابة موانع الحدث الأصغر مع زيادة تحريم قراءة القرآن إلا الآية ونحوها على وجه التعوذ والرقى والاستدلال بدخول المسجد والمكث فيه والغسل من الجنابة مشتمل على فرائض وسنن وقضائل فاما

للخصن وأولى قراءة المتوذين (والرقى) جمع رقية أي من ضر العين وغيرها كأن يقرأ على الماروغ فاتحة الكتاب (والاستدلال) أي على حكم (ودخول المسجد) أي ولو مازا خلا فالشافعي وهو بالجرع معطوف على قراءة القرآن وبالنصب معطوف على موانع والمعمد أنه يشمل مسجد البوت (والمكث فيه) ويخرج من حصلت له الجنابة أو تذكرها فيه مسرعاً دون تبتم على الرجوع وإذا اضطر للمكث أو المبيت به فله ذلك بقدر الضرورة بعد أن يتبتم ومثل الجنب الكافر فممنع من دخول المسجد وإن أذن له مسلم ما لم تدع ضرورة اليه كاحكامه صنعة البنيدان مثلاً وقد يمنع مالك من بنان النصارى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي يدخل باذن المسلم ما عدا المسجد الحرام وقال أبو حنيفة لا يمنع من جميع المساجد (والغسل من الجنابة)

لا مفهوم للجناية بل تلك الفرائض والسنن والنضائل لمطلق غسل ولو مسنوناً ومستحباً و أراد  
بالفرض ما تتوقف صحة العبادة عليه (سنة رفع الحدث) أى أو فرض الغسل أو استباحة ما  
كان الحدث مانعاً عنه وتكون النية عند أول مفعول (ظاهر الجسد) وليس منه صماخ  
الأذن والقدم والأنف والعين هنا وفى الوضوء ولذا كانت الثلاثة الأولى سنة فقط وينبغي  
المحافظة على المضمضة والاستنشاق فى الغسل مراعاة للخلاف فإن الحنفية والحنابلة يقولون  
بفرضيهما (والدلك) أى ولو بعد صب الماء وانفصاله بحيث لا يصير مسحاً ويكفى فى الغسل  
ذلك إحدى الرجلين بالآخرى لافى (٣٣) الوضوء على الراجح والحق أنه متى نعد ذلك

باليد سقط ولا يجب بحرقه ولا استنابة  
(وتخليل الشعر) أى ولو كسفاً  
(والموالة) أى على نحو الوضوء (فأربعة)  
أدرج الاستنار فى الاستنشاق والافهى  
خسة (البده بغسل اليدين) أى أن  
السنة لا تحصل الا بغسلهما أولاً بنية  
السنة ولا بد من غسلهما ثانياً بنية  
الفرض فلو غسلهما أولاً بنية الفرض  
أجراً ولم يكن آتياً بالسنة (ومسح صماخ  
الخ) كان الأولى تأخير هذه السنة عن  
المضمضة والاستنشاق كما فى الوضوء  
وأما غير الصماخ من ظاهر الأذن  
وباطنها فواجب غسله ويتعهد ما فيها  
من التكسير وكيفية الغسل أن يكفى

فرائض خمسة نية رفع الحدث الأكبر وتعميم ظاهر  
الجسد بالماء والدلك وتخليل الشعر والموالة وأما  
سنته فأربعة البده بغسل اليدين قبل ادخالهما فى  
الاناء ومسح صماخ الأذنين والمضمضة والاستنشاق  
وأما فضائله فسبعة التسمية والبده بغسل ما على  
بنته من الأذى ثم الوضوء كاملاً مرةً ومرةً ويتوى به  
رفع الجناية عن تلك الأجزاء ثم إفاضة الماء على  
رأسه ثلاثاً ثم إفاضة الماء على شقه الأيمن قبل  
الأيسر والبده بالأعلى قبل الأسفل وتقليل  
الماء مع إحكام الغسل بكسر الهمزة أى انقائه

اذنه على كفه مملوءة ماء ويدير أصبعه إثر ذلك حول الظاهر والباطن (والبده الخ) أى بعد غسل  
يده إلى كوعيه ثلاثاً ويجب الاسترخاء فى غسل المخرج ثلاثاً يكون لمعةً وبعد غسل اليدين  
عند ارادة الوضوء على المختار (ويتوى به الخ) أى الأولى له ذلك وليست هذه النية شرطاً لان  
المذهب أنه يجزئ غسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسياً للجناية ويضراً أخيراً للرجلين فى  
الوضوء عن الغسل المسنون أو المستحب لان تخليل الغسل بين أعضاء الوضوء محل بالموالة لاعتد  
الغسل الواجب اذ هو جزء منه (ثلاثاً) التثليث هو الفضيلة وأصل الغسل واجب واذما مسح  
رأسه قبل إفاضة الماء باذان من القفا منعت الزكام والتزلة (والبده بالأعلى) أى أعلى كل شق

قبل الأسافل أى أسافل ذلك الشق فهو جار على الطريقة الرابع من غسل الشق الأيمن  
جميعه إلى الرجل ويحتمل أعلى الشخص قبل أسافله فينتهى في الأيمن إلى الركبة ثم يرجع  
لأعلى الأيسر ثم بكل الأيمن ثم الأيسر (تريية) نسبة للتراب الذى هو أفضل ما ينعم عليه  
والأولى أن يزيد في التعريف بنية وحكمة مشروعيته ادر الم الصلاة في وقتها وهو من خصائص  
هذه الأئمة وفرائضه ست النبوة والصعيد الطاهر والضربة الأولى ومسح الوجه واليدين  
إلى الكوعين والموا لاة في فعله وفيما بينه وبين ما فعل له وسننه أربع الترتيب والضربة الثانية  
ومسح اليدين إلى المرفقين ونقل ما تعلق باليدين (٣٤) من الغبار إلى الوجه واليدين

وفضائله ست استقبال القبلة والتسمية  
والسؤال والصمت الاعن ذكر الله والتميم  
على تراب غير منقول والبدن بظاهر عناه  
إلى آخر ما أتى للصنف (ما لا يكفيه) أى  
جميع جسده بالنسبة للغسل وللأعضاء  
القرائية بالنسبة للوضوء ولو باستعماله  
ما يتقاطر عن بعض الأعضاء لبعض  
الباقى (قوات نفسه) أى هلاكها أو قنات  
منفعة كشل يدا ورجل وكذلك إذا  
احتاجه لطبخ ونحوه أو خاف باستعماله  
عطش محتزم معه ولو كلبا مأذونا في  
اتخاذها (أو زيادة مرض) ويدلم ذلك

**فصل** التيمم طهارة تريية كسئل على مسح  
الوجه واليدين وسببه فقد الماء حقيقة وأما هو  
في حكمه مثل أن يكون معه من الماء ما لا يكفيه أو  
ما يخاف باستعماله قنات نفسه أو قنات منفعة أو  
زيادة مرض أو تأخر زرع أو حدوث مرض ويباح  
التيمم من الحدث الأصغر والأكبر إذا وجد سببه  
للمريض والمسافر لكل صلاة وللصحيح الحاضر  
لصلاة الجنازة إذا تعينت ولقنن غير الجمعة بشرط  
أن يخشى قنات الوقت باستعمال الماء ولا يعيد

بجربة في نفسه أو باخبار عارف ولو كافرا ومثل العلم الظن ولا عبرة بالشك (أو تأخر زرع) هو من  
زيادة المرض في المعنى الآن الأول زيادة في الشدة وهذا زيادة في الزمن ومن ذلك المريض  
يقدر على الوضوء والصلاة فأما فحضر الصلاة في وقت عرقه ويخاف أن فعلهما انقطع عرقه  
وطالت علته فإنه يتيمم ويصلى إيماء للقبلة (إذا وجد سببه) أى المتقدم وهو شامل للخوف على  
نفسه من نحو لاص أو سبع ان ذهب الماء أو على ما له الذى يزيد على ما يلزمه بذله في شرائه فالضهير  
عائد للتيمم ويحتمل عوده لا كبر وهو الخباية مثلا (والمسافر) أى ولو سافر أقصر أعاصياه ولا يجب  
عليه حمل الماء ولو يقن عنده في الطريق (لكل صلاة) أى ولو جمعة ونافلة استتقلا لا (أنا  
تعينت) بأن لم يوجد متصل غيره وخشى تغيرها إذا تأخر حتى يحصل الماء ويشوذا (قوات الوقت)  
أى الذى هو فيه ومن ذلك حاضر صحيح لا يقدر على استعمال الماء البارد وخشى من تسخينه

خروج الوقت فانه يباح له التيمم وكذلك من استيقظ ورأى أنه لو رخصاً نطلع الشمس فانه يتيمم  
ويصلي ولا يعيد ولو تبين بقاء الوقت وهو في الصلاة أو بعدها (ولو خشي فواته) أي لأن لها بدلاً  
وهو الظهر ومحل ذلك أن كان يصلي الظهر بالطهارة المائية والايتم للجمعة (وسائر النوافل)  
أي استقلالاً وأما تبعا للفرص فيجوز تيممه بشرط اتصالها به وعدم كثرتها سواء نوى فعلها به  
عند تيممه للفرص أم لا فلو فقمها على الفرص الذي هو له صحت في نفسه أو أعاد التيمم له (وبوجود  
الماء) أي الكافي المباح ولو بئثن (٣٥) اعتيد فاذا وجد غير المباح كالمغصوب والمسبل

بخلاف الجنائز إذا لم تتعين وفرض الجمعة ولو خشي  
فواته وسائر النوافل سُنَّها ومُسَحَّباتها وَيَطُلُّ  
التيمم بما يَبْطُلُ به الوُضوءُ وبوجود الماء قبل الصلاة  
الأن يَخْشَى فَوَاتَ الوقت باستعماله وإذا رأى الماء  
وهو في الصلاة لم يَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَيَتِمُّ بالصعيد  
الطيب وهو التراب والخجر والرمل وجميع أجزاء  
الأرض مادامت على هيئته لم تُغَيَّرْها صنعة آدمي  
بَطْنٍ ونحوه والتراب أفضل من غيره ولا يَتِمُّ  
على شيء نفيس كالذهب والفضة ولا على لبْدٍ  
ولا على بساط ولا حصير وإن كان فيها غُبَارٌ  
ويجوز للريض إذا لم يجد من يَسْأَلُهُ تَرَاباً أَنْ يَتِمَّمَ

لخصوص الشرب فكما لعدم فان لم ينص  
لواقف على خصوص الشرب فان قامت  
قريضة على انه لشرب الأدميين فقط  
كالصهاريج عندنا بمصر قصر على ذلك  
فلو رخصاً به صح وضمن مثله للسبيل وعليه  
حرمة الأقدام وإن لم تظهر قرائن فالاصل  
عموم الانتفاع ومثل وجود الماء قدرة  
المريض على استعماله (لم يَبْطُلْ أي إلا إذا  
كان الماء في رحله ونسيه فانه يقطع ان  
انسع الوقت لتفريطه (بالصعيد) أي  
ما صعد على وجه الأرض (الطيب) أي  
الطاهر ويجوز التيمم بيلاط المسجد  
وترابه ما لم يلزم عليه تخفيفه والاصح مع  
الكرهية ولا يحتاج في التيمم بأرض الغير  
إلى إذن كالصلاة فيها والاستصحاب

بمباحه ما يحصل ما يتضرر به كالاتلاع على عوراته ولا يجوز التيمم ولا الصلاة في الأرض  
المغصوبة وإذا وقع فالصحة مع الحرمة (بطنج) أي لبعض أنواع الرخام (ونحوه) أي لحرق الحص  
وهو الحجر الذي إذا شوى صار جيرا فيتم عليه قبل حرقه لا بعده وأما النعت فليس يناقش فيصح  
التيمم على الرخا (كالذهب والفضة) أي والدر والياقوت والزبرجد ولو في معدنها وأما غير  
النفيس كالخشب والكبريت والسكر والمغرة والحديد والرصاص والطفل فيتم عليها  
بعدها لا بعد نقلها ولا يَتِمُّ على الخشب والزرع ولو لم يوجد غيره وتسقط الصلاة وقضاؤها  
حينئذ على المعتمد (وإن كان فيها غبار) أي ما لم يكن (ويجوز للريض) وكذا للصحيح الفاقص

الحق (بالطوب التي) أي ما لم يخلط بنجس كثير في نفسه ولولا الثلث أو بظاهر غالب لأن  
كان النصف سنواه كان يخلط بنجس أو مراد لانه (٢٦) لا يتيم عليه بالاولى من الجبس

الحرق ومثل الطوب الاواني الفخار  
قبل حرفها (أعاد في الوقت) أي  
ولو الضروري (قبل دخول الوقت)  
ووقت الفاتمة تذكرها ووقت الجنابة  
بعد التكفين وإن كان الميت من أهل  
التيمم فبعد تيممه (وصفته) أي الكماله  
والأقوال واجب يحصل باستيعاب الوجه  
واليدين للكوعين بالمسح كيفما اتفق  
بنية (أن ينوي) أي عند الضربة الأولى  
(وينوي من الحدث الأكبر) أي يلزمه  
ملاحظة ذلك كلما أراد التيمم مادام  
كذلك فلوترك هذه الملاحظة ولونسيانا  
أعاد أبدا وأما إذا نوى فرض التيمم فانه  
لا يلزمه ملاحظه ذلك (بضرب الخ)  
فلو لا في يده الغبار من غير وضع لم يجزه  
فإن يجزع عن المسح بيده استتاب ولو باجرة  
(نفضهما) أي لثلاث يكون بهما ماشوه  
وجهه فإن مسح بهما على شيء قبل أن  
يمسح وجهه ويديه صح تيممه وفاته سنة  
النقل ويراعى الأثرة في مسح الوجه  
ويكرهه تتبع الغضون ويجزى يديه  
على ما طال من لحيته (تخليل الاصابع)

بالجدار المبني بالطوب التي أو بالحجارة إذا كانت  
غير مستورة بالبحر ومن تيمم على موضع نجس ولم يعلم  
بنجاسه أعاد في الوقت ولا يكره التيمم بتراب تيممه  
مرة أخرى ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت  
وصفته أن ينوي استباحة الصلاة وينوي من  
الحدث الأكبر إن كان محدثا أو كبر ثم يقول  
بسم الله ويستعمل الصعيد بضرب عليه بيديه  
جميعا ضربة واحدة فإن تعلق به ما شئ نفضهما  
نفضا خفيفا ومسح بهما وجهه ولحيته يبدأ من  
أعلاه إلى أن يستوفيه ثم يضرب أخرى بيديه ثم  
يمسح ظاهر يده اليمنى بيده اليسرى حتى ينتهي إلى  
المرفق ثم يمسح باطنها إلى آخر الاصابع ثم يمسح  
ظاهر اليسرى بيده اليمنى إلى المرفق ثم يمسح باطنه  
إلى آخر الاصابع ويجب تخليل الاصابع ونزع  
الثائب فإن لم ينزع لم يجزه والضربة الثانية سنة  
وكذا المسح إلى المرفقين فلا تقتصر على ضربة  
واحدة للوجه واليدين أجزاء ولو اقتصر في مسح

أي بباطن أصابعه الذي مس الصعيد لا يجنبها (لم يجزه) أي ولو حركه وكان واسعاً ما ذونا  
فيه فيجب تحريكه عن موضعه حتى يمسح ما تحته (سنة) أي وإن كان يفعل بهما فرض  
لأن مسح اليدين في الحقيقة إنما هو بالضربة الأولى بدليل أنه لو مسحهما لم يترك هذه صح

(أعاد في الوقت) أي الاختياري ندبا ولو بالتيم لقوة الخلاف في مسحهما إلى المرفقين وكذا يكمل مسح يديه إلى المرفقين إن لم يكن صلى به (فصل إذا كان الخ) هذا الفصل مترجم عندهم بالمسح على الجبيرة وذكره بعد التيم ثم أعقبه بالمسح على الخفين لأن كلام من الثلاثة نائب عن الوضوء وقدم ما ينوب عنه بتمامه ثم ما ينوب عن بعض غير معين ثم ما ينوب عن بعض معين (في أعضاء الوضوء) كالوجه والدين أو غيرها من سائر الجسد في الفصل (جرح) انضم الجرح إلى أثره بالفتح المصدر والمراد الأول لأنه هو الذي يمسح ومثل الجرح الرمد (فوات نفسه) أي ما يؤدي إلى هلاكها أو فوات منفعة (٣٧) بأن يفوته القيام للصلاة مثلا (أو حدوث مرض) أي غير الجرح فإنه يمسح عليه

يديه على الكوعين وصلى أعاد في الوقت (فصل) إذا كان في أعضاء الوضوء أو غيرها جرح وخاف من غسله بالماء فوات نفسه أو فوات منفعة أو زيادة مرض أو تأخر برء أو حدوث مرض فإنه يمسح عليه فإن لم يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة وهي الدواء الذي يجعل عليه فإن لم يستطع المسح عليها مسح على العصابة ولو على الزائد غير المقابل للجرح كقصده وعمامة خفيف بنزعها ويشترط في المسح المذكور أن يكون جلد جسده صحيحا أو حرا محالولا يتضرر إذا غسل الصحيح فإن كان

على الجرح عصابة لأجل المسح عليها وإن لم ينجح الجرح لها حيث كان لا يقدر على مسحه ونحو الجرح الرمد (ولو على الزائد) بأن انتشرت لضرورة الشد (كقصده) تشبيه تام في الأقسام الثلاثة وهو وإن كان ممددا جاني أفراد الجرح إلا أنه تعورف التغير بينهما (خفيف بنزعها) أي لمسح الرأس في الوضوء أو غسله في الغسل أي خشى بذلك ضرر مبيح للتيمم فإنه يمسح عليها إن لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه والافتقار إليها فلو أمكنه مسح بعض رأسه فعله وكل على العمامة وجوبا ومثل العمامة القرطاس يلبس على الصدغ لصداع وخيف من زعجه الضرر (جل جسده) أي أكثره والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء وتعتبر أعضاء الفرض فقط وبمقابله الجبل بالقل يعلم أن النصف كالجبل (ولا يتضرر الخ) قيد في المسئلتين

على المعتمد فلو قال المصنف ويشترط أن يكون بعض جسده مضمماً ولا يضر غسل الصمغ الجريح الآن يكون البعض الصمغ قليلاً جداً لكان أظهر (ولاملاً فانه الخ) الانسب أن يقول وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكنه ملاقاته بالماء ولا وضع شيء عليه لاجل المسح (في موضع التيمم) أي أعضائه الوجه واليد إلى المرفقين (٣٨) على الرابع (وغسل ماسواً) أي

بأقرب الأجزاء في الغسل وبأقرب أعضاء الوضوء في الوضوء وان كان كل ناقصاً من المائية الناقصة أولى من الترابية الناقصة (على الجريح) على تعطلية لأن الموضوع أن الجريح ليس من أعضاء التيمم فهو يغسل الصمغ ويتيمم عليه لاجل الجريح ليكون جاهزاً بين الطهارة وبين تقديم المائية على الترابية في الفعل والقول الثاني يتيمم فقط مطلقاً كان الجروح قليلاً أو كثيراً فسد عمل الطهارة الكاملة على غيرها ثالثاً يتطهر بالماء وضواً ناقصاً فقط مطلقاً رابعاً ان كان الجروح قليلاً غسل الصمغ فقط والالتيمم (وإذا ردها) وكذا إذا برئ فلا بد من غسله بنية ما لم يطل كالموااة ولو سقطت وهو في الصلاة بطلت وأما مجرد الدوران فلا يضر (في المسح) أي فيما يتعلق به وهو رخصة لما في الخلع عند كل وضوء من المشقة ولا تكرر امامة المسح على الخف

يتضرر بغسل الصمغ أو كان الصمغ قليلاً جداً كأن لم يبق الايد أو رجل فانه لا يغسل الصمغ ولا يمسح على الجريح بل ينتقل إلى التيمم وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكن وضع شيء عليه ولا ملاقاته بالماء فان كان في موضع التيمم ولا يمكن مسحه أيضاً بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل وغسل ماسواً وان لم يكن في أعضاء التيمم فانه يغسل الصمغ ويتيمم على الجريح على أحد الأقوال الأربعة وإذا مسح على الجبيرة ثم زعمها الداء أو غيره أو سقطت بنفسها بطل المسح عليها وإذا ردها فلا بد من المسح ثانياً فصل في المسح على الخفين للمسح عليه غمانية شروط الأول أن يكون جلدًا فلا يمسح على غيره كالخرق ونحوها إذا صُنعت على هيئة الخف إلا الجوارب وهو ما كان على شكل الخف من الكتان ونحوه من فوقه ومن تحته جلدًا

لغير المسح عليه غاية الأمر أنها خلاف الأولى كامامة المسح على الجبيرة لغيره وبدء ذكر الشروط قبل ذكر الحكم فقال للمسح عليه أي الخف وأقر باعتبار الجنس (غمانية شروط) أي أجمالاً وإذا نظرت إلى شرطى السلاس من كون الطهارة مائية كاملة تكون عشرة لأن قيد القيد قيد وبقي اشتراط أن لا يكون هناك حائل (ونحوه) أي كالقطن (من فوقه) وهو ما يلي



السماء ومن فتحه وهو ما يلي الأرض لا ما يلي باطن الرجل وظاهرهما من داخل الخلف (طاهرا)  
أي حقيقة أو حكما فيشمل ما لو كان فيه (٢٩) نجاسة معفوها (والمد كى غير المأ كول)

وأولى غير المد كى أصلا ويستثنى من ذلك جلد الكبيحت فإنه يطهر بالدباغ حقيقة وقال بعض المحققين الممسح على النجس صحيح ويجزى على الخلاف في الصلاة بالنجاسة أن صلى به (أو شوهه) كالمصوق بنحو سراس حتى صار على هيئة الخلف فإن ذلك بصد الزوال (نحل) الفرض وهو الرجلان مع الكعبين والنعل السمي بالزربون الجالى بمسح عليه إذا كان ساترا وأزراه ليست كالربط لانها منه فليست بصد الزوال (خرق) أى شق مسطيل وأما المدور السمي بالثقب فالقصد فيه به تدور ما يمكن غسل ما ظهر منه (لا يمكن الخ) أى لعدم استقرار رجل قدمه فيه (ونحو ذلك) أى كنه كيس وضوئه بأن قدم غسل الرجلين ولبس الخفين ثم تم (غير المضطر) أى أو ما المضطر للبس على حاله بحيث يكون مضطرا لستر كعبه فيمسح والاقتصر على قدر الضرورة وقطعه ولا يمسح لفقد شرط الستر (أو بسفره) أى أو عاصيا بسفره ضعيف لأن كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر وإن عاصيا به

مخروزالثانى أن يكون طاهرا فلا يمسح على النجس بجلد الخنزير وجلد المأ كول غير المد كى والمد كى غير المأ كول وإن دُبِعَ الثالث أن يكون مخروزا فلا يمسح عليه إذا كان مربوطا ونحوه الرابع أن يكون ساترا لمحل الفرض لا ما تنقص فلا يصح المسح عليه وكذا إن كان فيه خرق كبير قدر ثلث القدم الخامس أن يمكن تباع المشى فيه فالواسع الذى لا يمكن أن يتابع المشى فيه لا يمسح عليه السادس أن يلبسه على طهارة فلا يمسح عليه إذا لبسه وهو محدث ويستترط في هذه الطهارة أن تكون مائة فلو تيمم ثم لبسه لم يمسح عليه وأن تكون كلمة فلو غسل إحدى رجليه وأدخلها في الخلف قبل غسل الأخرى ونحو ذلك لا يمسح عليه السابع أن لا يكون عاصيا بلبسه كالحرم غير المضطر للبس أو بسفره كالعاق والأتق فلا يمسح واحد منهما الثامن أن لا يكون مترفا بلبسه فن لبسه لنوم أو نحوه لا يمسح عليه (تبيسه) إذا اجتمعت هذه

بجلاف المختصة به كقصر الصلاة (مترفا) أى متنعما ومنه العجب (أو شوهه) أى كلبسه لجرد المسح من غير انضمام علة أخرى تبيح المسح كعادة أحرأو بردأ واقتهاده صلى الله عليه وسلم

(ولا يتوق) أى وانما يندب فقط نزع كل جمعة (خرق كبير) أى قدر الثلث بعد أن لبسه  
 صحيحا وما حرق في حكم لبس المخزق ابتداء فلا تكرر ونص على ما هنا لأنه ربما يتوهم اغتفار  
 الطارئ فلو خيط الخرق أعاد المسح عليه ما لم يطل ما بين الخرق والخياطة والأعاد الوضوء  
 (أو ينزع قدمه) أى فيبطل المسح ويبادر (٣٠) بغسل رجليه كالوالة فان أخرجها بدأ

النسوة جازا المسح ولا يتوق بوقت ولا يلزمه  
 نزع إلا أن تحصل له جنابة أو يحصل فيه خرق  
 كبير أو ينزع قدمه أو أكثرها إلى ساق خفه  
 وصفة المسح المستحبة أن يضع أصابع يده اليمنى  
 على أطراف أصابع رجله من ظاهر قدمه اليمنى  
 ويضع يده اليسرى من تحت أطراف أصابعه من  
 باطن خفه ويمرهما إلى الكعبين ويفعل باليسرى  
 كذلك على أحد القولين (فصل في الحيض) هو  
 الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة في مدة  
 خمسة عشر يوما فدونها إلى الساعة من غير ولادة ولا  
 مرض فأقله لأحد له كأكثر الطهر وأما أقل الطهر  
 فخمسة عشر يوما وأما أكثر الحيض فيختلف  
 باختلاف الحيض فان كانت مبتدأة فأكثره في  
 حقها إذا عادت بها الحيضة خمسة عشر يوما وإن

الوضوء (المستحبة) أى التى على وجه  
 الكمال والا فكيفما مسح أجزاءه ولا يحدد  
 الماء لباقي مسح رجل جفت ويكملها  
 بدون تجديده ويجدد الثانية ويكره غسل  
 الخف وتبضع غصونه لأن الماء يفسده  
 واعلم أنه لو مسح من فوق حائل فان كان  
 في أعلى الخف كان كمن ترك مسح أعلاه  
 فيعيد أبدا وإن كان في أسفله كان كمن  
 ترك أسفله فيعيد في الوقت (على أحد  
 القولين) أى نكرمة ليد اليمنى والقول  
 الآخر يجعل اليسرى من فوقها واليسرى  
 من تحتها لاجل عكسه وهو أريح (هو  
 الدم) ومن أنواعه الصفرة والكدرة  
 وقوله بنفسه أى لا بعلاج كدواء خرج  
 به قبيل وقته المعتاد فليس بحيض (من  
 تحمل عادة) أى كراهقة للبلوغ والتحقيق  
 أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص  
 والبلدان وقد قالوا أعمل النساء حيضا  
 نساءهم فانهن يحضن لتسع سنين

وأما اليائسة فكيفت سبعين فليس الخارج منها حيضا ومن خسين إلى السبعين حيض  
 ان لم تجتمع النساء على عدمه (إلى الساعة) أى جزء من الزمن لا الساعة الفلكية وهذا بالنسبة  
 للعبادة وأما بالنسبة للعادة فلا بد من يوم أو بعض يوم له بال (من غير ولادة) خرج به النفاس  
 وقوله ولا مرض خرج به دم الاستحاضة (باختلاف الحيض) بضم الحاء المهملة وتشديد  
 التحتية جمع حائض (مبتدأة) أى لم يسبق لها حيض قبل هذا (إذا عادت الخ) ليس المراد

استغفر اى الدم اللب والنهار بل لو رأت من الدم في يوم أو ليلة قطرة حسب ذلك اليوم أو صبيحة تلك الليلة يوم دم (ثلاثة أيام) أى ولوميزت ما تأها بعد عاداتها من دم الحيض وعلمت أنه دم استحاضة وهذه الثلاثة تصير عادة لها بعد الاستظهار فيما يستقبل (مالم تجاوز الخ) قبل في استظهارها بالثلاثة فان كانت عاداتها اثني عشر يوما فدون استظهرت بثلاثة أيام وثلاثة عشر يومين وأربعة عشر بيوم (٣١) وخسة عشر لاستظهار (على أكثر عاداتها) أى

زمن (كذلك) أى مالم تجاوز خمسة عشر يوما وان تقطع طهر الحائض بان طهرت يوما وحاضت آخر من لافقت أيام الدم فقط وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ وتستظهر على عاداتها ان كان لها عادة فان كانت مبتدأة لفقت نصف شهر وما أتى بعد ذلك فدم استحاضة (فان تبادى) أى دم الاستحاضة بعد زمن الاستظهار (والطهر) أى من الحيض والنفاس وقد تسمي في تفسير الجفوف بالادخال فان حقيقته حفاف الفرج من أنواع الدماء وأدخال الخرقه اعماهو بيان للعلامة وفي بعض النسخ وهى أن تدخل والتأنيث باعتبار كون الجفوف علامة (من الدم) ولا من الصفرة ولا من الكدرة ولا يشترط الحفاف من البلل لان فروج النساء لا تخلو غالبا منه (والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد

كانت معتادة فالما أن تختلف عاداتها أم لان لم تختلف استظهرت على عاداتها بثلاثة أيام مالم تجاوز خمسة عشر يوما وان اختلفت استظهرت على أكثر عاداتها كذلك وهى في أيام الاستظهار حائض فان تبادى بها الى تمام خمسة عشر يوما فحكمها حكم الطاهر في توجبه الصلاة والصوم وعدم القضاء وإتيان الزوج ﴿فصل﴾ وللطهر علامتان الجفوف وهوان تدخل المرأة خرقه في فرجها فتخرج جاقه ليس عليها شئ من الدم والقصة البيضاء وهى ماء أبيض رقيق يأتي في آخر الحيض كماء القصة وهى الجبر والقصة أبلغ للمعتادة فاذا رأت الجفوف أولا انتظرت القصة لا آخر الوقت المختار وأما المبتدأة فلا تنتظر القصة إذا رأت الجفوف أولا وعلى

المهمة هى العلامة الثانية (فى آخر الحيض) ومثله النفاس (كأما القصة) بالقاف والصاد وهى الجبر ومنه قصص دارها اذا بيضها بالجبر (أبلغ) أى فى الطهر لانها تدل على انقضاء الدم بخلاف الجفوف فانه يكون مع بقاءه لان الدم قد ينقطع يوما ثم يأتي فهي أبلغ حتى لمعتادة الجفوف على المعتد فلا تنتظره اذا رأتها (انتظرت القصة) أى ندبا اذا كانت معتادتها أو معتادتها أو ما معتادة الجفوف فقط فلا تنتظر (وعلى المرأة) أى وجوب أن تنتظر طهرها أى

علامته من قصة أو جفوف عند النوم لتعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرارها كانت عليه عند النوم اذا وجدت الطهر بعد الفجر ما لم يوقن أن الطهر حصل ليلا والاقتضت العشاء منه (وعند صلاة الصبح) وكذا عند كل صلاة والوجوب موسع ما اتسع الوقت (ويمنع الحيض الصلاة الخ) وتساب على الترك كما يناب المريض على التوافل التي كان يفعلها في صحتها وشغلها المرض عنها وانه قضى الحائض الصوم ودون الصلاة لتكررها فتشقي بخلافه (والطلاق) أي يحرم طلاق الزوجة المدخول بها غير الحامل في الحيض لتطويل العدة عليها فانها ابتدت بها من الطهر الذي بعده لان القروء هي الاطهار عندنا فيجبر على الرجعة ان كان الطلاق رجعيا وأما غير المدخول بها فلا عدة عليها والحامل عدتها (٣٣) وضع حملها (ومن المصحف) أي

اللمعة أو متعلقة (وقراءة القرآن) ضعيف والمعتمد أن لها أن تقرأ القرآن في غير المصحف ولو متلبسة بجنبابة قبل الحيض لعدم قدرتها على رفع حدث الجنابة حال الحيض وتحرم عليها القراءة بعد انقطاعه وقبل الغسل على الرابع لقد رتبها على الرفع (في الفرج) لانه فهم له بل يحرم سائر التمتع بما بين السرة والركبة ولو من فوق حائل ويجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحته اولو بالوطء كالاستبراء بيدها (قبيل طهرها بالماء) وقال أبو حنيفة يجوز له أن يطأها

المرأة أن تنتظر طهرها عند النوم وعند صلاة الصبح ويمنع الحيض الصلاة والصوم والطلاق ومن المصحف وقراءة القرآن ودخول المسجد والوطء في الفرج زمن الحيض وبعده قبل طهرها بالماء (فصل) النفاس هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة غير زائد على ستين يوما فاذا زاد على ستين يوما فلا تستظهر وحكم دم النفاس فيما يمنعه وفي اقضاءه الغسل حكم دم الحيض مطلقا والله أعلم

الباب الثاني في الصلاة

بعد النقاء وقبل الغسل وحمل حرمة عندنا لم يحصل طول بضرته ولا اجاز له وطؤها بعد انقطاعه ويستحب لها أن تنيم بنية الطهر من الحيض (هو الدم) والمعتمد أنه تنفس الرحم بالزاد فلخرج من غير دم وجب الغسل (غير زائد على ستين) أي فهي أكثر ولو اعتادت أكثر من ذلك فالزائد دم استحاضة تكون معه في حكم الطاهر بعد أن تطهر من النفاس وأقله دفعة كالحيض فيجب الطهر عند انقطاعه فلزم تطهر وجب عليه اقضاء الصلاة من حين انقطاعه وان آتاها الدم بعد أن مكث طاهر خمسة عشر يوما كان حيضا مؤثقا (فما يمنعه) أي من وطء ومس مصحف ودخول مسجد وصحة صلاة وصوم ونحو ذلك (مطلقا) أي كان لها عادة أم لا فهي تلفق أكثر وتلفق أيام الانقطاع وتغسل كلما انقطع وتصوم وتصل وتوطأ (في الصلاة) أي فيما

متعلق بها (شهادة) بالجريد من الخمس (من أقامها) أى أتى بها مستوفاة بشروطها فقد أقام الدين أى وفق لفعل غيرها من الطاعات (فقد ترك الدين) أى تهاون به لأن التهاون بها يتهاون بغيرها خيرا الصلاة عماد الدين من حفظها فقد حفظ الدين ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع (الاسلام) المعتمد أنه شرط صحة وبقي من شروط الصحة خمسة طهارة الحدث وطهارة الخبث واستقبال القبلة وستر العورة (٣٣) وترك الكثير من الافعال وشرط الوجوب

البلوغ وعدم الاكراه وشرط الوجوب والصحة معا ستة العقل وارتفاع دم الحيض والنفاس وبلوغ الدعوة ووجود ما يكفي من المطهر وعدم النوم والغفلة وأما دخول الوقت فمسبب في الوجوب وشرط في الصحة وبذا تعلم تساهل المصنف (بأول الوقت) أى بعد تحقق دخوله أو ظنه ظنا قويا فلا يشك لم تجز ولو تبين أنها وقعت فيه حيث كان الشك قبلها أو فيها لا بعدها وتبين وقوعها فيه (وجوباً موسعاً) فلا أخرها عنه ومات لم يعص الآن يظن الموت وظن غيره كالحيض لغو لاحتمال زواله في الوقت والافضل فعلها أول الوقت ولو نفذ الآن يكون منتظراً الجماعة يرجوها (من أركان الاسلام) ومثل ذلك انكار ما علم من الدين بالضرورة بان يشترك في معرفته العام والخاص كحرمة الزنا والخمر لان

وهي أحد أركان الاسلام الخمس التي بُني عليها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلاً والصلاة أعظمها بعد الشهادتين من أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد ترك الدين ولوجوبها خمسة شروط الاسلام والبلوغ والعقل وارتفاع دم الحيض والنفاس وحضور وقت الصلاة وتجب بأول الوقت وجوباً موسعاً فمن تجدد وجوبها أو شيئاً من واجباتها أو شيئاً من أركان الاسلام الخمسة فهو كافر مرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب والاقتل ومن أقرب وجوبها وامتنع من فعلها انتظر إلى أن يبقى من وقتها الضروري مقدار ركعة كاملة فإن لم يصل قتل بالسيف حداً ويصلى عليه غير أهل

(٣ - عزية) بحده يستلزم تكذيب النبي (يستتاب) أى تطلب منه التوبة ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش فإن تاب بان أقرب بحده والاقتل كفر أو دفن بغيره الكفار وما له لبيت المال (وامتنع) أى كسلاً بعد طلبها منه طلباً متكرراً (انتظر) أى انتظره الامام أو نائبه (حداً) أى لا كفر اخلاقاً لا ديناً حبيب وأحد بن حنبل (ويصلى الخ) انما كره لاهل الفضل الصلاة عليه كغيره من المحدودين لاجل زجر الغير والامتناع من فعل شيء من واجبات الصلاة

الداخلية كل ركوع أو خارجة كالوضوء مثل الامتناع منها في الحكم وتارك الصوم كسلا  
يؤخر إلى أن يبقى من الليل ما يسع النية فإن لم ينو قتل حداً وتوخذ الزكاة من تاركها كرها وان  
بقتال فان قتل كان هدراً وان قتل أحد اقتل به وتقوم نية الامام بمقام نيته ومن ترك الحج فالتة  
حسبه لا تعرض له لا نذر عما كان في الباطن غير مستطيع (ويؤمر الصبي) أي الشخص غير  
البالغ أمر ندب فيشعل الانثى والخنثى وانما أمر بالصلاة لتألفها لنفسه ولا تنفر منها بعد البلوغ  
بخلاف الصوم فيكره أمر به كراهة أن يشق عليه فيأكل ويشرب خفية ويألف ذلك بعد  
البلوغ (السبع سنين) أي للدخول فيها وقيل لتعلمها (ويضرب) أي يضربه الولي نيعاً وكذلك  
الزوج يضرب زوجته اذا تزكت الصلاة إن ظنا الافادة والقول قوله اذا دعت أن الضرب  
لغير ذلك (غير مبرح) هو الذي لا يكسر عظما (٣٤) ولا يشتم لهما وهو يختلف باختلاف

الفضل والصلاح ويدقن في مقابر المسلمين ولا  
يطمس قبره ولا يقتل بالفائنة ويؤمر الصبي بها  
لسبع سنين ويضرب على تركها ضرباً غير مبرح اذا  
بلغ عشر سنين (فصل) الصلاة المفروضة  
خمس الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح  
ولكل واحدة منها وقتان اختياري وضروري  
فالاختياري للظهر من زوال الشمس لآخر القامة

الصبيان فلا يحده بثلاثة أسواط لان  
بعضهم قد لا ينجز بعشرة وتسبب  
التفرقة في المضاجع بين الصبيان عند  
الدخول في العشر كانوا أشقاء أو لأب أو  
أجنبيين ذكورا وإناثا ومختلفين  
وكذلك بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم ولو  
يشوب حائل بين المتلاصقين (المفروضة)  
أي في السماء ليلة الاسراء قبل الهجرة  
يسنة وكانت الصلاة قبل ذلك ركعتين  
بالغداة وركعتين بالعشي (الظهر) بدأ

بها لأنها أول صلاة أصلا جبريل بالنبي صلي الله عليه وآله وسلم وسقطت الصبح لتأخر البيان عن  
وقتها للظهر إشارة إلى ظهور دين الإسلام وجبريل كان معلما فلا يراد أن شرط الامام أن يكون  
ذكرا والملائكة لا توصف بذكورة ولا أنوثة (وقتان) تنبيه وقت وهو الزمان المقدّر للعبادة  
شرعا ومعرفة الاوقات واجب كفاي فيجوز فيها التقليد وتكفي غلبة الظن على المعتمد  
(اختياري) سمي بذلك لان ايقاع الصلاة فيه موكول إلى خيرة المصلي (ضروري) سمي بذلك  
لعدم جواز تأخير الصلاة إليه الا لاهاب الضرورة (من زوال الشمس) أي ميلها بحسب  
الظاهر عن وسط السماء إلى جهة المغرب (آخر القامة) أي وانتهأؤه لآخر القامة بأن يصير  
ظل كل شيء مثله بعد الظل الذي زالت عليه الشمس وقامة كل شخص سبعة أقدام يقدم نفسه  
أو أربعة أذرع بذراع نفسه وظل الزوال يختلف في الاشهر القبطية كما أشار لذلك الاجهوري

بقوله

نوت قباية فها نور ورد \* كبهك طوبة فأمشرب بعد  
فبرمها تبعده رمودة \* بشنس يتلوه كذا بؤنة  
أيب مسري وبها ظل الزوال \* مختلف مقداره بكل حال  
وضبطه في نصف بيت شعر \* طرزها أودوحى فادر  
فالطاء اشارة لطوبة وعدد \* أفدام نزل لزوالها ورد  
وبعداها زاي لامشروما \* بعدد مايلي ورتب تعما

(وهو) أى آخر القائمة أول وقت (٣٥) العصر فهي داخله على الظهر على المشهور

فتشاركها في آخر قائمتها بقدر ما يسعها  
(الى اصفرار الشمس) باخراج الغاية  
(بغروب) أى يدخل بغروب قرص  
الشمس دون شعاعها (بعد تحصيل  
شروطها) ويقدر ذلك لحصلها ويلحق  
بها الاذان والاقامة وتعتبر الطهارة من  
الحديث الاكبر ولولم يكن به لان الوقت  
لا يختلف باختلاف الاشخاص وقيل  
ان وقتها يعتمد للشفق ولما عانه أجازوا  
التويل فيها وسير نحو الميل بعد الغروب  
للسافرين (الاجر) وقال أبو حنيفة من  
غروب الابيض وهو يتأخر (الصادق)  
وهو البياض الذي يم الافق وأما الكاذب  
فهو البياض المستطيل الذي يظهر ثم

وهو أول وقت العصر وآخره الى اصفرار الشمس  
وللمغرب بغروب قرص الشمس وهو مضيق غير  
ممتدة قدر بقاعها بعد تحصيل شروطها والعشاء  
من غيبوبة الشفق الأحمر الى ثلث الليل الاول  
والصبح من طلوع الفجر الصادق للاسفار الأعلى  
والضروري للصبح من الاسفار الأعلى الى طلوع  
الشمس وللظهر من أول وقت العصر المختار الى  
غروب قرص الشمس وللعصر من الاصفرار الى  
وقت الغروب وللمغرب من الفراغ منها الى طلوع  
الفجر والعشاء من آخر ثلث الليل الاول الى طلوع  
الفجر (تنبيه) من آخر الصلاة الى الوقت

بغيب (للاسفار الأعلى) وهو الذي يميز فيه الشخص جلسه تميزا واخصا في محل لاسقف فيه  
فحرم تأخير الصلاة اليه من غير عذر وأما حديث أسفروا بالفجر فإنه أعظم للاجر فعمول على  
تحقق دخول الوقت بحيث يظهر للنخاص والعام زليل إن وقتها الاختباري للطلوع (الى وقت  
الغروب) أى فتشرك الظهر والعصر في الضرورى من الاصفرار الى الغروب والمراد الى ما قبل  
الغروب لان الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة فلما وقع الظهر قبل الغروب بأربع تكون فائتة  
لامؤداة في وقتها الضرورى وكذا يقال في قوله الى طلوع الفجر فيكون الاشتراك بين المغرب  
والعشاء من ابتداء الثلث الثانى الى ما قبل الطلوع بمقدار ما يسع الاخيرة (من آخر الصلاة)

أى كلها بحيث لم يدرك في الوقت ركعة بسجديتها وأما لو أدرك ركعة فإنه لا اثم عليه ويكون باقي الصلاة أداءً حكماً وإن كانت قضاءً في الحقيقة ولذا صح الاقتداء به في الثانية ولا يضر كون نية الامام الاداء نية المأموم القضاء لأن نية القضاء تنوب عن نية الاداء وعكسه على المذهب (والكفر) إذا تأملت تعلم أن الذي منع الاثم انما هو الاسلام الذي جاء بعده فإنه يجب ما قبله (والصبا) أى لعدم وجوبها عليه وإذا بلغ في الوقت ولو الضروري وجبت عليه ولو صلاًها قبل ذلك لأنه لا يذنب تطوعاً عن واجب ولو نوى الفرضية أولاً (والنوم) أى قبل دخول الوقت فإنه يجوز ولو علم أنه لا يستيقظ الا بعد خروجه وأما بعد دخوله فإنه لا يجوز الا إذا علم بحسب العادة أنه يستيقظ قبل خروجه أو يوكل من يوقظه (٣٦) وإذا حصلت هذه الاعذار في وقت

الضروري من غير عذر أثم والعذر الحبيض والنفس والكفر والصبأوالجنسوانوالانغماء والنوم والنسيان (فصل) يجب على المكلف قضاء ما فاتهُ من الصلوات المفروضة مرتبة في أى وقت كان ويجب ترتيب الحاضرتين المشتركتين في الوقت فإن خالف أعاد الثانية أبداً ويجب تقديم الفوائت على الحاضرة وإن خرج وقت الحاضرة مالم ترّد على خمس صلوات فإن زادت

صلاة ولم ترتفع حتى خرج الوقت فإن الصلاة تسقط الا النوم والنسيان فانهما يرفعان الاثم فقط والسكر يخلل كالانغماء وأما مجرم فليس من الاعذار لأنه أدخله على نفسه (في أى وقت) أى ولو وقت نهى كوقت طلوع الشمس وغروبها ونحطبة الجمعة ويستثنى الوقت الذي يحصل فيه معاشه ويطلب فيه العلم ولا تجوز صلاة النفل لمن عليه فوائت الفجر والشفع والوتر خلفه ذلك ومن عليه فوائت شتى فإنه لا يزال

يصلى حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في ذمته شيء ثم إن القضاء يكون على نحو ما فاتته فيقضى السرية سرية وإن قضاها بالليل أو النهار في جهرية وإن قضاها نهاراً أو السرية سرية وإن قضاها حضراً وعكسه ومن نام حل النافلة فإنه يصلى الصبح ثم الفجر على الأظهر (ويجب) أى مع الذكربترتيب الحاضرتين وهما الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء وجوباً شرطاً وهو ما يلزم من علمه العلم ما لم ينقض الوقت عن فعلهما معا وبسبب احدهما فقط فيكون الترتيب حينئذ واجباً غير شرط وهو ما تكون الصلاة عند عدمه صحيحة مع الحرمة كترتيب سائر الفوائت مع الحاضرة أو في نفسها وانما قلنا مع الذكربلأنه إذا لم يترك الأولى والى الأبعد الفراغ من الثانية فإنه يصلى الأولى ويعيد الثانية في الوقت ندباً لا وجوباً وأما إذا ترك الأولى في الاشياء فإنها تبطل على مشهور المذهب وأيد البناي القول بأنه يتبادى وتصح مع الحرمة (ويجب تقديم الفوائت)



أي السيرة وجوبها غير شرط فلولا مخالف وقدم الحاضرة أعادها بعد الفوائت استحبها ولو مغرباً  
صليت في جماعة أو عشاء بعد وتر (إذا ضاق وقتها) وكذا إذا لم يضق على الرابع (في وقته)  
وأولى نافلة (يجب ترتيبها) أي الفائتة بأن كانت بسيرة (قطع) أي إذا لم يضق الوقت ويكون  
القطع بغیر سلام لكفائه النية وهل القطع واجب غير شرط أو مندوب قولان (بوضع يديه)  
المعتمد أن الركعة هنا كاملة بتسجدها (٣٧) (ضم إليها أخرى) أي ندبا لأن الخروج من  
الصلاة بركعة لا يحسن ومحل ذلك إذا لم

عليها على أحد القولين المشهورين أو على الأربع  
على المشهور الآخر قد تمت الحاضرة إذا ضاق  
وقتها ومن ذكر فائتة في وقته يجب  
ترتيبها معها فإن كان قد أقطع ما لم يعقد ركعة  
بوضع يديه على ركبتيه فإن عقدها ضم إليها أخرى  
وخرج عن شفع وإن كان إماماً قطع ولا يستخلف  
ويسرى ذلك لصلاة المأمومين وإن كان مأموماً  
تعدى مع إمامه فإذا قرع صلى ما نسي ثم يعيد  
ما صلى مع الإمام في الوقت فإذا كانت جمعة صلاها  
ظهراً (تنبيه) سيأتي أن عقد الركعة عند ابن  
السلم برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل  
مذكورة في المطولات (فصل) يحرم عليه  
صلاة النفل عند طلوع الشمس وعند غروبها

يجحف خروج الوقت والاقطع ما لم تكن  
مغرباً فإنه يقطع للنهي عن التسفل قبلها  
فلو ذكر الفائتة بعد أن صلى ركعتين  
من المغرب أو ثلاثاً من غيرها فإنه يكملها  
وجوباً بنية الفرضية لأن ما قارب الشيء  
يعطى حكمه وكذلك الإمام وأما التذكر  
قبل عقد الثالثة فإنه يرجع تشهد  
ويسلم (ولا يستخلف) أي لسريان ذلك  
لصلاة المأمومين ولو لم يكن عليهم فائتة  
فإن كان الإمام عقد ركعة شفع وشفعوا  
معه كالغز (غادى) أي وجوباً لحق  
الإمام (في الوقت) متعلقاً بعباد وأما  
لو تذكر حاضرة في حاضرة فإنه يعيد  
وجوباً ولو خرج الوقت (فإذا كانت)  
أي الوقبة التي صلاها مع الإمام  
(سيأتي) أي في فصل سنن الصلاة

(رفع الرأس) أي لا يجزئ إلا إخفاء ووضع اليدين على الركبتين كما يقول أشهب (الافى  
مسائل) أي فيتنقن على أن عقدها بوضع اليدين على الركبتين وهي ترك السورة  
وصفاتهما من سر أو جهر وتقدمها على أم القرآن وترك تكبير العبد وسجدة التلاوة  
وذكر بعض صلاة وذكر السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (يحرم عليه) أي المكلف  
وأما أوقات الكراهة فالصبي فيها كالبالغ لأنه يخاطب بالمكروه والمندوب على الصحيح  
ومثل النفل صلاة الجنائز ومن أحرم قبل وقت النهي ثم دخل وهو في الصلاة أتم بسرعة

(وعند خطبة الجمعة) وكذا قبلها بمجرد طلوع الامام المنبر وأما خطبة العيد فيكره التسفل وقتها ولا يصلي العيد الا بعد فراغ الخطيب منها (وعند ضيق الوقت) أى الاختيارى أو الضرورى وكذا يمنع التسفل عند إقامة راتب مسجد (ويكره بعد طلوع الفجر) أى ولو لدخل مسجد فلا يصلى الاركعتي الفجر ما لم يكن عليه ورد أى قدر معتاد من صلاة الليل وغلبيته عيناه عنده فانه يصلي به ما الفجر وقبل الاسفار فان لم يفعل (٣٨) وصلى الصلوات وقتها كالشنع

والوتر وأما الفجر فيقضى بعد حل النافلة للزوال (الى أن ترتفع الشمس) أى ما عدا وقت الحرمة وكذا يقال في قوله الى أن تصلى المغرب ولا تكرر الجنازة ولا سجود التلاوة قبل الاسفار واصفرار (قيد) بكسر القاف وسكون القحطة أى قدر ربح من رماح العرب وهو اثنا عشر شبرا متوسطا (الجالس) أى خوفا من اعتقاد الفرضية وكذا عند اذان فرض غيرها للجالس (في مصلاتها) أى الجامع الذى صليت فيه وتستمر الكراهة الى أن يخرج من المسجد ثم يعود ويندب قطع الحرم في أوقات الكراهة ويجب في أوقات المنع الادخال وقت الخطبة جاهلا أو ناسيا فيتم لقوة الخلاف في أمر الداخل بالنفل مع الخطبة

وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت أو بعد خروجه لمن عليه فرض ويكره بعد طلوع الفجر الى أن ترتفع الشمس فيدبر ويح وبعد فرض العصر الى أن تصلى المغرب وعند اذان الجمعة للجالس وبعد فرض الجمعة في مصلاتها ولا تكرر عند وقت الاستواء (فصل) الاذان سنة في المواضع التى العادة أن يجتمع الناس بها كالجوامع والمساجد وهو الاعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بالألفاظ المشروعة وهو الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يرفع من صوته أولا ثم يقول يرفع الشهادتين بأرفع من صوته أولا ثم يقول

(الاستواء) أى استواء الشمس في كبد السماء (سنة) أى سنة كفاية لفرض عيني وقتي اختياري في المواضع المذكورة ولو كانت المساجد متلاصقة وجماعة طلبت غيرها ويجب كفاية في المصر وقولت لتركه لانه أعظم شعائر الاسلام وعطف المساجد على الجوامع من عطف العام على الخاص لصدق المسجد على غير مسجد الجمعة بخلاف الجامع ويشترط في كلمات الاذان الترتيب فلونكس أعاد المنكس أى المقدم عن محله وجوبا (ثم يرجع) أى استئنا فلا يبطل الاذان بتركه وانما سن ترجيع الشهادتين لانه أغبط للكفار

(حى) اسم فعل أمر ولفظه واحد الجمع والفرد والمعنى أقبلوا على أداء الصلاة (حى على الفلاح) أى أسرعوا الى ما فيه الفلاح أى الفوز بالمقصود وهى الصلاة (ولا يجوز) أى يحرم (حتى الجمعة) وأما التذكير بغير الأذان (٣٩) فلا بأس به لانه بدعة حسنة وكذلك السلام

على التى بعد الأذان بدعة حسنة ولا يفعل بعد المغرب لضيق وقتها (فى السادس الأخير) أى ليتأهب الناس للصلاة ويحرم قبله وكل من أذانى الصبح سنة على المعتمد ولكن الشافعى أكد (للفرد) ومثله الجماعة التى لم تطاب غيرها والمراد السفر الغوى فيشمل من بفلاة من الأرض ويكره لهم ما ذلك ان لم يكونا بفلاة كما يكره الأذان للنفل وبوقت ضرورى (لحديث أبى سعيد) وهو قول النبى له انى أراك تحب الغم والبادة فاذا كنت فى غمك أو بادتك فأذت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهده يوم القيامة (من مدياء كبر) أى لانه يصير جع كبر وهو الطبل الكبير (وأشهد الخ) أى ومدة همزة أشهد وهمزة لفظ الجلالة لانه يصير مستفهما مع أن المقصود الاعتراف لله بالوحدانية (على لاله) أى على الهاء من لاله لان فيها شعارا بتعطيل الالوهية

حى على الصلاة حى على الصلاة حى على الفلاح حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ويزيد فى أذان الصبح بعد قوله حى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين ولا يجوز أن يؤذن لصلاة من الصلوات الخمس حتى الجمعة قبل وقتها الا صلاة الصبح فإنه يستحب أن يؤذن لها فى السدس الأخير من الليل قبل طلوع الفجر ثم يؤذن لها ثانيا عند دخول الوقت ويستحب للفراد إذا كان مسافرا أن يؤذن لحديث أبى سعيد (تنبيه) ويحذر المؤذن من مدياء أكبر وأشهد والجلالة ومن الوقف على لاله ومن ترك ادغام الدال فى الراء من محمد أرسول الله ومن فتح اللام من رسول الله ومن ترك النطق بالهاء من حى على الصلاة ومن ترك الحاء من حى على الفلاح ويكون الأذان مترسلا من غير تمعير ولا تعطيط موقوفا غير معرب نحو اليا بحيث لا يتخلله سكوت

(ومن ترك ادغام الخ) أى لانه لمن خفى والمعتمد أن سلامة الأذان من اللحن مندوبة فيقتصر مثل فتح اللام من رسول الله لاسمى للعاى بالاولى من اغتزار اللحن فى تكبيرة الاحرام (مترسلا) يفسره ما بعده وقوله غير معرب ب تفسير لقوله موقوفا فيندب تسكين آخر الكلمات (ولا كلام) فيكره فصل كلماته كلها وبعضها به (أوردنا) أى ولو بالاشارة وانما جاز لاصلى الرتبة لاشارة

دون المؤذن لان الصلاة يحرم فيها الكلام دون الاذان فلو اُحذف فيه الرد بالاشارة تطرق فيه الكلام والمبني مثل المؤذن ويجب عليهما الرد بعد الفراغ ولو ذهب المسلم وأما قاضي الحاجة والواطي فلا يردان ولا بعد الفراغ لتبليهما بما في الذكر (أو غيرها) كتشميت عاطس فلو وجب الكلام لانتفاء أي مثلاً من الوقوع في جهو أو انتفت الكراهة في تكلم ويبنى إلا أن يطول فينتدئ وكذا لو فصل بأكل أو شرب أو ارتكب المكروه أو فرق بين كلياتها ساهياً فإنه يبنى ما لم يطل والطول بالعرف بأن يعتقد سماعه أنه ليس بأذان (لمن سمعه) أي لا غيره كأصم فلو سمع البعض حكاية فقط ما لم يكن البعض (٤٠) المسموع هو الأذن والاحكي

الباقى لانه يجوز حكاية الاذان قبل تمامه لكن الأولى متابعة المؤذن فلو كان غير مالكي وأتى بالتكبير أرباعاً فلا يندب الاحكامه اثنين فقط لأنه اذا لم يحك الترجيع مع أنه مشروع فأولى غير المشروع عندنا واذا تعددت المؤذنون فلا يحكي الاذان واحد ثم ان قول المصنف الى آخر الشهادتين طريقة مرجوحة والراجح لاخره ويبدل الجمعيتين بالحقولتين ويقول عند قوله الصلاة خير من النوم صدقت وبررت واذا لم يسمع

كثير ولا كلام سواء كان سلاماً أو رداً أو غيرها ويستحب لمن سمعه أن يحكيه الى آخر الشهادتين من غير ترجيع ولو كان في صلاة نافلة ويستتر في المؤذن شروط صحة وشروط كمال فشروط الصحة أن يكون مسلماً ذكراً بالغاً عاقلاً وشروط الكمال أن يكون عدلاً عارفاً بالآوقات صيانتاً منظرها قائماً مستقبل القبلة إلا لاسماع وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التي أذن لها (فصل) الإقامة سنة

الشهادتين فإنه يحكي الترجيع واذا حكي الاذان في صلاة النافلة ولم يبدل الجمعيتين بالحقولتين بطلت لانهما كلام بعيد من الصلاة بخلاف الحقولتين فإنهما ذكر ما لم يكن ذلك سهواً فيسجد بعد وكذا يقال اذا ارتكب المكروه وحكي الاذان في صلاة الفرض (مسلماً) فلا يصح من كافر وان صار بالشهادتين مسلماً التقدّم جزء منه قبل ذلك (ذكر) فلا يصح اذان المرأة بمعنى أنه لا تسقط به السنة مثلاً (بالغاً) فلا يصح من صبي الا ان كان مميزاً واعده في دخول الوقت على بالغ أو سمع اذان غيره (عاقلاً) فلا يصح من مجنون ولا سكران (صبيّاً) أي حسن الصوت من تنفعه لكن بغير ترجيع كالغناء فإنه مكروه لانه ينافي الخشوع ويكره الاسراف في مده (منظرها) ويكره بدونها وهي في الجنب أشدان لم يكن الاذان داخل المسجد والاحرم (قائماً) ويكره حال الغيرة (الالاسماع) أي فيحوز له الاستدبار حينئذ (وان لا يكون قد صلى الخ) أي صلاة برئت بها ذمته (التي أذن لها) أي التي يريد الاذان لها فيكره له ذلك ولو أراد

اعاذتها في جماعة وأما لو أذن عموماً ثم أراد الأذان بأخر قبل الصلاة فلا كراهة ويجوز أخذ الأجرة على الأذان والاقامة ويكره على الإمامة من المصلين لامن الوقف وإذا أراد بعض الأكر ترتيباً ما في بيته جازله (٤١)

بعض الأكر ترتيباً ما في بيته جازله (٤١)

(الاقامة) سميت بذلك لان الشخص

يقوم للصلاة بها وهي سنة عينية لبالغ

يصل في ريضة وإن قضاء الخوف فوات

وقت بفعلها فيتركها وسنة كفاية

لجماعة والأفضل أن يكون المؤذن هو

المقيم (واستؤنفت) أي إذا طال الفصل

ويندب ترك الفصل اليسير (وقال

ابن كثة الخ) ضعيف وشروط الاقامة

كالأذان إلا الذكورية فلا تشترط لان

المرأة تقيم لنفسها ويكره الكلام بعدها

في غيرهم ويندب للإمام تأخير الأحرار

بعدها بقدر تسوية الصفوف ويستحب

الاشتغال بالدعاء في هذا الوقت فإنه

من أوقات الأجابة (وهذا) أي الحكم

بالسنة في حق الرجل فإن صلت المرأة

مع رجال سقطت الاقامة عنها رأساً

وكذلك الصبي فلا تندب في حقه إلا عند

الانفراد ولا تسقط السنة عن البالغ

باقامة المرأة أو الصبي (سرا) هذا مستحب

ثان ومن مثله في نذب السرية المنفرد (فلا

انتم عليها) أي وإن كان خلاف الأولى

(من أفراد الاقامة) أي حتى قد قامت الصلاة خلافاً لرواية المصريين عن مالك شفعها

(لا تجزئه) أي ما لم يكن المشفوع أقلها (ولا يتكلم) أي يكره الألهم يخوف على نفس أو مال

ويطلت أن تفاحش (ولا يرد) أي ويطلب بالرد بعد الفراغ (حال الاقامة) وهو الأولى (شرائط

الصلاة) لم يستوف الكلام عليها وقد سبق للسرد ها وأنهم أربعة عشر والشرط ما يانزم منه

أَوْ كُدَّ مِنَ الْأَذَانِ لَاتِّصَالِهَا بِالصَّلَاةِ وَإِنْ تَرَخَى  
مَا بَيْنَهُمَا بَطَلَتِ الْإِقَامَةُ وَاسْتَوْنَفَتْ وَقَالَ ابْنُ كَثَّةٍ  
مَنْ تَرَكَهَا عِدَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ  
يُحْتَسِرَّ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا وَلَا يُسَاهَلْ فِي ذَلِكَ وَهَذَا  
فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَالْإِقَامَةُ فِي حَقِّهَا  
مُسْتَحَبَّةٌ سِرًّا وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهَا وَلَفْظُهَا اللَّهُ  
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا  
رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ  
قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ وَمَا  
ذَكَرْنَا مِنْ أَفْرَادِ الْإِقَامَةِ مَا عَدَا التَّكْبِيرَ فَإِنَّهُ هُوَ  
الْمَشْهُورُ فَإِنْ شَفَعَ غَيْرَ التَّكْبِيرِ لَا تُجْزِئُهُ الْإِقَامَةُ  
وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي الْإِقَامَةِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ  
وَالْمُصَلِّي مُخَيَّرٌ أَنْ يَقُومَ لِلصَّلَاةِ حَالِ الْإِقَامَةِ أَوْ  
بَعْدَهَا **فصل** في شرائط الصلاة أربعة طهارة  
التَّيَبُّتِ عَنِ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ابْتِدَاءً  
وَدَوَامًا وَطَهَارَةُ الْحَدِّثِ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا فِي كُلِّ صَلَاةٍ

عقمة العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لئلا فانه قد يوجد ويحصل مانع (وغیرها) أى  
 بكنازة وجوده سهو وتلاوة (وسر العورة) أى مع الذكر والقدرة وان باعارة (أى غليظ) المراد  
 به ما لا يظهر منه البدن فان كان لا يظهر منه ولكنه يحجب العورة لرقته كرهت الصلاة به  
 وأعيدت في الوقت (من سرته الى ركبته) وهما خارجان وهذا بالنسبة للنظر مع رجل لكن  
 المعتمد كراهة نظر الفخذ وكذا بالنسبة للصلاة ويكون تحديد العورة المخففة ولا إعادة في  
 كشف الفخذ ويعيد لكشف المغلظة أبدا وهي الذكروا لاثنين وما بين الألتين ويعيد في  
 الوقت لكشف الألتين أو بعضهما أو العانة أو ما فوقها السرّة وكذلك عورة الأمة بالنسبة  
 للنظر والصلاة لكنها تعيد أبدا فيما يعيد الرجل فيه في الوقت وتعيد بالكشف الفخذ (مع  
 أجنبى) وكذا عورتها بالنسبة للصلاة والمراد (٤٣) بالكفين اليدان ظاهرهما وباطنهما

لا يجرد الراحتين بشرط أن يكون النظر  
 بغير شهوة والاحرم مع محرمها ماعدا  
 ذلك والرأس والقدمين والقدراين وليس  
 له أن يرى ثديها وصدرها وساقها وترى  
 من محرمها ماعدا ما بين السرّة والركبة  
 فلو صلت مكشوفة الأطراف أو الصدر  
 أعادت ندبا وان صلت مكشوفة البطن  
 أو ما حاذاه من الظهر أو الفخذ أعادت  
 أبدا (القبلة) أى عين الكعبة لمن بمكة  
 ومن بجوارها ممن تحسب كنهه المعاينة

ذات ركوع وسجود وغيرها وسرّ العورة بكشف  
 بثلاثة أى غليظ وعورة الرجل من سرته الى ركبته  
 وعورة المرأة الحرة مع أجنبى جميع بدنها الا الوجه  
 والكفين واستقبال القبلة الا في القتال حالة  
 الالتحام وفي النافلة في السفر المبيح للقصر للراكب  
 ومن صلى الى غير القبلة ناسيا فلم يعلم حتى فرغ من  
 صلاته أعاد أبدا وجا في ذلك خلاف وكذا ان كان

أوجهته لمن بعد عنها (حالة الالتحام) أى للحرب من كل قتال جائز كذبه عن نفسه أو ماله  
 أو رعيه سواء كان براكبا أو ماشيا ويصلى ايماء للارض ويجوز له ضرب وطعن وامسك  
 ملطخ وهو في الصلاة ومثل حالة الالتحام من خاف أن يقتله سبع أو نحوها إذا نزل عن  
 دابته فانه يصلى عليها ولو غير القبلة ما لم يرج زوال الخوف قبل خروج الوقت المختار  
 والاخر (وفي النافلة) أى ولو وتر أو سهل التوجه للقبلة ولكن الأفضل فعل ذلك بالارض  
 (الراكب) أى وأما الماشى فلا يمن الاستقبال وراكب السفينة يدور معها ان أمكن  
 والاصل حينما توجهت ولو كان يصلى بالركوع والسجود (حتى فرغ) فان علم وهو فيها  
 قطع غير أعجمي ومنحرف يسيرا أو ما هما في استقبالان (خلاف) فقد قيل انه يعيد في الوقت  
 واعتمده ابن عرفة ومحمل الخلاف في الفرض وأما النفل فلا إعادة رأسا (وكذا ان كان

جاهلاً) أى لجهتها وهو تشبيه في جريان الخلاف وأما قوله أو أعماداً فهو تشبيه في البطلان فقط من غير خلاف (فرائض الصلاة) أى أركانها أربع عشرة وقال النفرأوى أعلم أن فرائض الصلاة سبع عشرة فريضة النية وتكبيره الاحرام والقيام لها والافتحة والقيام لها والركوع والقيام له والرفع منه والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس بقدر السلام والسلام والطمأنينة والاعتدال وترتيب الاداء ونية اقتداء المأموم (تتكبيره الاحرام) أى التكبيره التى يدخل بسببها كل مصل في حرمة الصلاة وحكمة الابتداء بالتكبير أن يلاحظ المصلى عظمه من هو واقف بين يديه (٤٣) ويشترط مدلفظ الجلالة مداً طبيعياً ولا يضمر قلب همزة أكبر أو اولاً الا بتان بها مع

جاهلاً أو أعماداً (فصل) فرائض الصلاة أربع عشرة الأولى تكبيره الاحرام لكل مصل ولفظها الله أكبر من غير إشباع الباء ولا يجزئ غير هان كان يحسن العربية أما من لا يحسنها فويل يدخل بالنية دون العجمة وقيل يدخل بلفظه الثانية النية بأن يقصد بقلبه الدخول في الصلاة المعينة ويكون قصده مقارناً للفظ التكبير ولا يلزمه التعرض في نيته لعدد الركعات الثالثة قراءة الفتحة على الامام والقصد بالعبادة أى المنفرد الرابعة القيام للاحرام وقراءة الفتحة الخامسة

الهمزة للامة ولا عدم جزم الراء ولا يشترط أن يسمع نفسه حروف التكبير بل تكفى حركة اللسان خلفاً للشافعى (يدخل بالنية) وهو المعتمد ولو دخل بلفظه وقال خدأى أكبر لم تبطل ومن كان بلسانه عارض فانه يدخل بالنية ولو قدر على النطق بحاله معنى أى به كان يقول بر (بقلبه) اشارة لخل النية واللفظ واسع فان خالف لفظه نيته فالمعتبر النية القلبية (مقارناً) أى لا متأخراً وفي تقدمه يسير خلاف والاشهر الاجزاء (العدد الركعات) أى ولا الاداء أو ضده وانما ذلك من باب

الكمال (قراءة الفتحة) هى فرض في كل ركعة على المعتمد حفظاً وتلقيناً ونظراً في كحف بحر كاتها وسكناتها وشذاتها الا للكنة فلا حرج وتكفى حركة اللسان بها وعند الشافعى لا بد أن يسمع نفسه وفرضيتها في النقل كفرضيتها في صلاة الصبي بمعنى توقف صحة الصلاة عليها (على الامام والقصد) وأما المأموم فيعملها عنه الامام ويسقط القيام لها وقائدة سقوطه عنه أنه لو استند في حال قراءتها لا تبطل صلاته (القيام للاحرام) أى الا للمسبوق فتأويلان والمراد بالمسبوق من أدرك الامام راكعاً والتأويلان فيما اذا ابتداء التكبير من قيام وأتبعه في الانحطاط أو بعده بدون فصل كثير فويل الركعة وقيل لا والصلاة صحيحة جزمها وتبطل مع الفصل الكثير وأما اذا ابتدأ في حال الانحطاط وأتبعها حينه أو بعده بدون فصل كثير فالركعة باطلة والصلاة

صححة وتبطل مع الفصل الكثير (ولقراءة الفاتحة) والذي لغیر المصنف أن القيام لكل منهما فرض مستقل وهذا إذا كان قادرا والاقام مستندا فان لم يقدر جلس مستقلا ثم مستندا فان لم يقدر اضطجع ونذب على أيمن ثم أيسر ثم على ظهر ثم على بطن فان لم يقدر الا على نية أو مع ايماء بطرف وجب والترتيب بين القيامين والجلوسين والقيام مستندا والجلوس مستندا وبينه وبين الاضطجاع واجب وأما بين القيام مستندا والجلوس مستقلا فندوب ويجب تعلم الفاتحة أن أمكن بان اتسع الوقت وقبل التعلم ووجد معلما ولو باجرة فان لم يمكن اقتدى بمن يحسنه فان لم يوجد سقطت عنه وسقط القيام لها فان كان يلحن فيها فانه يقرأها بناء على المعتمد من أن اللحن في الفاتحة عند العجز لا يبطلها (٤٤) ويجب على الغير تعليمه بلا شيء ان

الركوع وأكله أن يتحنى بحيث يستوي ظهره وعنقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ويحافي الرجل مرفقيه عن جنبيه ولا ينكس رأسه بل يكون ظهره مستويا السادسة السجود وصفته أن يمكن جبهته وأنقه من الأرض والركبتين وأصابع القدمين السابعة والثامنة الرفع من الركوع والسجود فان تركه وجبت الاعادة التاسعة الجلوس للسلام قدر ما يعتدل فيه

لم يكن معه أجرة (وأكله) أي الشامل لمستحباته والا فالفرض هو الاحتناء الذي تقرب فيه راحته من ركبتيه سواء وضعهما بالنعل أم لا فوضع اليدين مستحب وتكبيرهما مستحب آخر وقد روي أصابعهما كذلك (ويحافي) أي يباعد الرجل نيبا بخلاف المرأة فينذب لها الانضمام (بل) يكون ظهره الخ) الانسب بل يجعله أي رأسه مساويا لظهره (وصفته) أي الزائدة على الواجب والا فالواجب استتوار الجبهة أو أدنى جزء منها على الأرض ولو مع ثقله من السجود على باقيها وأما

التمكين فمستحب وتكره المبالغة فيه حتى يؤثر في الجبهة وأما قوله تعالى سجدوا في وجوههم من أثر السجود فهو ما يعتريهم من الصفرة والنحول من أثر العبادة والسجود على الأنف مستحب على الراجح وإنما أمر من تركه بالاعادة في الوقت مراعاة للقول بالوجوب وأما السجود على الركبتين وأصابع القدمين فسنة على الأصح كيدبه وحديث أم حانئة أن أسجد على سبعة أعضاء جملة مالك على الوجوب في الجبهة والسنية في الباقي وحمله الشافعي على الوجوب في الكل فينبغي مراعاة الخلاف (فان تركه) أي ولو سهوا لان الأرض لا يحجر بسجود السهول ولو رفع بين السجدين ولم يرفع يديه من الأرض أجزأ على المشهور (قدر ما يعتدل الخ) المراد أن الجزء الذي يقع فيه السلام من الجلوس فرض فلا وقع عقب التشهد كان الجزء الأخير هو



الفرض وما قبله سنة فلم يلزم إيقاع فرض في سنة وان رفع رأسه واعتدل جالساً وسلم كان ذلك الجالس هو الفرض وفاتسه السنة فالظرف تابع للظروف ولذا كان الجالس بقدر الدعاء المندوب مندوباً وبقدر الدعاء بعد (٤٥) سلام الامام المكروه ومكروهها (تسمية التحليل)

وهي واحدة تلقاه وجهه ويبتاعن بالكاف والميم وزيادة روحه الله وبركاته مكروهة أو خلاف الاولى (ولا يجزئ غيرها) فان عجز عن الاتيان بها خرج بالنية ولا يجزئ عليكم السلام (وليس الخ) أي لا وجوباً ولا نداءً بل إماماً مكروه أو خلاف الاولى وأحاديث التسلية

محمولة على المأموم (ثم يسلم قبالة) بضم القاف أي تجاه وجهه استئذاناً وأما تسليمة الرقعة على من على اليسار فتجوز على المعتمد (والأفضل الخ) ويجزئ فيها سلام عليكم بدون آل وعليكم السلام ولو قدم تسليمة الرقعة على الامام أو على من على يساره على تسليمة التحليل مع قصد الاتيان بها صحت صلاته وفاته نذوب الترتيب (وعليه) أي على هذا القول المقابل والمعتمد أن نية الخروج مندوبة فقط (والسلام الخ)

ليس هذا إذا خلا في محل الخلاف بل متفق على نية والمراد بالملائكة الذين يحضرون الصلاة سواء كانوا حافظة أو غيرهم لما ورد أن من أذن وأقام صلى معه من الملائكة أمثال الجبال (ويقصد الفذ

ويُسَلِّمُ العاشرة تسليمة التحليل وهي السلام عليكم ولا يجزئ غيرها وليس على الامام والقدر غيرها وأما المأموم فيسليهما عن يمينه ثم يسلم قبالة وجهه يقصد بها الرد على الامام ثم يسلم على يساره إن كان عليه أحد يقصد بها الرد عليه والأفضل في تسليمة الرد أن تكون بلفظ تسليمة التحليل ولا يشترط أن ينوي سلامه الخروج من الصلاة على أحد القولين المشهورين ومقابلته لأدمن ذلك وعليه يقصد الامام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقندين به ويقصد الفذ السلام على الملائكة الحادية عشرة لا اعتدال في الفصلين الأركان الثانية عشرة الطمأنينة في أركان الصلاة كلها قيامها أو ركوعها وسجودها والرفع منها وبين السجدين والفرق بينهما وبين الاعتدال أن الاعتدال في القيام مثلاً انتصاب القامة والطمأنينة استقرار الأعضاء الثلاثة عشرة ترتيب الأداء وهو أن يكون الأحرام قبل القراءة والقراءة

السلام الخ) الاولى ويقصد الفذ الخروج والسلام على الملائكة (والرفع منها) أي الأركان والمراد الركوع والسجود ولذا في بعض النسخ منهما (وبين السجدين) زاده وان كان داخلها فيهما قبله لزيادة الاعتماد (في القيام) وكذا الجالس كما أشار إليه بمثلاً (استقرار الأعضاء) أي

ولو في حالة الركوع أو السجود التي لا اعتدال فيها فينهما عموم وخصوص من وجه (ترتيب الأدلة) أي الأركان في نفسها (وأركانها) عطف تفسير (من غير ترتيب) أي متفاحش كان يكبر ويسكت بلا قراءة زماطويلا حتى يظنه الرائي غير متصل وعده هذا في الفرائض اصطلاح المصنف لم يسبقه غيره (يقوم مقامها) أي (٤٦) في حصول السنة ولو آية قصيرة كدها منان

ويكره تكرار السورة وتكيس السورتين بأن يأتي بهما على غير ترتيب المصحف فإذا اتفق أنه قرأ في الأولى سورة الناس فإنه يقرأ ما فوقها في الثانية أولى من تكرارها ولا يكره تخصيص صلاته ببعض السور كان يلزم في صلاة الصبح على المشرح والمتركي (بعد الفاتحة) شرط في السنة فلا يقدمها أعادها الآن ركع فكاسقاطها فتدوير ويسجد لها قبل السلام (في الصبح الخ) المراد أنها سنة في كل ركعة (من فرائض الأعيان) أي لا في فرض كفاي ولا في سنة لعدم مشروعيتهما في الأول واستصحابهما في الثاني (القيام لذلك) أي الموقوف في حق القادر وفائدة السنة أنه لو استند حال قرائتها محض صلته وأما لو جلس ثم قام للركوع فأنها تبطل لأنه فعل كثير (الجهري) أي جميعه في محله سنة وكذلك السرعلي المعتمد وإنما أمر تارك الجهر أو السر من

قبل الركوع والركوع قبل السجود والسجود قبل السلام الرابعة عشرة الموالاة فيجب إيقاع أجزائه الصلاة وأركانها بآلي بعضها بعضاً من غير ترتيب (فصل) وست الصلاة ثمانية عشر الأولى قراءة سورة أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما من فرائض الأعيان الثانية القيام لذلك الثالثة الجهر في الأوليين من المغرب والعشاء وجملة الصبح والشفع والوتر والجمعة والعبيدين ونوافل الليل والاستسقاء الرابعة الأسرار فجمع أدانك والسر ما لا يسمع بأذن والجهر ضده (تنبيه) لو قرأ سر في محل الجهر أو جهر في محل السر عمداً أو سهواً الآية والآيتين لا شيء عليه أما إذا قرأ أكثر من اثنين وتذكر قبل وضع يديه على ركبتيه أعاد أم القرآن

الفاتحة في ركعة بالسجود لانه يسجد لبعض سنة له بالوقيل سنة في كل ركعة (والشفع والوتر) ضعيف والمذهب فيه فيهما كالعبيدين ونوافل الليل والاستسقاء (بأذن) أي أذن غيره فأقل الجهر في حق الرجل أن يسمع من يليه وأكثره لاحدله إلا أن يخط على مصل غيره فإنه يسمع نفسه فقط بجهر المرأة ومن هنا يؤخذ منع من يقرأ القرآن في المسجد إذا كان يخط على المصلين بالأولى ولو كانوا في صلاة نفل (أعاد أم القرآن والسورة) أي ويسجد بعد السلام

لزيادة القراءة على غير سنتها وهذا ان كان السهو في الفاتحة والسورة ادى في الفاتحة فقط واما ان كان في السورة فقط فانه بعيد ما ولا سجود عليه لخفة ذلك (لا يرجع) أى ويسجد للسهو بعد السلام لترك السجدة لترك الجهر فان رجع بعد وضع يديه على ركبتيه فقبل تبطل صلاته لرجوعه من فرض السنة وقيل لا قياسا على من ترك الشهادتين الاول ورجع اليه بعد الاستقلال (قال بعضهم الخ) هذا (٤٧) راجع لقوله وان تذكر الى قوله لا يرجع أى

فان كان عددا فقال بعضهم الخ ولا مفهوم للجهر بل مثله كل سنة تركت عددا والعمد أنه يستغفر الله ولا شيء عليه وأما لترك ذلك سهوا فغالوا أنه يسجد للسهو (من التهاون بالسنن) قال العلامة الاميران كان معناه التحقير فهو كفر وان أراد الكسل لم ينبغ البطلان الا أن يريد مظنة التحقير (كل تكبيرة سنة) هو قول ابن القاسم وقال أشهب جميع التكبير سنة واحدة وعليه فالسجود لنقص تكبيرتين لكونه بعض سنة له بال (الجلوس الاول) لوقال كل جلوس ماعدا قدر السلام من الجلوس الاخير لكان أشمل والسابعة الشهاد الاول والثامنة الشهاد الثاني بأى لفظ كان والتاسعة كونه باللفظ الوارد فيه ولكن المعتمد أن خصوص هذا اللفظ مستحب فلا تبطل الصلاة بترك سجود

والسورة وإن تذكر بعد وضع يديه على ركبتيه لا يرجع لأن عقد الركعة عند ابن القاسم رفع الرأس من الركوع إلا في مسائل منها هذه فان عقد ما يوضع يديه على ركبتيه قال بعضهم لو ترك الجهر عامدا فقبل يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه وقيل تبطل صلاته لأن هذا من التهاون بالسنن كما يتهاون بالفريضة الخامسة كل تكبيرة سنة ماعدا تكبيرة الاحرام السادسة إلى التاسعة الجلوس الاول فيما فيه جلوسان والشهاد الاول والثاني باللفظ الوارد فيه وهو التحيات لله الزايات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

السهو عن الشهاد لانه مركب من سنتين ومستحب لامن ثلاث سنن (التحيات) جمع تحية أى الالفاظ التى تدل على التحية مستحقة لله (الزايات) أى الاعمال النامية التى يزكو ثوابها (الطيبات) أى من الكلم لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب (الصلوات) أى الخمس والسلام اسم من أسماءه تعالى وبركاته أى خيراته المتزايدة وينبغي للأصلي أن يقصد الروضة الشريفة بهذا الجملة كما أنه يلاحظ عند قوله وعلى عباد الله الصالحين كل عبد صالح فى الارض وفى السماء

(الصلاة على النبي) وقيل مستحبة ومحملها بعد التشهد وقبل التعام فلو قدمت على التشهد أعيدت وإذا قدم عليها الدعاء فإنه لا يعاد بعد ما ينبغي الاسرار بالتشهد والصلاة على النبي والدعاء (وهي اللهم الخ) هذه رواية سلم عن أبي سعيد الانصاري قال أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الخ وتشبيه الصلاة على النبي بالصلاة على إبراهيم من باب التواضع أو لتقدمه في الزمن أو بناء على أن المشبه قد يكون أقوى من المشبه به كقوله تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كشكاة فان المعلوم أن نور الله أي تنويره لقلب عبده المؤمن بنور المعرفة والاعيان أقوى (٤٨) من نور المشكاة لما ورد لو كشف عن

نور أدنى المؤمنين اجبا نالملائكة والارض وسبب تخصيص إبراهيم بالذكر أنه بعد أن سلم على نبينا ليله الاسراء قال له أفقرى أمك مني السلام (جيد) أي محمود (محمّد) أي عظيم (سمع الله لمن حمده) يجري فيه خلاف ابن القاسم وأشهب كالتكبير (الرد على الامام الخ) ذكره ما في السنن تيمنا للفائدة وان تقدم ما وقد علمت اعتماد ذنب الرد على من على اليسار (بتسليمه التحليل فقط) أي لا غيره من المأموم فالأفضل له الاسرار كما يندب الاسرار بكل تكبيرات الصلاة لفند ومأموم ما عدا التكبيرات الاحرام وأما الامام فيندب له الجهر بالتكبير والتسليم

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله العاشرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد الحادية عشرة قول سمع الله لمن حمده للامام والقد الثانية عشرة والثالثة عشرة الرد على الامام والرد على من على يساره الرابعة عشرة الجهر بتسليم التحليل فقط الخامسة عشرة الانصاف للامام فيما يجهر فيه السادسة عشرة السيرة للامام والقصد بآتم المار بين يدي

لاجل اجتماع من خلفه (السيرة الخ) والعمدة دانها مستحبة واثم المصلي المتعرض بالمرور بالفعل لا بمجرد ذكر السيرة (الامام والقد) أي ان ظنا مرورا حدين يديم ما أوشك أو أما المأموم فالامام أو ستره ستره ويشترط أن تكون غلظ رخ وطول ذراع من المرفق اطراف الاصبع الوسطى لأقل وهل ذلك شرط صحة أو كمال فيه نظرو بصح الاستتار بنظر رجل ان رضي والميت في الجنائز كاف ولا ينظر اكون ارتفاع ذراع الخلاف في ذلك ولا بأس أن ينحاز الذي يقضي به بسلام الامام الى ما قرب منه عرفا من الاساطين بين يديه وعن يمينه وعن شماله والى خلفه تقهقر قليلا فان بعد عنها أقام ودفع المار بهذه بالمعروف فأكثرا دفع أبطل (المار) ومثله من

بناول آخر شيأ أو يكلمه بين يدي المصلي (إذا كان له) أي المأزوم في حكمه مندوحة  
أي سعة في ترك ذلك والأقلا أنهم سواء صلى المصلي لستره أو غيره أو بأثم المصلي أن تعرض  
كما قال خليل وأثم ما زله مندوحة ومصل ذلك تعرض (من الجلوس الثاني) لوقال من  
حلوس السلام لكان أشمل وفي عبارته تسامح فإن الزائد ليس كله سنة بل الطرف تابع  
للظروف كالتقدم (على مقدار (٤٩) الطمأنينة) أي التي هي الفرض وهي استقرار

الأعضاء زماناً واما ولا حد لهذا الزائد إلا أنه  
ينهي عن الطول المفرط في الفريضة  
خصوصاً للامام (في السرية) أي ولو  
جهر فيها الامام (بمحاذي) أي يقابل  
(فائتين) أي مع قيام الأصابع أو جعل  
بطونها إلى الأرض وظهورها إلى السماء  
كالراهب أو العكس كالراغب وقد فسر  
بهما قوله تعالى ويدعوننا رغبا ورهبا  
ويندب كشف اليدين عند تكبيرة  
الاحرام وارسالهما إلى جنبه بوقار والمراة  
ترفع يديها إلى صدرها فقط (ونطويل  
القراءة الخ) أي يفقر أفيهم ما من طوال  
المفصل وأوله الحركات ووسطه من عبس  
للعشاء وقصاره من الضحى الخ للعصر  
والمغرب ولكن المغرب أقصر وهذا  
التفصيل في حق الفذوالامام إذا كان  
يؤم قوما محصورين يعلم انتشارهم

المصلي إذا كان له مندوحة السابعة عشرة الزائد  
على ما تبع السلام من الجلوس الثاني الثامنة  
عشرة الزائد على مقدار الطمأنينة ﴿فصل﴾  
ومستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلة الأولى  
قراءة المأموم مع الامام في السرية الثانية رقع  
اليدين عند الشروع في تكبيرة الاحرام فقط  
محاذي بهما متكبیه فائتين و تطويل القراءة في  
الصبح والظهر لكن في الصبح أطول وتقصيرها في  
العصر والمغرب وتوسطها في العشاء وتقصير  
الركعة الثانية عن الأولى وتقصير الجلوس الأول  
عن الثاني وقول ربنا ولك الحمد للمأموم عند قول  
الامام سمع الله لمن حمده والفتنة بعد ما يقولها

(٤ - عزية) بالتطويل والإخفيف وفي الصحيحين إن منكم منفرين فأبكم صلى  
بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة (وتقصير الركعة الخ) أي في الزمن وإن  
قرأ فيها أطول من الأولى (الجلوس الأول) أراد به ما عدا جلوس السلام المراد بالثاني (عند قول  
الامام الخ) وبكره للامام جمعه بين سمع الله لمن حمده وبناولك الحمد وما روى من جمع التبي  
بينهما محمول على حالة الانفراد أو صلاة النافلة جمعاً بين الأدلة وكذلك بكره للمأموم الجمع بينهما

(والتسبيح في الركوع) أي بنحو سبحان ربّي العظيم وبحمده ثلاثاً وذلك أدنى مراتب الكمال فلو اقتصر على واحدة أو اثنتين حصل له الثواب ومعناه أصبح الله وأثنى عليه بحمده وقد كان النبي يقول في السجود سبحانك ربّي ظلمت نفسي وعلمت سراً فأغفر لي وورد أمّا الركوع فعظم ما فيه الرب وأمّا السجود فداد عوافيه بما شئتم فانهن أي حقيقة أن يستجاب لكم ويجوز الدعاء على الظالم في السجود وان كان ظلمه لغير الداعي (والتأمين) أي هو في نفسه مندوب وكونه سراً مندوب فإن فيؤمن الغفني قراءة نفسه السرية والجهريه والمأموم في قراءة امامه الجهرية والامام في قراءته السرية ويكره (٥٠) في الجهرية (بالمدمع التخفيف)

والتسبيح في الركوع والسجود والتأمين سراً وهو قول آمين بعد الفراغ من الفاتحة بالمد مع التخفيف اسم الله تعالى وتونه مضبوطة على النداء التقديري آمين استجب دعاءنا ولا يؤمن المأموم خلف الامام في الجهرية إلا إذا سمع قراءته والقنوت في الصبح فقط بعد الفراغ من القراءة في الركعة الثانية قبل الركوع سراً ولفظه وهو اللهم إنا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْحَمْدَ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُحْنَعُ

هي أشهر اللغات الثلاث فيه والثانية القصر مع التخفيف والثالثة المد وقد شدد الميم (اسم الله الخ) قال العلامة الامير هذا انما يناسب القصر والتخفيف فيكون فعيل من الامانة والحفظ أما على ما أسلفه من المد والتخفيف فهو اسم فعل ونونه مفتوحة قال ابن مالك \* وما عني افعل كأمين كثر \* وأما المد والتشديد فمعناه قاصدين بآبك يا الله (قراءته) أي قوله ولا الضالين الخ إذا سمعتم الامام يقول ولا الضالين فقولوا آمين فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه فاذا لم يسمع ولا الضالين فانه

لا يؤمن ولو سمع ما قبلها لم يسمع تأمين المأمومين قياساً على جواز الاقتداء بالسمع في أركان الصلاة (والقنوت) هو في نفسه مندوب ولا يشترع الا في الصبح وكونه قبل الركوع مندوب فإن فكره بعد الركوع الآن يقتدي بشافعي يؤخره في تبعه ويقصر القنوت من ابتداء الشافعي في قنوته خلافاً لقول بعضهم إنه يؤمن على قنوت الشافعي ولا يقتت وكونه سراً مندوب ثالث ولفظه المخصوص مندوب رابع (نستعينك) أي نطلب منك العون على مهماتنا ونستغفرك أي نطلب منك الغفران ونؤمن بك أي نصدق بجميع ما جاءنا عنك على لسان نبيك ونتوكل أي نعتمد عليك وتثني عليك الخير أي نذكرك بآلئك متصف بالخير فالخير منصوب على نزع الخافض (نشكرك) أي نصرف جميع جوارحنا في طاعتك ولا نكفر لك

أى لانكفر بملك الظاهرة والباطنة ونخضع أى نخضع ونذل ونخضع للاديان التى تخالف دين الاسلام ونترك من يكفر أى نمتنع من موالاه ومحبيه لامداراته لانه لا ينهانا عن الله عن الذين لم يقاتلواكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم (إياك نعبد) أى لانعبد الا إياك والى نصلى ونسجد من عطف الخاص على العام واليك نسعى فى تحصيل مرضاتك ونخوف بكسر الفاء وفصحها أى نسرع (٥١) فى العمل (الجد) بكسر الجيم أى الحق (ملحق)

بكسر الحاء وفتحها ومعنى الكسر لاحق ومعنى الفتح أن الله ملحقه بالكافرين (التشهد الثانى) المراد به ما فيه السلام ويكره الدعاء فيما عداه وفضيلة الدعاء تحصل باى دعاء كان (وتقديم يديه الخ) ولا يعارضه خبر الترمذى أن الذى كان إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه فإنه إنما فعل ذلك عند كبر سنه وعمل أهل المدينة على خلافه (وعقد الخنصر الخ) أى على اللحمة التى تحت الإبهام (ماذا السبابة) منصوب على الحال أى يجعل جنبها جهة السماء والإبهام بجانبها على الوسطى (فى التشهدين) أى أولاً كثيراً والواحد (ويحرك السبابة) أى يندبها يميناً وشمالاً دائماً حتى فى وقت انتظار المأموم سلام إمامه بعد الفراغ من الدعاء كما هو مقتضى التعليل الذى أشار له بقوله ويعتقد الخ

لَا وَتَخْلَعُ وَتَرُكُ مَنْ يَكْفُرُ اللَّهُ إِيَّاكَ نَعْبُدُكَ وَنُصَلِّي وَنُسَجِّدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْشَى وَنَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ الْجَدِّ أَنْ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ وَالدَّعَاءُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الثَّانِي وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ حِينَ يَهْوِي بِهِمَا السَّجُودَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَتَقْدِيمُ رُكْبَتَيْهِ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُ الْخَنْصَرِ وَالْبَصَرِ وَالْوُسْطَى مِنَ الْيَدِ الْيُمْنَى مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامُ مِنْهَا فِي التَّشْهِيدَيْنِ وَيُحْرَكُ السَّبَابَةُ وَيَعْتَقَدُ بِالْإِشَارَةِ بِهَا أَنْهَاءُ طَرْدَةِ الشَّيْطَانِ وَيَسْطُ الْبُسرَى وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَوَضْعُهُمَا حَذْوِ أَذُنَيْهِ أَوْ قَرَيْبَهُمَا فِي السَّجُودِ وَجَاهَةُ الرَّجُلِ فِي السَّجُودَيْنِ رُكْبَتَيْهِ وَبَيْنَ مَرْفَقَيْهِ وَجَنَّتَيْهِ وَبَيْنَ خَدَيْهِ وَالتَّكْبِيرُ

(مطرودة) بكسر الميم أى آلة الطرد واختصت السبابة بذلك لان عروقها متصلة بباطن القلب أى بعرقه فإذا حركت تنبه فلا يسهو وقيل يعتقد بالاشارة بها أن الله الواحد (ويسط البسرى) أى يندبها ولا يحركها سبابتها (على الركبتين) أى ويندب تقرى أصابع اليدين فى الركوع كما تقدم وعدم تقرى بها فى السجود (حذو أذنيه) أى مقابلتهما (بين ركبتيه) بان يفرق بينهما (وبين مرفقيه وجنبيه) بان يباعد كل مرفق عن جنبه (وبين خديه) بان يفرق بينهما

ولا يلقى بطنه بهما (بعد ما يستوى قائما) أي لانه كنفني صلاة والاثنان باعتبار المأموم  
منظور فيهما الامام فيشمل ما لو حصل المأموم الركعة الثانية (في الجلوسين) أي مثلا (و باطن  
لهم الخ) أي مع باقي الاصابع الممكنة وهو مئة د (٥٣) وقوله الى الارض خبر وبالجملة حال

(ويضع كفيه) أي في الجلوس (وهو)  
أي التيامن أن يشير برأسه قبالة أي  
مقابله وجهه ويتيامن بها أي التسليم أي  
بعض اوجه الكاف والميم وبين التيامن  
القليل بقوله بحيث ترى الخ وهذا في  
الامام وافسد وأما المأموم فالراجح أنه  
يوقعها جميعها عن يمينه استغناء عن  
الاشارة والايتان بأواها قبالة الوجه  
بتسليمه الردع على الامام (والنظر الى  
موضع السجود) تبع في ذلك عابضا  
والاولى أن يجعل بصره امامه في جمع  
الصلاة لافرق بين حاله القيام وغيرها (أو  
ما تنبه) أي مما لارافاهية فيه كالخصير  
الحلفاء لا السمار (بوقار وسكينة)  
الفرق بينهما أن الوقار يكون في الهيئة  
كفض البصر ونخفص الصوت والسكينة  
الثاني في الحركات واجتناب العبث ونحو  
ذلك فاذا خاف الرجل أن تفوت الصلاة  
أوشى منها فلا يباين أن يسرع في مشيه  
إسراعا لا يخرج به عن حد السكينة والوقار  
(واعتدال الصفوف) أي تسويتها  
وتتيمها الاول فالاول (وترك التسمية)

عند الشروع في أفعال الصلاة الا في تكبيرة القيام  
من اثنتين فانه يكبرها بعد ما يستوى قائما والترك  
في الجلوسين وبين السجدين وهو أن يقضى بركته  
الائسر الى الارض ويخرج رجله جميعا من جانبيه  
اليمين ويضرب قدمه اليمنى و باطن لهما الميمنى الى  
الارض ويبنى اليسرى ويضع كفيه على خنديه  
والتيامن بالسلام المندروض لكل مهل وهو أن  
يشير برأسه قبالة وجهه ويتيامن بها قليلا بحيث  
ترى صفته وجهه والنظر الى موضع السجود في  
قيامه ومباشرة الارض أو ما تنبه بالوجه والكفين  
والمشي الى الصلاة بوقار وسكينة واعتدال  
الصفوف وترك التسمية في القرينة والذكر بعد  
السلام من الصلاة بالأد كالأوردية كقراءة آية  
الكرسي والتسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد ثلاثا  
وثلاثين والتكبير ثلاثا وثلاثين وختم المائة بلا إله

وكذا التعوذ في القرينة وحازب نقل (الواردة) ففي الحديث من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة  
لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت أي لم يكن بينه وبين الجنة إلا الموت فاذا تجاوزته دخل الجنة  
وورد أن من قال دبر كل صلاة سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية فقد اكمل بالمكالم الأوفي



(له الملك) أى التصرف فى جميع الأمور وله الحمد أى الثناء الجليل والرواية الصحيحة عدم زيادة يحيى ويميت (يكبره الدعاء الخ) ذكر المأمور من المكروهات وبقي عليه مثل وضع يديه على صدره فى الفرض والاقعاء فى التشهد أو بين السجدين والدعاء بالجمعة للقادر على العربية والترويح بأكمامه وضمها وضم الشعر وتغطية الشفة العليا وأطراف الأنف والقراءة فى الركوع والسجود (وفى الركوع) أى لا يرفع منه (والبسمل) أى قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة وتنقى الكراهة إذا أتى بها بنية الخروج من خلاف الشافعى القائل بوجوبها وقد كان المازرى يبسم سرا ويقرأ عقب (٥٣) الإمام ولو فى الصلاة الجهرية ويسمع نفسه

بالقراءة ويفعل كل أمر تركه مبطل عند الشافعى وإن كان المذهب قائلا بالكراهة لتكون صلاته متفقا عليها عندهما (على البساط) أى غير المحس بالمسجد (وشحوه) أى كلناشف (وعلى طرف الكعبين) أى الأخر أو برد (والالتفات) أى ولو بجميع بدنه حيث بقى رجلاه إلى القبلة فإن استدبرا أو شرق أو غرب يبدنه ويرجله بطلت صلاته (لغير ضرورة) أى وأمالها كخوف على نفسه أو متاعه من عدو فلا كراهة وفى الحديث لا يزال الله مقبلا على لعبه فى صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف

إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير (فصل) يكبره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام وفى الركوع وفى التشهد الأول والتعوذ والبسملة فى الفريضة والسجود على البساط والمبدل وشحوه وعلى طرف الكعبين والالتفات لغير ضرورة وتشبيك الأصابع وفرقتها والعبث بخاتمه أو بلحيته وتخيض بصره ورفعته إلى السماء وضم القدمين ووضع اليد على الخاصرة وتحديث

عنه (وتشبيك الأصابع) أى ولو فى غير مسجد وكذا فرقتها وكل منهما مكروه مستقل والمعتمد عدم كراهة التشبيك والفرقة فى المسجد فى غير الصلاة ولكن الأولى ترك ذلك ويكره الاتيان للمسجد بالروح والترويح بهاقبه (والعبث) أى اللعب بخاتمه وأما إذا حوله بأصابعه لهدد الركلات خوف السهو فلا كراهة (وتخيض بصره) أى لانه يؤهم أنه خاشع وليس بخاشع ما لم يخش نظر محرم والاوجب (ورفعه إلى السماء) أى غير اعتباره وأماله فلا بأس ولا يلحقه الوعيد الوارد فى حديث أما يخشى الذى يرفع طرفه إلى السماء أن يخطف بصره (وضم القدمين) أى إصاقيهما بدون تفریق بينهما وكذا يكبره وضع قدم على أخرى أو رفع أحدهما إلى الطول (على الخاصرة) وهى ما لان من الجانب (وتحديث الخ) أى لا ما يهجم من الخواطر فمفعول عنه

والتحديث بأمر إلاخرة لا يكره ولقد روي عن تجهيز جيش وهو في الصلاة فلان شغلها التفسر حتى صار لا يدري شيئا بطلت صلاته في القسمين وأما إذا أشك هل صلى ثلاثاً وأربعاً فإنه يبنى على الأقل (بكم أو قم) أي فيهما إذا لم يمنعه عن شيء من أركان الصلاة وإخراج الحروف (بطريق الخ) أي بطريق يكون الغالب على الناس المرو فيها (البرغوث) وكذا البق ونحوه قال المخمي ويجوز قتل العقرب والفأرة في المسجد وفي الصلاة وقال الخطاب يكره قتل المناكب القريبة منه في جلوسه فإن كان قائماً أو طائفاً فالظاهر البطلان وقال ابن قداح من سقطت علامته وهو قائم وطائفاً لا تحذف فينبغي البطلان إلا أن يخشى ضرراً يتركها (والقطة) أي الواحدة وما قاربها ويحرم ما زاد على الثلاثة كما يحرم رمي قشرها فيه لنجاستها ويكره رمي قشر البرغوث لأنه تعفيش للمسجد ويكره القاء القطة نجاسة فيه (٥٤) وأبصرها حتى يخرج ويجوز القاءها

خارجة بقصد إبعادها عنه لا تعذيبها (مع القدرة عليه أي والذي كرم فيها هومة يد بذلك كسسر العورة (أو غيرهما) أي كالركوع والسجود ويتداركه إن لم يسلم ولم يعقد ركوعاً من التي تلي ركعة النقص فإن سلم معتقداً الكمال فات تداركه فيلحق ركعة النقص وبأني بدلهار ركعة كاملة إن قرب عرفاً والأبطلت من أصلها وإن سلم ساهياً تداركها فات وان عقد ركوع التي تليها صارت عوضاً عنها وانقلبت

النفس بأمر الدنيا وسئل شيء بكم أو قم الصلاة بطريق من يمر بين يديه وقتل البرغوث والقطة في المسجد (فصل) تبطل الصلاة بترك شرط من شرائطها مع القدرة عليه وبترك تكبير الإحرام أو التنية أو غيرهما من أركانها وبترك سنة واحدة عدداً على أحد القولين وبالكلام لغير إصلاحها

ركعاته وعقد الركعة عند انقاسم رفع الرأس من الركوع إلا لترك ركوع ونحوه فعقدتها بالاختفاء فلو كان المترولة الرفع فقط وتذكرة من خيار رفع يمينه رفع الركوع السابق ثم يسجد لوجوب ترتيب الأداء ولو تذكرة في قيام الركعة الثانية ركع ثم رفع رأسه ولو تذكرة في السجود رجع محدوداً بآثر رفع فلو رجع إلى القيام معتدلاً في البطلان وعدمه طريقتان ولو كان المترولة القائمة رجع قائماً وقرأها وكذلك إن كان ركوعاً وإن كان السجدة الأولى انخط من قيام وإن تذكرة في الركوع خسر ساجداً ولا يرفع وكذلك الثانية إن كان جلس بينهما والجلس وأتى بها وإن كان السلام رجع بإحرام جالساً وأعاد التشهد ليدفع السلام عقب تشهد يسلم ويسجد بعد السلام لازماً إذا طال طويلاً متوسطاً أو فارق موضعه والأفلا بسجود وإن طال جنداً بطلت (على أحد القولين) ضعيف (وبالكلام) المراد به الصوت ولو خالياً عن

الحروف ومثله البصاق إذا كان بصوت والأنين والتختم لغیر ضرورة وأما التخنخ فالمعتمد أنه لا يبطل مطلقا والنفع عدا من الغم لا من الأنف فلا يبضر إلا إذا كثرت الكلام لا صلاحها لا يبضر عند تعذر التسبیح أو إذا لم يفقه به ما لم يحصل طول بتراجعه سواء كان الكلام من الإمام أو المأموم أو منهما وليس من الكلام قراءة قرآن أو غیره بقصد التفهيم كدخولها بسلام آمين لمن استأذنه وهو في الصلاة وكان قارئها لا يان انتقل لها من غیرها لأنه في معنى المكالة (لستره) أي بعد سلام (٥٥) امامه (أو فرجة) أي في الصف ويغفر الصفان

والثلاثة غیر الذي خرج منه والذي دخل فيه إذا كانت كصوف الجمعة لا ما اتسع عنها فكثير وفي الحديث من سدر جنة في الصف رفعه الله بها في الجنة درجة وبنی له في الجنة ينسا (وحك الجسد) أي ما لم يكثر بحيث يترأى الناظر أنه ليس في صلاة ويكره حك الجسد والغزل لغیر حاجة (مطلقا) أي عدا أو نسيانا وهذا ان جمعهما وأمان فعل واحد منه ما يبطل عدا لانسيانا (أو جهلا مطلقا) أي قل أو كثر (في الصبح) وكذا الجمعة (في الظهر الخ) أي ولو سفرة فلا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات محققات وكذلك المغرب على المعتمد وقد تركزها

وبالفعل الكثير من غیر جنس الصلاة كلشي الكثير بخلاف القليل جدا كلشي لستره أو فُرْجَة والغزاة وحك الجسد والأكل والشرب مبطل مطلقا وبزيادة فعل من جنس الصلاة عدا أو جهلا مطلقا وهو أن كثر وهو ركعتان في الصبح وأربع ركعات في الظهر والعصر والعشاء ومن صلى صلاة تامة أتى بها على نظامها وهو لا يعرف الفرض من السنة ولا السنة من المستحب فقبل أن صلته باطله والصحيح أنها صحيحة إن أخذ وصفها عن عالم (فصل في سجود

المصنف الخلاف فيها والنقل المحدود يبطل بزيادة مثله كالعجز والعيد بن والراجح عدم بطلان الوتر بزيادة مثله وإن كان محدودا والشفع لاحد لا كثره فلا يبطل بزيادة مثله واحترز بقوله بزيادة فعل عن زيادة دكن قولی كتكرير الفاتحة عدا فلا تبطل على المعتمد (على نظامها) أي هيئتها المطلوبة ولو اعتقد أن جميعها فرائض وأما لو اعتقد أن الركوع مثلا سنة فلنمها تبطل ومثل أخذ وصفها عن عالم أخذ من الكتب المعتمدة ولا فرق بين كونه يسمع من السلام صفتها وبين كونه يفعل كفعله لما في الحديث صلوا كما رأيتموني أصلي والوضوء كالصلاة في هذا

(مسنة) وانما بطل ترك قبلتي عن ثلاث سنن الخلاف في وجوبه ومن استسكه الشك بأن يأتيه كل يوم ولو مرة فإنه يني على الاكثرو يسجد (٥٦) بعد السلام ندبار غاما للشيطان فقط

ولو بني على الأقل صح (لنقص سنة) أي أو سنتين خفيفتين سواء كان النقص محققا أو مشكوكا كان شكك من نفسه أو لاخبار بخبر وكذا ان شكك في كونه نقصا أو زيادة (وهي) أي السنة الكلية التي تحتها أفراد غامضة تفصيلها قراءة ماسوي الخ أي من سورة أو آية (والجهر) بأن يقرأ في محله سرا والاسرار بأن يقرأ في محله جهرافيكون زيادة وهذه الثلاثة خاصة بالفرض (والتكبير) أي مرتين فأكثر (والتهميد) الأولى والتسميع أي قول سمع الله لمن حمده مرتين أو أكثر (والتشهد الأول) أي لفظه مع الاتيان بالجلوس وأما ترك الجلوس له فيأثم منه ترك التشهد (بطلت) أي ان كان ذلك عمدا ولم يقتد بعن يرى السجود لذلك (أول زيادة قول) معطوف على قوله أول الفصل لنقص سنة (أو فعل الخ) ولا يسجد عليه في إدارة مؤتم عن شماله ليمنه ولا في اصلاح رداءه ولا في مشبه لسترة أو فرجة خلفه ذلك (والانصراف الخ) أي بمن نسي السلام مثلا وتذكره بعد أن انحرف عن قرب (سجدتان) فلو شك فيهما

السهم سنة لنقص سنة مؤكدة من سنن الصلاة وهي غمائية قراءة ماسوي أم القرآن والجهر والاسرار والتهميد سوي تكبيرة الاحرام والتهميد والتشهد الأول والجلوس الأول له والتشهد الأخير ولا سجود لترك سنة غير مؤكدة كتكبيرة واحدة غير تكبيرة الاحرام ولا ترك فضيلة كالتفتوت في الصبح فان سجد لها بطلت صلاته ولا لفريضة كتكبيرة الاحرام أول زيادة قول غير مبطل للصلاة كالكلام القليل سهوا أو فعل غير مبطل كزيادة ركعة في الرباعية سهوا والانصراف القريب من الصلاة سهوا ومحل سجود السهم ومختلف فالزيادة فقط يسجد لها بعد السلام والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لها مقابلة السلام وصفته سجدتان يكبر لهما في ابتدائهما والرفع منهما وبعيد التشهد في القبلي ثم يسلم فان سها المأموم خلف الامام فان الامام يحمله

أو في احدهما سجد ما شك فيه ولا يسجد عليه السهو ثانيا (في ابتدائهما) بأن يهوى بالتكبير ساجدا الا أنه يأتي بتكبيرة غير تكبيرة الهوى (في القبلي) وكذا البعدي وضح ان قدم البعدي أو آخر القبلي (فان سها) وكذا لو تم ترك السنن حال القدوة لاشي عليه (خلف الامام) أي

وأما بعد مفارقتها في قضاء ما عليه فانه يطالب بالسجود (وان لم يسعه معه ولا حضر) بان كان مسبقا بشرط أن يدرك معه ركعة بسجدة تنهوا بسجدة القبلي معه والبعدي بعد القضاء فان سجده قبل قضاء ما عليه بطلت ان كان ذلك عمدا فلو ترك الامام السجود المرتب عن ثلاث سنن وسجده المأموم بطلت صلاة الامام دون المأموم وتزاد هذه على سبق الحدث ونسياته (سنة) أي في الصلوات الخمس غير الجمعة لاشتراطها فيها وتسحب في تراويح وعيد وكسوف واستسقاء وجنازة وتكره في الجمع الكثير بنقل أو بمكان مشتهر وصلاة النساء في البيوت أولى وأما قوله عليه السلام لا تمنعوا إماء الله مساجد (٥٧) الله فهو بالنسبة لزمان السلف الصالح وقد

أقن ابن عرفة بمنع خروجهن لمجالس العلم والذكر والوعظ وان كن منغزلات (ولا يحصل فضلها) أي الوارد في خبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا أي صلاة (بادراك ركعة) بأن يضع يديه على ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه وان لم يطعن إلا بعد رفعه على المقدور ولو فاته ما قبلها اختارها ومن لم يدرك ركعة خبيرين أن يدعى على احرامه فذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان رجاها وإذا شك في ادراك الركعة ألغاه أو الصلاة صحيحة (ليس له) أي يحرم للنهي عن صلاتين في يوم لغير فضل جماعة

عنه ويلزم المأموم سهو الإمام وان لم يسعه معه ولا حضر سهو (فصل في صلاة الجماعة سنة مؤكدة ولا يحصل فضلها إلا بادرالركعة بسجدة تنهان أدركها ليس له أن يعيدها في جماعة أخرى والجماعة اثنان فصاعدا ومن صلى وحده أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له أن يعيدها في جماعة أو مع واحد مأموما أو بأبذلك التفويض إن كانت تلك الصلاة غير المغرب والعشاء بعد وتر صحيح ومن أقيمت عليه تلك الصلاة وهو

(فصاعدا) أي غافوق ذات (فان له) أي يندب له أن يعيدها ولو في الوقت الضروري وقد تبع في قوله أو مع واحد المختصر والراجح قول ابن عرفة أقل الجماعة التي يعيدها اثنان أو امام راتب وقوله مأموما أي لا اماما لان صلاة المعيد تشبه النفل والمنفل لا يوم مفترضا (ناويا بذلك) أي المذكوور ومن الاعادة التفويض الى الله تعالى في قبول أي الفرضين ومع نية التفويض لا بد من نية الفرض فان لم ينو الفرض لم تنب المعادة عن الاولى ان تبين فسادها (غير المغرب) وأما هي فيحرم اعادة الجماعة لانه يلزم على اعادة المنفل ثلاثا إذا حدى الصلاتين غافلة (والعشاء الخ) أي لانه ان أعاد الوتر خالف حديث لا وتران في ليلة وان لم يعد خالف حديث اجمعوا آخر صلاتكم من الليل وتر (ومن أقيمت عليه) أي بعد أن حصل فضل الجماعة

فانه يحرم عليه أن يبدأ بتلك الصلاة فان أقيمت عليه وهو في صلاة ولم يكن صلى المقامة  
أو صلاة مفردة أو هي مما تعاد قطع ما هو فيه ودخل ان خشى فوات ركعة والأتمه ان كان  
تفلاً أو فريضة غير التي أقيمت والاقطع أن لم يعقد ركعة والأضاف لها ثانية وانصرف عن  
شفع ما لم يكن في مغرب أو صبح فانه يقطعها ولو عقد ركعة كالا يصير مستغلا في وقت منى  
ويكمل الرباعية بعد عقد الثالثة بالترافع من (٥٨) سجودها والمغرب بعد تمام ركعتين

ومن دخل فوجد راتب في العصر  
ولم يكن صلى الظهر فقبل يخرج لصلاة  
الظهر ثم يأتي لصلاة العصر وقبل يدخل  
في صلاة العصر فنية النقل أربعاً ثم صلى  
الظهر والعصر وقبل يدخل بالظهر  
دخولاً صورياً وهو على صلاة صحيحة  
(متعداً) وأما وصلى محدثاً ناسياً ولم  
يعلم به مأموماً فان صلاة المأموم صحيحة  
دونه (عسوق) أى أدرك مع الامام  
ركعة وأما أقل فيصح الاقتداء به لان  
المأمومية لم تنسحب عليه فينتقل لنية  
الامامة ندبا كن اقتدى به انسان بعد  
أن أحرم فنيا (الاسلام) فلا تصح من  
كافر ولا يحكم باسلامه حيث لم يقيم  
الصلاة ولم يتحقق منه النطق بالشهادتين  
ويشكل ويطل سجنه فان أقامها هتفت

في المسجد فانه لا يبدأ بتلك الصلاة ولا غيرها فرضا  
أو نفلاً **فصل** شروط الامامة تسعة الأول  
الطهارة فلا تصح امامة من صلى ثم عتدا  
الثاني أن لا يكون مأموماً فاق اقتدى بعسوق أو  
بمأموم ظنه اماماً باطلت صلاته الثالث الاسلام  
الرابع الذكورة فلا تصح امامة المرأة مطلقاً  
الخامس البلوغ فلا تصح امامة غير البالغ في  
القرض الامثلة السادس العقل فلا تصح امامة  
المجنون ولا السكران السابع الحرية وهي شرط  
في الجمعة الثامن السلامة من الفسق بالجراحة  
فلا تصح امامة الزاني وشارب الخمر التاسع القدرة

ويجوز عليه بعد ذلك حكم المرتد (مطلقاً) أى في فريضة أو نافله لجال أو نساء وصلاته ما هي  
صحيحة ولو نوت الامامة عمدا الآن تتلاعب قال العلامة الامير وضح اقتداء علك وحمل صلاة  
جبريل صحيحة الاسراء على أنها صورة امامة للتعليم بعيد ثم قال وجنى لان لهسم أحكامنا (في  
القرض) أى لانه مستقل الامثلة فتجوز وتصح امامته لبالغ في نافله وان لم تجز ابتداء (المجنون)  
أى الا في حال افاقته فكالماعقل والمنفى عليه كالسكران (في الجمعة) أى لانها لا تجب على العبد  
وتصح امامته في العبدن مع الكراهة ويكره جعله اماماً راتباً في الفرائض ويجوز في قيام

رمضان (إمامة الزاني) أي أو ما صلاته هو فصحة وما مشى عليه المصنف ضعيف والمعتمد  
 صحة إمامة الفاسق بالجراحة مع الكراهة ما لم يكن فسخه متعلقا بالصلاة كمن قصد بامامته  
 التكبر بل قال العلامة الأمير قرتنا شيخنا تبعنا بعض المغاربة عدم البطان بالكبر ومن صلى  
 خلف الناسق بالاعتقاد كلمة تزي فإنه يعيد في الوقت فقط (مثلا) أي من كل ركن فعلى أو قولي  
 ومن ذلك الشيخ المقوس الظهر وصحح الثاني صحة الاقتداء به لصدق القيام بذلك عرفا (الآن  
 يكون الخ) أي بحال من يفرض له عجز عنه وينقل العجز أو اختيار عمله ولا يجوز اقتداء قائم في نافذة  
 بحال من العجز أو اختيار الموم حديث (٥٩) ألا لا يؤتم أحد بعدى جالس أو قال الجمهوري  
 أجز صلاة جالس خلف كاملة

على الأركان فلا تصح إمامة العاجز عن الركوع  
 مثلا إلا أن يكون المأموم أيضا عاجزا عنه وكذلك  
 العاجز عن أحكام الصلاة فلا تصح إمامته الائتله  
 واختلف هل تصح إمامة من لم يميز بين الصادق والظالم  
 وإمامة الأجنبي وتصح الصلاة خلف المخالف في  
 الفروع الظنية كالمالكي خلف الشافعي  
 (فصل) شروط صحة صلاة المأموم خمسة الأول  
 الاقتداء وهو أن يسوى أنه مأموم بالامام وأن  
 صلاته تابعة لصلاته فان تابعه من غيرنية بطلت

وعكس هذا لو في الغل بمنع  
 إلا إذا جلس المأموم معه بلا  
 عجز فجوز بنقل والسوى منعوا  
 وإن يكن منهما عجز فسواء  
 فرضا ونفلا فقيه الأمر منسح  
 (عن أحكام الصلاة) أي كوجوب  
 الركوع وسنية السورة وما يوجب  
 سجود السهم وما لا يوجب ويكتفي معرفة  
 ذلك حكما بأن يأخذ منه الصلاة عن عالم  
 وإن لم يجد الأئمة عالمها وضاق الوقت  
 اقتدى عمله (هل تصح الخ) أي لمن عجز  
 ومثل الضادوا نطا غيرهما وهذا المسئلة  
 من أفراد اللعن والمقول عليه الصحة مع

الكراهة أمكن التعلم أم لا في فاتحة أم لا وجود غيره أم لا غير المعنى أم لا الآن يتعدى بطل  
 والالتكن الذي لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها تصح إمامته ولو للسلام اتفاقا  
 (وتصح) أي ولو رأه بأني عاية في صحة الصلاة كصح بعض رأسه أو تركه ذلك أو تقبل حتى  
 زوجته بفها أو تركه الرفع من الركوع وأما لو أتى عاية في شرط صحة الاقتداء كعبد لصلاته  
 فإنه لا يقدري به والقاعدة أن كل ما كان شرط في صحة الصلاة فالعبرة فيه بذهب الامام وما  
 كان شرط في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بذهب المأموم (أن ينوي) أي من أول صلاته لأن  
 انتقل بعد أن صلى ركعة مثلا إلى الاقتداء بالغير فلا يصح (بطلت) أي إن أخل بما يحمله

الامام عنه والاصح لانه يكون اقتداء صور او يقع ذلك غالباً بمن يعلم في الامام شيئاً يقدح في صلاته ويخشى بصلاته منفردا عنه الضرر والعقد حصول فضل الجماعة للامام ولولم ينو الامامة ولم يشعر بمن اتهم به ولو نوى الامامة ظاناً أن وراءه أحد ائمتين خلافاً لظنه صحته صلاته وله أن يعيد ما موما ويشترط نية الامامة في الجمعة والجمع والخوف والاستقلال والنية الحكمة كافية بحيث لو شغل بحجب بأنه امام (مفترض الخ) وأما متفعل خلف مفترض فيه صح مع الكراهة ولازمه تبيينه في الرباعية فان كان (٦٠) سبقه الامام بركعتين سلم معه كما

صلاة الثاني أن لا يأتى بمفترض يستقل الثالث أن يتكبد الفرضان في طهارة أو غيرهما فلا يصلي طهراً خلف عصر ولا العكس الرابع أن يتكبد في الأداء والقضاء فلا يصلي طهراً قضاء خلف من يصلي أداء ولا العكس الخامس المتابعة في الاحرام والسلام فلو أحرّم أو سلم قبل الامام أو ساواه فيهما بطلت صلاته وأما غيرهما فالسبق فيه غير مبطل لكنه حرام والمساواة فيه مكروهة (فصل) الأفضل أن يقف الرجل الواحد عن يمين الامام والاشنان فصاعداً خلفه وتضع صلاة المأموم إذا تقدم على الامام لكنه يكره

إذا كان في سفره أو في صحب بعد ارتفاع الشمس ولا يجوز التسفل خلف من يصلي المغرب ثم يأتي برابعة بل هو مكروه (فلا يصلي ظهر واقضاه الخ) والعبرة في الاقتداء عذهب المأموم كما تقدم فيصح للملكي أن يقتدى بالشافعي في صلاة الظهر بعد دخول العصر لانهم أداء عنده وهما أيضاً في مذهب الامام متعديان في القضاء ومن عليه صلاة متيقنة لا يصلي خلف من هو في الظن الاحتمال أن يكون صلاتها بخلاف العكس فيجوز (فلا أحرّم) أى ابتداء الاحرام أو السلام قبل الامام أو ساواه فيهما أى وفي أحدهما بطلت صلاة فرغ قبله أو بعده أو معه فان ابتدأ بعده أو أتى معه أو بعده صحته لا قبله فالصور تسع في كل من الاحرام

والسلام تأتي في العائد والجاهل مطلقاً وفي الساهي فيما يتعلق بالاحرام لعدم استحباب المأمومية عليه وأما المسلم ساهياً قبله أو معه فإنه يسلم نية أو يحمل الامام عنه سهوة فان لم يسلم حتى طال بطلت صلاته (لكنه حرام) أى في سبق الافعال ان فعله عند الاسهوا أو يؤمر بالعود له في سبقه بالركوع أو السجود أو الرفع منهما ان ظن الادراك فلو قذفت الشافعي بعد الركوع فسمى بعض من خلفه وخر ساجدا ورفع رأسه قبل مجيء الامام فإنه يعيد السجدة معه لان المأموم لا يعتد بركن عقده قبل الامام وأما السبق في الاقوال فكروه (أن يقف الرجل) ومثله الصبي



الذي يعقل القربة وتكره محاذاة الامام والمرأة تنف خلفه أو خلف الرجال (غير ضرورة) وأما لها كضيق فلا كراهة وتبطل بالتقدم عند الشافعية (منفردا) أي حال كون المقتدى منفردا ان عسر عليه الدخول في الصف والا كرهه ذلك (تفريق الصفوف) أي عدم انعامها بأن يبتدأ الثاني قبل تمام الاول (٦١) وهكذا (في مكان أعلى) أي ولوعوا كثيرا كالسطح وقوله ولا يجوز أي يحرم كالمظهر

إذا كان غير ضرورة ويجوز الصلاة منفردا خلف الصف ويكره تفريق الصفوف من غير ضرورة ويجوز أن يصلي المأموم في مكان أعلى من مكان الامام إلا أن يقصد بذلك الكبر فتكون صلاته باطلة ولا يجوز أن يصلي الامام في مكان أرفع مما عليه أحبابه إن كان في غير سفينة فان كان يسيرا كالشبر ولم يقصد به الكبر فان الصلاة صحيحة وإن كان أكثر من ذلك بطلت عليه وعاليهم (فصل ٦) الجمعة قرص عين والسعي اليها واجب على البعيد قبل النداء بقدر ما يدركه وعلى القريب بزوال الشمس وقبل بالاذان ولوجوبها سبعة شروط الاول التكليف فلا تجب على صبي ولا مجنون وقهرهما الثاني الحرية فلا تجب على عبد ولا من

منه (ان كان في غير سفينة) أي وأما هي فالشأن فيها الضيق والبعد عن الكبر فيكره العلو فقط (كالشبر) أي والذراع وقوله وان كان أكثر الخ أي ما لم يكن غير مدخول عليه كأن يصلي شخص لنفسه بمكان مرتفع فيجيء آخر يقتدى به في مكان أسفل والمعتمد أن ارتفاع الامام فوق الذراع مكروه فقط فالصلاة صحيحة وسبق ما في الكبر (الجمعة) بضم الميم ويجوز اسكانها مشتقة من الاجتماع وفرضت بحكمة ولم يتمكن النبي من اقامتها بها فأرسل الى المدينة وأخبرهم بأمرها فجمع لها أسعد بن زرارة أربعين وصلي بهم وأول جمعة صلاها النبي في غي سالم حين دومه المدينة والصحيح أنها فرض يومها وشرعت بدلا عن الظهور والظاهر بدل عنها في الفعل وفي الحديث من ترك الجمعة ثلاثا من غير عذر فقد رمى

الاسلام وراء ظهره (وقيل بالاذان) أي الثاني والامام جالس على المنبر وهو بخلاف في حال فالقصور أن يسعى في الوقت الذي يعرف أنه يدرك الصلاة فيه ان علم أن هناك من يسمع الخطبة فان سماع الخطبة فرض كفاية متى قام به اثنا عشر سقط عن الباقيين على المعتمد ويحرم البيع والحجوه عند الاذان الثاني ويفسخ ان وقع بين اثنين تلازمهما الجمعة أو بين من تلازمه ومن لا تلازمه ووقتها من الزوال للغروب (ونحوه - ما) أي كالغنى عليه

(ثابته) أى خلط حربة كالكتاب والمدبر والمبعض (يستحب الخ) أى وتسقط الظاهر عن  
حضرها ولو أمراً ثلاثة ينوى الفرضية ونسبها (٦٣) على العبد والمسافر إذا هوى في الابتداء

بحيث لولم يصلها لم يأتها فان أراد  
صلاتها وجبت بأول جزء منها ويحرم  
حضور الشابة ويجوز للنجالة (الأن  
ينوى الخ) أى فحب عليه تبعاً لأهل  
البلد ولا يصح عنه من الاثنى عشر  
الذين تتعقبهم (الاستيطان) هو شرط  
وجوب وصحة معاً (منها) أى من بلد  
الجمعة (من ثلاثة أميال) أى وثلاث (من  
النار) هو المعتد (كساية) أى فى صلاة  
السفر (الفأذراع) أى بالذراع الهاشمي  
الذى قدره بنو العباس فى مدة خلافتهم  
وهم من بنى هاشم فلذا قيل له هاشمي  
وهو ذراع وثلاث بذراع اليد لان كل  
ذراع ستة وثلاثون اصبعاً والاصبع  
ست شعيرات (على مريض) ومثله  
الطاعن فى السن الذى لا يستطع  
الوصول الى بمسقة ما لم يقدر على مر كوب  
لا يجحف به والزمه (وان دح الخ)  
ومثله العبد يعتق والمسافر يقدم والصبي  
يبلغ ولو حصلت منهم صلاة الظهر  
(ولا دائماً) أى صحت (المقيم) أى وان لم  
يكن متوطناً لانه نائب عن الخليفة الذى  
لا يشترط فيه الإقامة فأعطى حكماً

وسطا وهو الإقامة دون الاستيطان فان نوى إقامة أربعة أيام لا بقصد الخطبة صحت خطبته  
ولو طرأ له السفر عقبها وكذا تصح خطبة من على كفر من وجوب السعى عليه وأما الخارج  
منها على أكثر فحكمه حكم المسافر لا تصح خطبته وحكى الاجهوزى العصة وهو ضعيف

(الجماعة) هي شرط وجوب وصحة معا (مستغنين) عطف بيان لقوله تنقري وقوله آمين  
لازم لقوله مستغنين (شرط في الابتداء) أي فلا بد من حضور الجميع أول جمعة في الدوام  
فيكني حضور الاثنين عشر غير الامام في غير الاولى والمعتد الا كفاءة بالاثني عشر حتى في أول  
جمعة اذا كان في القرية من تنقري بهم (أثناء شر) أي عن نلتزمهم الجمعة بشرط أن يكونوا  
سمعوا الخطبتين وهذا العدد قدر من بقي مع رسول الله بعد انقضاء غيرهم وقد كانت  
الخطبة بعد الصلاة فجعلت قبلها من يومئذ فلا تنقض وضوء واحد من الاثنين عشر أو سقطت  
عامته التي مسح عليها الضرورة بطلت (٦٣) على الكل واذا كان فيهم شافعية لزمهم

الجماعة وهي غير محدودة بعدد مخصوص ولكن  
لا يجزئ منها الثلاثة ولا الأربعة وما في معنى ذلك  
بل لا بد أن يكونوا عددا تنقري بهم قرية مستغنين  
عن غيرهم آمين على أنفسهم وهذا العدد شرط في  
الابتداء في الدوام فان انقضوا من خلف الامام  
وبقي منهم اثنا عشر سلامه صحته والأفلا الثالث  
الجامع فلا تصح في غيره ولا على سطحه ولا في بيت  
قد ادب له وفي معنى الجامع في حق غيره رحابه والطرف  
المتصلة به اذا اتصلت الصفوف وضاق المسجد

ثم تقام فيه ورفع الامر للحاكم الخفي فانه يحكم بالعتق لزوم الصدقة وبسري ذلك لصحة  
الصلاة حتى السابقة على الحكم وتصح بعد ذلك فيه وفي العتيق وكذا يجوز التعدد اذا ضاق  
العتيق عن جميع أهل البلد لو حضروا ولمن لا تلزمه كالصبيان والعبيد أو كان هناك عمداوة  
(في غيره) أي كالبسوت والحوانيت المجاورة وان أذن أهلها انظر البحر الحاصل في غير الجمعة  
وأما مثل المدارس التي حول الأزهر فانها تصح فيها (يتقناديله) وكذا بيت البسط ولو كان  
هناك ضيق وأما على دكة المبلغين فتصح (في حق غيره) أي الامام (المتصلة به) أي التي لم يحمل  
بينها وبين أرضه غير حائطه (اذا اتصلت الصفوف الخ) المعتد أنها تصح بهم مع الكراهة

إذا لم يحصل ضيق ولا اتصال صفوف (الخطبة) أي جنسها لأن كلام من الخطبتين ركن لأنهما بمنزلة ركعتين من الرابعة ويشترط وقوعهما بعد الزوال والجمهور به ما وأن يكونا معاً تسميه العرب خطبة والأكثر على أن القسام لهما واجب لاسنة ويسن الجلوس أول الخطبة وينها وبين الثانية ويستحب تقصيرهما أو كونهما على المنبر والاتكاء على عصا أو اشتغالهما على قرآن وصلاة على النبي وإتدأ وهما بالحدقة واختم بيقر الله لنا ولكم والترضى على الصحابة بدعة حسنة وكذا الدعاء للسلطان بل ربما وجب إذا خشي الضرر بتركه (قبل الصلاة) فإن خطب بعدها أعاد الصلاة فإن لم يعد لها حتى طال بطلت وأعادها أو يشترط اتصالها بالخطبة ويسير الفصل مغتفر كالوذكر بعد خطبته منسية فإنه (٦٤) يصلها ثم يصلي الجمعة ويشترط أن

الربع الخطبة قبل الصلاة ولا تصح الخطبة إلا بحضور الجماعة التي تعتقد بهم - الجمعة ويستحب الزينة بأحسن الثياب وقص الشارب وتقليم الأظفار والسواك ومس الطيب ونحو ذلك ويسقط فرض الجمعة بمرض يتعذر معه الاتيان أو لا يقدر إلا بمسقة شديدة وبتمريض قريب وبخوف ظالم	يكون المصلي هو الخطيب الالعذر ويجب انتظاره ان يقرب زواله كما اذا انتقض وضوءه والماء قريب بحضور الجماعة) أي من أول الخطبتين ولو كانوا صما أو عمحا لا يعرفون العربية ويسن استقبال الخطيب ولولم في الصف الاول ويجب الانصات ولو لم يسمعه ويجب التأمين على دعائه والتعوذ عند ذكر النار ومنع رد السلام وتسميت العاطس ونهي المتكلم ولو بالإشارة إليه لما في
---	--

الحديث إذا قلت لصاحبك والامام بخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت زيد في بعض الروايات ومن لغا فلا جمعة له (بأحسن الثياب) وهي البيض ولو قديمة وإذا كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد أول النهار ولو أسود والابيض وقت الصلاة ثم يلبس الجديد باقي اليوم (وتقليم الأظفار) أي بالمقص أو السكين ويكره بالاسنان لأنه يورث النسيان (ومس الطيب) وفي بعض النسخ وشم الطيب ونسختنا أولى لأن المطلوب منه ليسم منه لاشمه والمراد به ما له رائحة كماء الورد) ونحو ذلك) أي كسفن الابط وحلق العانة ان احتاج لذلك والالم يندب كما لا يندب ما ذكر لغبر حر يد حضورها لأن هذه الامور للصلاة لا اليوم بخلافها يوم العيد فاليوم للصلاة ويسن غسل لها ريش - شرط اتصاله بالروح (يتعذر) أي لا يمكن ومثل المريض الاعوى الذي لا يمكنه الوصول بنفسه ولم يجد فائد فان وجده ولو بإجرة المثل لزمه السعي (وبتمريض قريب)

وفي معناه الزوجة والمملوك ولو لم يخش الضيعة اذا اشتد مرضهم لما ينزل بالشخص بسبب من ذكره وكذلك اشراق صديق ملاطف أو شيخ ومثلهم الا جنبي اذا خشي عليه الضيعة ولقريب المريض أن يخرج من المسجد والامام يخطب اذا بلغه حالة يخشى عليه الموت منها وبالأولى موته ليستغل بجنائزه (في ماله) أي الذي يحجب به (أو نفسه) أي كضربه (وهو معسر) أي في نفسه لانه يحبس (٦٥) لثبوت عسره وأما غير المعسر فلا يجوز له التخلف

(وبالوحد الكثير) بفتح الحاء وهو الذي يحمل أو وسط الناس على ترك المداين والمطر الشديد هو الذي يحمل أو وسط الناس على تغطية رؤسهم (وأكل النوم) بضم المثناة أي التي فإن أكله حرام لاما كان مطبوعا ومثله البصل والكراث والفجل ما لم يكن عنده ما يزيد به الرائحة فلا يحرم وأكله في المسجد حرام ولو كان عنده ما يزيد بها (والعري) أي ليس عنده ما يستر به عورته واستظهر العلامة الامر أن عدم لباس مثله يبيح له التخلف (سنة) أي مؤكدة بل قال ابن رشد إنها أو كدمن سنة صلاة الجماعة وقد كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة وأول صلاة قصرها رسول الله صلاة العصر بعسنان وفي الحديث ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة

يؤذيه في ماله أو نفسه أو خوف نارا أو سارق أو جسد الغرماة وهو معسر وبالوحد الكثير والمطر الشديدوا كل الصوم والعري (فصل) صلاة السفر سنة ولها سبب وشرائط وتحلل فأماسيتها فكل سفر طويل وهو أربعة برد أو أربعة فراسخ أو ثلثة أميال والميل ألف ذراع فهي ستة عشر فرسخا فهي ثمانية وأربعون ميلا وأما شرائطها أربعة الأول أن يكون السفر وجهًا واحدًا ذهابًا فقط فلا يحسب مع ذلك الرجوع بل يعتبر الرجوع وحده الثاني العزم على قطع المسافة المتقدمة من أوله من غير

(٥ - عزية) وورد خير عباد الله الذين إذا سافروا قصر أو (أربعة برد) بضمين جمع بريد وهو في الاصل اسم لما يوصل الخبر أطلق على المسافة المذكورة من باب تسمية المحل باسم الحال فيه وقد رت الاربعة برب يسير الجمال المحملة بالاثقال يوم اوليلة مع اغتفار النزول للنوم والاستراحة ليلا ونهارا ولا يقصر في الرجوع لدونها ولولشي نسيه (فهى ثمانية) لوقال وهى لكان أولى لما في توارد التفرعين من الركعة فلو قصرها في أربعين صحت وفي خمسة وثلاثين بطلت وفيما بينهما خلاف والمعتقد الصحة (وجه واحد) أي دفعة واحدة (العزم الخ) هذه

الشرط أخص مما قبله لان شرط كون السفر دفعة واحدة أعم من أن تكون مقصودة بدون تخلل نية إقامة في أثناء الاربعة رد تقطع حكم السفر أم لا وهذا أفاد كونها دفعة واحدة وأنها مقصودة بدون تخلل النية المذكورة فالأخصية (٦٦) بزيادة القيد (بقصر) بضم الصاد

من باب قتل (البساتين) أي والافنية ولو مخففة لا المزارع ومثل البساتين المسكونة القرية فان اذا اتصل ببيان احدهما بالآخرى أو كان بينهما فاصل لا يمنع ارتفاق أهل احدهما بما بهل الأخرى (والعمودى) نسبة للعمود الذى ينصب عليه بيته (حلته) بكسر الحاء المهملة وهى فى الأصل القوم النازلون أطلقت على البيوت مجازاً تسمية للحل باسم الحال (وهى البيوت) أى ولو تفرقت حيث جمعهم اسم الحى أى القبيلة وارتفق بعضهم ببعض (فى الدخول) أى ولو إلى بلد يريد بها إقامة تقطع حكم السفر فالدخول مقيس على الخروج (لا يقتصرون) أى يحرم على العاصى ويكره للإلهى ولكن المعتمد انهم لو قصروا لا يبعدون رعي الخلاف (وأما محله) أى القصر (وبقصر الخ) فلو أتمها أجزأت لان الحضرية تجزئ عن السفرية بخلاف العكس (أربعة أيام) أى مع وجوب عشرين صلاة والأيام

تردد دفعة واحدة الثالث الشرع فيه فالحضرى يقصر إذا دعى البساتين المنسوبة إلى تلك البلاد المعمورة بعمارتها والعمودى وهو ساكن البادية يقصر إذا جاور حلته وهى البيوت التى ينصبها ليأوى إليها وساكن الجبل أو قرية لا بناء فيها ولا بساتين يقصر إذا انفصل عن مسكنه ومنتهى القصر فى الدخول هو مبدأ القصر فى الخروج الرابع إباحة السفر للمسافر لله وكالصيدين غير حاجية والعائى بقره كالآبق والعاق لا يقصرون وأما محله فكل صلاة رباعية أدركها وفتاى السفر فلا يتصرف الصبح ولا المغرب ويقصر فائنة السفر سواء قضاه فى السفر أو فى الحضركا يتم الحضرية التى ترتبت فى ذمته فى الحضرة والسفر ويقطع القصرية إقامة أربعة أيام يحتاج بموضع

الاتفاق بدون نية لا تقطع ولو طالت والعلم بالإقامة عادة يستلزم نيتها ويقطعه بمجرد دخول وطنه الذى فى الطريق فان نوى المسافر الإقامة بصلاة أحرم بها سفرية بطلت وشفع ان ركع ولم تجز حضرة ولا سفرية وان ترك المسافرنية القصر والاعمام فى صحة صلاته قولان سواء قصر أو أتم وقال العلامة العمدى محل ذلك ان صلاة هاسفريه والاصح انتفاها

(وتأكد الكراهة) أي لمخالفته سننه لكونه يتم خلفه كما قال فان اقتدى به المخ ونصح صلاة  
 المسافر خلف المقيم ان نوى الاتمام ولو حكما كاحرامه بما أحرم به الامام فان نوى القصر بطلت  
 ومسافر البحر يقصر وإن نوى بأهله (وصفة الجمع) أي صفة هي الجمع فلاضافة اليان  
 (رخصة) أي جائزة بمعنى خلاف الأولى وفي الحقيقة الجمع الصوري ليس يجمع لان كل صلاة  
 وقعت في وقتها الاختياري ولذا كان (٦٧) للحاضر الصحيح فعله ولكن نفوته فضيلة أول

(فائدة) اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح  
 لكنه يكره وتأكد الكراهة في اقتداء المسافر  
 بالمقيم فان اقتدى به لزمه اتباعه ولا إعادة عليه وإن  
 اقتدى المقيم به فكل على سننه فيصلي المسافر فرضه  
 فاذا سلم من ركعتين أتى المقيم بما بقي من صلاته  
 فصل (٦) وصفة الجمع بين الصلاتين  
 المشتركتين في الوقت رخصة إذا كان في البر  
 دون البحر فاذا زالت الشمس على المسافر وهو  
 في المنهل أو وهورا كب ونوى النزول بعد الغروب  
 جمع بين الصلاتين جمعاً صورياً يقع الظهر في آخر  
 وقتها والعصر في أول وقتها وكذا إذا نوى النزول بعد

الوقت في الظهر بخلاف المعذور (في  
 المنهل) هو في الأصل الماء الذي ترده الابل  
 وعبره عن محل نزول المسافر مطلقا  
 ولا يشترط أن يكون سدر قصر ولا الحد  
 فيه والأولى أن يصلي الظهر قبل  
 الارتحال حيث زالت وهو في المنهل  
 (أو وهورا كب) أي سائر ولو ماشيا  
 (وكذا إذا نوى المخ) أي فانه يجمع جمعا  
 صورياً والراجح أن حكم النزول  
 في الاصفرار لحكم النزول قبله في جواز  
 تأخيرهما حيث زالت وهورا كب ولمن  
 زالت عليه وهو بالمنهل ونوى النزول بعد  
 الغروب أن يجمع بين الصلاتين قبل  
 الرحيل لتكون انشائية في وقتها  
 الضروري الذي هو قبل مختارها وان نوى  
 النزول قبل الاصفرار صلى الظهر قبل  
 أن يرتحل وأخر العصر وجوبا فان نوى

النزول في الاصفرار صلى الظهر وخير في العصر ولكن الأولى تأخيرها اليه لانه ضروريها الاصل  
 واطلاقه على ما قبل الاختياري فادر كاهنا والعشا ان كالظهيرين وينزل الفجر منزلة الغروب  
 وثالث الليل الاول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده للفجر منزلة الاصفرار والجمع الصوري فيهما  
 مبني على أن وقت المغرب الاختياري يمتد لغيب الشفق لا على أنه يقدر بفعلها بعد تحصيل  
 شروطها الذي اعتمده المصنف فانه بالنسبة لغیر المسافرين ولو جمع العاصي بالسفر صححت على  
 المعتمد ولمن علم من نفسه اتيان الجمي أو الانغماء في وقت العصر والغروب أو العشاء الفجر أن يقدم

العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب فان سلم أعاد الثانية في الوقت (ويجمع بين المغرب والعشاء) أي جمع تقديم ندبا في أي مسجد للطير الذي يحمل أو اسط الناس على تغطية رؤسهم والمتوقع كالأوقع ويعلم أنه يحمل أو اسط الناس على تغطية الرؤس بالقرائن كتموج السماء والرعذ والبرق وفي الحديث إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما توفى عزائمه (والطين) أي المانع من المشي بالمداس لأواسط الناس (٦٨) (الامع) المناسب حذف مع ويقول

لا الظلمة وحدها (قولان) والمعول عليه لا يجمع وأما الطين والظلمة من غير مطر فجمع والمراد ظلمة آخر الشهر لا ظلمة السحاب (ويؤخر صلاتها) أي ندبا بمقدار ثلاث ركعات لاجل أن يدخل وقت الاشتراك (ثم يؤذن للعشاء) أي ندبا بعد صلاة المغرب وأما أذانها السني فبعد دخول وقتها على المنار كالاعتاد (ثم يصرفون) أي إثر الصلاة بلامهلة وقد ترك المصنف جمع الطهرين بعرفة جمع تقديم والعشاءين بمزدلفة جمع تأخير وكل منهما ماسنة بأذنين وأقمتين ونية الجمع واجبة على الإمام دون مأموهيه ومحملها عند الصلاة الأولى على الرابع (المؤكدة) لبيان الواقع لا للاحتراز إذ ليس لنا سنن

الاصفرار وقبل الغروب ويجمع بين المغرب والعشاء للطير وحده أو مع الظلمة والطين لأمع الظلمة وحدها وفي جمعه لطين وحده قولان مشهوران وصفة الجمع لذلك أن يؤذن للمغرب على المسار أول وقتها ويؤخر صلاتها قليلا ثم يؤذن للعشاء في محض المسجد أذا أتممت حضا ثم يصلون ما قبل مغيب الشفق ثم يصرفون ولا يصلون الوتر إلا بعد مغيب الشفق (فصل في السنين المؤكدة من الصلوات أربعة الأولى وهي أو كدها الوتر وهي ركعة واحدة ويدخل وقتها الاختيارى بالفرغ من صلاة العشاء الأخيرة ويكون مسبوقا بشفع

من الصلوات غير مؤكدة وبلى الوتر العیدان وهما في رتبة واحدة ثم الكسوف ثم الاستسقاء (الاختيارى) ويستمر للفجر وبكرة أخيرها عنه لغير عذر ولا يفيتها الصلاة الصبح فلو تذكرها في أثناء ثم قطع ندبان كان فذا ولم يكن في الوقت الضرورى وان تذكرها بعد صلاة الفجر أتى بها أو أعاد الفجر ليصل بالصبح (مسبوقا بشفع) أي ندبا بناء على المعتمد أن الشفع شرط كمال فقط ولا يقتدر لنية تحضه ويجوز التنقل بعد الوتر بعد فاصل عادى ولا يملك تقدما للنهي المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على حديث أجمعوا آخره لا تنكم من الليل وقرأ



(منفصل) أى نياها بركه وصله والاقتداء بواصل فلوقوع ونزل تبعه ويحدث نية الوصل اذا علم في الاثناعشر نوى بالاوليين الشفع وبالثالثة الوتر وان نوى الامام الوتر بالثلاثة فلوسلم المأموم من اثنتين لم تبطل مراعاة لقول (٦٩) أشبه بذلك (ويستحب الخ) أى أكون النبي

قرأ ما ذكره في الركعات الثلاث (ومن نسي الوتر) أى أوتر كما اختار مع الشفع (يترك الوتر) أى وجوب الوقوع الصبح جميعه في الوقت وان كان يدرك بركعة على المعتمد (وترك الفجر) أى وبفضيه للزوال في جميع الصور والشفع والوتر لا يقضى بان بعد صلاة الصبح ومحل تركه للفجر ما لم يكن تغفل لملأ والوتر لا يفتقر وصلى الفجر على المعتمد لان الشفع لا يفتقر لنية كما علمت (الثانية) أى من السنن الأربع (وهي سنة) أى كل واحدة سنة والعبد مشتق من العود لتكرره (من تلزمه الجمعة) أى ولولم تتعقده كمن على كفره ووقتها من حل النافلة للزوال ويندب خطبتان بعدها يتخللها بالتكبير وتندب لمن فاتته مع الامام ولا تطالب من الحاج بل تكره لقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقامها (ولا اقامة) ولا ينادى الصلاة جامعة الا اذا وقف الاعلام بدخول الامام على ذلك فتكون من البدع الحسنة (ست تكبيرات) أى قبل القراءة فلوتر لا بعض التكبير

مُفْصَل عَنْهَا بِسَلَامٍ وَيُسْحَبُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّفْعِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِسَجْدَةِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ يَقُولُ بِأَيْهَا الْكَافِرُونَ وَفِي رُكْعَةِ الْوُتْرِ يَقُولُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَمَنْ نَسِيَ الْوُتْرَ أَوْ نَامَ عَنْهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَقَدْ بَقِيَ أَطْلُوعُ الشَّمْسِ مَقْدَارَ رُكْعَةٍ أَوْ رُكْعَتَيْنِ فَاتَهُ يَتْرُكُ الْوُتْرَ وَيُصَلِّيُ الصُّبْحَ وَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لثَلَاثَ رُكْعَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ فَاتَهُ يُصَلِّيُ الْوُتْرَ ثُمَّ الصُّبْحَ وَإِنْ اتَّسَعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالصُّبْحَ وَتَرَكَ الْفَجْرَ وَإِنْ اتَّسَعَ لِسَبْعِ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالْفَجْرَ وَالصُّبْحَ الثَّانِيَةَ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي حَقِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَرَأَةِ وَصَفَتُهَا رُكْعَتَانِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ سِتَّ تَكْبِيرَاتٍ وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ

وتذكره بعد القراءة أو في أثنائها فإنه يأتي به وينى على ما فعله من التكبير ثم يعيد القراءة ندبا ومشروعية التكبير بعد على ما استظهره العلامة الهدوى واذا أجزأه الامام في الركعة الثانية عن القراءة كالحنفى فان المأموم يأتي به قبلها ولا ينتظره واذا زاد الامام تكبير في الأولى

كالشافعي فإنه لا يتبعه وكذلك ان زاد المالكي عن المشروع سهوا أو عمدا ويكره اتباعه  
 (ولا يستحب الخ) بل هو خلاف الأولى والرفع في تكبيرة الاحرام مستحب ولا يستكت الامام  
 بين التكبير الا بقدر تكبير المؤتم واذا لم يسمع المأموم التكبير فانه يقرأه ويأتى به (وان نسي  
 التكبير) أى كله أو واحدة منه لان كل واحدة سنة مؤكدة (وسجد بعد السلام) أى لاعادة  
 القراءة وأما لو تركه بعد الشروع في الركوع فانه يتأدى اذا ليقطع ركن لغيره ويسجد  
 قبل السلام ان كان اماما أو منفردا نقص التكبير فلورجع فالراجح البطان ولا يقاس على  
 الرجوع بعد القيام للتشهد لان ما هنار جوع (٧٠) من ركن متفق عليه بخلاف القيام فانه

تابع للفاتحة وقد اختلف في وجوبها  
 في كل ركعة ومن أدرك الامام في الركعة  
 الأولى وهو يقرأ فانه يكبر سنا عقب  
 تكبيرة الاحرام ولا يعتد قاضيا في صلب  
 الامام لحقة الأمر وكذلك أدرك بعض  
 التكبير فانه يكبر ما حصله مع الامام ثم  
 يأتي بما فاتته عقبه فان لم يدر حال دخوله  
 هل الامام في الأولى أو الثانية كبر سنا  
 بالاحرام احتياطاً وأما من أدركها كما  
 فانه يقتصر على تكبيرة الاحرام ولا شيء  
 عليه لافرق بين ركوع الأولى والثانية

القيام ولا يستحب رفع اليدين في شيء من التكبير  
 سوى تكبيرة الاحرام وإن نسي التكبير رجع  
 اليه ما لم يتضح يديه على ركبتيه وسجد بعد السلام  
 ويستحب الجهر بالتكبير والتطبيب والتزين  
 بالثياب الجديدة لمن يقدر عليها والرجوع من  
 طريق غير التي جاء منها والفطر قبل الرواح إلى  
 المصلى في عيد الفطر وتأخيرها في عيد النحر

وان فاتته الركعة الأولى وأدرك الثانية كبر خمساً غير تكبيرة الاحرام ثم بعد سلام الامام يكبر  
 سنا غير تكبيرة القيام (الجهر بالتكبير) أى في حال الرواح للمصلى بعد الشمس وكذا فيها حتى  
 يجيىء الامام للصلاة وينبغي للامام التأخير عن المأمومين ويستحب أن تكون صلاة العيد  
 بالمصلى الاعكة خاصة لان مشاهدة البيت عبادة وان كان مسجد المدينة أفضل ويندب  
 متابعة الخطيب في تكبيره ولا بأس بالتكبير ليلة العيد على المنابر بقصد الاعلام وفي الحديث  
 زينوا أعيادكم بالتكبير (والتزين الخ) أى لما في الحديث إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على  
 عبده ولا ينكر فيه لعب الصبيان والضرب بالدف فقد ورد ذلك (والرجوع الخ) أى ليشهد له  
 الطريقان (والفطر الخ) ويندب أن يكون على قرأت أو رطبات وكونها وزراً اقتداء به عليه  
 الصلاة والسلام (وتأخيرها الخ) أى ليفطر على كبد الأضحية تقاؤلاً بأن يكون من أهل الجنة

الذين يأكلون زيادة كبدا الحوت أول دخولهم (والتكبير فيه) أي عيد النحر وبكره في عيد  
 الفطر لعدم وروده ويفعله المأموم ولو تركه الامام ومن نسيه ثم تذكره عن قرب كبر وكذا  
 لو تركه اختيارا وبقدمه على انه الكرسي والتسليم ونحو ذلك ولا يكبر عقب مقضية ولو كانت  
 من أيام العيد أي بكره ذلك والأيام المعلومات في قوله تعالى ويدكر واسم الله في أيام معلومات  
 هي أيام النحر الثلاثة والمعدودات (٧١) أيام الرمي الثلاثة بعد يوم النحر ويوم النحر معلوم

غير معدود وبكبر النساء في بيوتهن  
 (وصفة التكبير الخ) ولو اقتصر على  
 ثلاث تكبيرات أجزأه وأما زيادة الله  
 أكبر كبيرا والحمد لله كثير إلى آخر ما هو  
 مشهور بمصر وغيرها من مستحسنات  
 الامام الشافعي وعمل أهل المدينة على  
 خلافه (كسوف الشمس) أي ذهاب  
 ضوئها أو بعضه إلا اليسير الذي لا يظهر  
 الا بتكلف فتكره صلاتهم الله وفي الحديث  
 ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت  
 أحد ولا لحياته ولكنهما اثنان من ابان  
 الله يخوف الله بهما عباده فاذا رأيت ذلك  
 فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم  
 (مكلف) المراد به ما طلب منه الفعل ولو  
 بغير الزام فان المشهور أن الصبي  
 يخاطب بها على وجه السنية وأن  
 خطوب بالصلاوات الخمس على سبيل  
 الندب ولا غرابة في ذلك فانه أكد عليه

والتكبير فيه عقب خمس عشرة فريضة أولها ظهر  
 يوم النحر وآخرها صبح اليوم الرابع منه وصفة  
 التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله  
 والله أكبر الله أكبر والله الحمد الثالثة صلاة  
 كسوف الشمس وهي سنة في حق كل مكلف ذكر  
 أو أنثى ويستحب ايقاعها في المسجد والجمع لها  
 وقتها من حل النافلة للزوال وصفتها ركعتان في  
 كل ركعة ركوعان بغير أذان ولا إقامة ويقرأ في  
 القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة  
 البقرة وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة آل عمران  
 وفي القيام الأول من الركعة الثانية بعد الفاتحة  
 النساء وفي القيام الثاني بعد الفاتحة المائدة وصلاة

هناء قبول دعائه في كشف ما نزل وقيل تندب في حقه فقط كالاستسقاء وانما لم يخاطب  
 بصلاة خسوف القمر لغلبة نومه ليلا (أو أنثى) وتصل في بيتها (ايقاعها في المسجد) أي إذا  
 صليت جماعة ولا فلا فذان يصلها في بيته (للزوال) فلو كسفت بعده لم تصل (ركوعان) أي  
 وقيمان وسجدتان (ويقرا الخ) أي سرا على المشهور والتطويل مستحب لفدوام تحقق  
 عدم ضرر من خلفه فان شكركه وان تحقق الضرر حرم والركوع يكون مقار بالقيام

في الطول ويكون فيه مسجلا فارثا ولاداعيا وبطيل السجود نديا كركوع الثاني ولا  
 يطيل الفصل بين السجدين ويسرع في حال قراءة النساء حتى يكون القيام فيها أقصر من  
 الذي قبله والركوع الثاني في الركعتين هو الفرض وأما الأول فسنة وتترك الركعة مع الإمام  
 بالثاني فإن أدركه من الثامنة فضي ركعة بتمامين وركوعين ومنع أن تعاد الصلاة في يومها إن  
 لم تجل لعدم ورود ذلك ولكن يدعون وتعاد ثاني يوم إن لم تجل (سنة) المعتمد أنها مندوبة  
 (ركعتان ركعتان) أي ركعتان وركعتان (٧٣) وهكذا حتى ينجلي ويكني في أصل

خُصُوفِ الْقَرَسِئَةِ وَصِفَتْهَا كَسَائِرُ التَّوَافِلِ  
 رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ وَقِيَامٍ وَاحِدٍ  
 وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا جَهْرًا وَلَا يَجْمَعُ لَهَا الرَّابِعَةُ صَلَاةُ  
 الْاسْتِسْقَاءِ وَتَكُونُ لِأَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ أَوْ  
 لَشُرْبِ حَيَوَانِ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ وَصِفْتُهَا كَسَائِرِ  
 التَّوَافِلِ رَكْعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ (فصل)  
 رَكْعَتَا الْفَجْرِ رَغِيبةٌ تُنْفَقِرُ أَلَى نِيَّةِ تَخْصُّصٍ وَفَتْهُمَا  
 بِعَدِّ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَ الْإِمَامَ  
 يُصَلِّي الصُّبْحَ تَرَكَهُمَا وَدَخَلَ مَعَهُ وَإِنْ أَقِمْتَ عَلَيْهِ  
 الصَّلَاةَ وَهُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ فَانْهَ رُكْعُهُمَا مَا لَمْ يَخْفَ  
 فَوَاتِ رُكْعَةٌ فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ

الطلب ركعتان (ولا يجمع لهما) أي يكره  
 والافضل كونهم في البيوت لا في المساجد  
 ويقوت فعلها بطلوع الفجر ولو تعدوا  
 الأخير (صلاة الاستسقاء) أي طلب  
 السقي من الله لقطع زلزلهم ويقال سقى  
 وأسقى قال تعالى وسقاهم ربهم شرابا  
 طهورا وقال تعالى لأسقيناهم ماء غدقا  
 وتندب له سبي ومتجالة (ركعتان) أي  
 من حل النافلة للزوال ويستحب فعلها  
 في المصلى الا في مكة ويخرجون بثياب  
 المهنة مشاة بعد أن يصوموا نداء ثلاثة  
 أيام ويتصدقوا بما يسرو ويكره اخراج  
 البهائم ولا ينبغي منع أهل الذمة من  
 الخروج معنا ثم اذا صلى الإمام ندبه  
 أن يخطب كالعيد لكن على الأرض  
 ويبدل التكبير بالاستغفار ويبلغ

في الدعاء آخر الثانية وندب لمن سمعه التأمين عليه ومن دعاه عليه السلام في الاستسقاء اللهم  
 اسق عبادك وبيعتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت وينبغي أن يمسح وجهه بيديه بعد الدعاء  
 (رغبة) أي مرغب فيها بقوله عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (تخصصا) أي  
 عن النافلة لكونها فوق النافلة ودون السنة (بعد طلوع الفجر) فلا يجوز أن قبله ولو شكا  
 وندب بقائه ما بالمسجد وان فعله ما في بيته ثم أتى المسجد لم يطلب بخصه (تركهما) أي  
 ولو لم يخف فوات الركعة الاولى (دخل مع الإمام) أي وقضاهما بعد حل النافلة للزوال

(منسحبة) أي استحبها بما كذا الخبر أي هريرة رضي الله عنه أو صفى خطبى صلى الله عليه وسلم ثلاث لأدعهم حتى أموت صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أو تر قبل أن تأثم وما اشتر من إصابة الجن لم لم يواظب عليها لأصل له بل هي كبقية النوافل لا حرج في تركها (وأكثرها ثمان ركعات) أي وأقلها ركعتان وأوسطها ست وهو مبنى على أن أكثرها اثنا عشر فهو مشهور مبنى على ضعف وتكرار الزيادة على الثمان إلا أن صلاها بنية غير الضحى لانية النفل المطلق لأن الوقت يصرفها الضحى (وتحبة المسجد) أي ولو النسيء قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم فإنها حق الله وهو أو كد من حق المخلف وتأت بفرض ويحصل ثوابها إن قصدت معه وأما مسجد مكة (٧٣) فتحية الطواف (قبل أن يجلس) ويكره الجلوس

قبلها فإن كان في وقت نهى فلا يطلب بها وكذا إن كان ما زاد يكره كثرة المرور من المسجد (وقيام رمضان) ووقته كالوتر فإن فعل بعد المغرب لم يسقط وفي الحديث من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ويندب فعله في السيوت أن نسط لفعله منفرداً ولم تعطل المساجد (تحديد) والعدد الوارد في حديث من صلى قبل الظهر أربعاً غفر له ذنوبه يومه ذلك وحديث رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً وحديث من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما

وَيُسَبِّحُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا بِأَيِّ الْقُرْآنِ فَقَطَّ  
وَفَصَّلُ صَلَاةُ الضَّحَى مُسْتَحَبَّةٌ وَأَكْثَرُهَا  
ثَمَانُ رَكَعَاتٍ وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ هِيَ رَكَعَتَانِ قَبْلَ أَنْ  
يَجْلِسَ وَلَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ وَقِيَامُ رَمَضَانَ وَهُوَ ثَلَاثٌ  
وَعِشْرُونَ رَكْعَةً بِالشَّفْعِ وَالْوُتْرِ وَالصَّلَاةُ قَبْلَ  
الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ وَقَبْلَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ  
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَحْدِيدٌ بَلْ يُصَلِّي مَا تيسَّرَ لَهُ وَسَجْدَةُ  
التَّلَاوةِ لِلْقَارِئِ وَقَاصِدِ الْاسْتِمَاعِ إِنْ كَانَ الْقَارِئُ

ينهن بسوء عدل له بعبادة اتقتى عشرة سنة ليس للتحديد بل للفضل الخاص المقرب عليه (وسجدة التلاوة) المعتمد أنها سنة (للقارئ) أي ولو امرأة وتندب للصبي وتصح من كل من القارئ والمستمع بشرط طهارة الحدث والخب واستراة العورة واستقبال القبلة ولا تطلب من السامع من غير استماع ويشترط أن يكون الاستماع ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من ادغام واطهار ونحو ذلك فيسجد ولو تركه القارئ أو أمان قصد ناستماعه الثواب أو السجود فلا يسجد بل يكره ولو سجد القارئ إلا في الصلاة فيتبعه فإن لم يتبعه فلا بطلان ولا يطلب تكرار السجود بتكرار موجه لمعلم أو متعلم قارئاً أو مستمعاً بل أول مرة فقط وليس لها إجماع زائد على تكبيرة الهوى ولا تحتاج لسلام بل يكره الإجماع والسلام إلا أن يفعله ما خروجا من الخلاف

والاولى أن ينصط لها القارئ عن قيام وينزل الراسكب ولا يكتفي فيها بجملة الا في سفر قصر  
وينبغي أن يدعو في حال السجود على وردي الحديث وهو اللهم اكسب لي بها عندك أجرا  
وضع عني بها زرا واجعلها لي عندك ذخرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود (للإمامة)  
أى في الجملة فيسجد غير عاجز عن ركن استمع المتوضئ عاجز عنه وأما مستمع المرأة والصبي  
أو غير المتوضئ فلا يسجد على المقتد وقيل يسجد مستمع غير المتوضئ (وهي ماعدا الخ)  
ولم يذكر مواضعها الشهرة في الرسالة وغيرها (٧٤) وهي آخر الاعراف والآصال في

الرعد ويؤمنون في النمل وخشوعا  
في الاسراء ويكافئ مريم وما يشاء في الحج  
ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل  
ولا يستكبرون في السجدة وأتاب في  
ص وتعدون في فصلت (صلاة الجنائزة)  
لم يتعرض للفصل وهو فرض كفاية  
كالجنابة تعبد ابلاية وهم امتلا زمان  
فلا يغسل شهيد المعركة ولا يصلى عليه  
وكذا لا يصلى على جنين لم يستحل صارحا  
ولا يغسل وإنما زال دمه ويؤارى  
(وقيل سنة) ضعيف (النية) أى  
قصد الصلاة على الميت وإن لم يستحضر  
كونها فرض كفاية فإن ظن أنه ذكر  
فوجدت أننى أو بالعكس أجرأت لان

صالحا للإمامة بأن كان ذكرًا بالغًا متوضئًا غير  
فاصد إسماع الناس حسن فرائه وعبدة  
السجدة التي يسجد لها إحدى عشرة سجدة  
وهي ماعدا التي في النجم والانشقاق والقلم وثانية  
الحج (فصل) صلاة الجنائزة فرض كفاية  
وقيل سنة وأركانها خمسة الأولى النية الثانية القيام  
الثالث التكبير وهو أربع تكبيرات وإذا زاد الإمام  
خامسة لم تبطل صلاته ولا يتبعه من خلفه  
ويؤمن ولا ينتظرونه ويستحب رفع اليدين

القصد ذات الميت فاغتفر مخالفة دعائه المطابق لاعتقاده لما ظهر فان تبين ذلك أثناءها كل  
الدعاء على ماتين وكذا تجزئ اذا صلى على ميت ولم يدرك أكرام أئني وينوي النية ويمتد  
بذكرها على التأنيث (القيام) أى لا ركوب أو جلوس الا عندو بشرط وضع الجنائزة على  
الأرض فلو صلى عليها وهي على أعناق الرجال بطلت على الاظهر (أربع تكبيرات) وأوجب  
الشافعي الفاتحة بعد الاولى والصلاة على النبي بعد الثانية فينبغي مراعاة الخلاف (ولا  
يتبعه الخ) فان تبعوه أجرأت على المعتمد وان نقص سهوا سجدوا فان لم يفهم ولم يرجع بعد  
السلام كبروا الباقي وسلموا وصحت لهم فان نقص عدوا هو عن يقول بانها أربع بطلت عليه  
وعليه وبعد الصلاة فان دفن الميت فعلى القبر (ولا ينتظرونه) فان انتظروه فلا حرج

(الاولى فقط) وهو خلاف الاولى فيما عداها وبقف المصل الذي كثر عند وسط الركعة من تكبيرة الاولى والثانية والالتفات الى كسر ذلك وأما المأموم فعلى ما تقدم في صلاة الجماعة (والابتداء) أي بعد كل تكبيرة بالحمد والصلاة على النبي (الدعاء لليت) أي ولوليس بوق ان تركت ولا والى التكبير فهو تركن حتى من المأموم وليس كالفاتحة يحملها الامام عنه لان المقصود تكبير الدعاء لليت (بائر) أي عقب كل تكبيرة ولو (٧٥) الرابعة وقيل لا يدعوا بعدها (بأي دعاء)

وبكني اللهم اغفر له عقب كل تكبيرة أو اللهم اغفر لها ان كانت أنني ويقول في الطفل اللهم اجعل له سلفا وخرا (ومن يليه) أي نداء بالقددي به (يسمع نفسه فقط) أي نداء فان أسمع من يليه كان خلاف الاولى والفد كالمأموم (ولا يراد الخ) أي ولو سمع سلامه وقيل ان سمعه رد ولكن المنة - الاول فلا يقاس على سلام الفرض العيني (في الزكاة) وحكمة مشروعتها الرفق بالمساكين وتطهير الاموال قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة (المسلم) المعتمد أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة (صغيرا) وخطابه بها خطاب وضع لا تكليف ومثله الجنون وخطاب الوضع هو كلام الله

في التكبيرة الأولى فقط والابتداء بالحمد لله الرابع الدعاء لليت بائر كل تكبيرة بأي دعاء يسر ولا يستحب دعاء مخصوص الخامس السلام ويسلم الامام واحدة عن يمينه يسمع نفسه ومن يليه ويسلم المأموم واحدة يسمع نفسه فقط ولا يراد على

### باب الثالث في الزكاة

وهي عبارة عن مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قَدْرًا مخصوصا في زمن مخصوص يُصرف في جهات مخصوصة تجب على الحر المسلم ذكرًا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا عاقلا أو غيره فنصاب الذهب عشرون دينارا ونصاب

المتعلق بكون الشيء شيئا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا والذي يتولى انراجهما عن الصبي والجنون وليهما وان لم يشهد صدق ان كان مأموئا ولا يعمل بعذبه الوصي لا يجزى به أبي الطفل لا تنقل المال عنه فان كان الحالك حنفيا يرى عدم وجوبها على الصبي فلا يخرجها الوصي عنه (عشرون دينارا) أي شرعية وبالمصري نحو ثلاثة وعشرين دينارا ونصف والديار الشري اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير والدرهم الشرعية أصغر من دراهم مصر فان النصاب بها مائة وخمسة وعشرون درهما ونصف وغن درهم ولا فرق بين كون الذهب أو الفضة

مسكوكا أو غير مسكوك ولو أواني وأما الحللى المباح استعماله فلازكاة فيه ويجمع النصاب من الذهب والفضة ويخرج عن الزائد لان العين لا ونقص فيها كالحبوب ولازكاة في الفلوس النحاس (فائدة جلية) اعلم أن العلامة الذهبى حرر النصاب بالنقد الموجود بمصر سنة ١٢٥٦ فوجد نصاب الذهب من الجنيه المصرى أحد عشر ونصفا وربعاً وثماناً ومن الجنيه الحميدى ثلاثة عشر وربعاً ومن الجنيه الأفرنجى اثني عشر وثماناً ومن البيسوخة عشرة وخمسين ومن المجر خمسة وعشرين وثمانية أنصاع ومن البندق خمسة وعشرين ونصفاً ومن الفندق فى الحمودى القديم سبعة وعشرين وثلاثاً ومن الحديد اثنين وثلاثين ونصفاً وثماناً ومن الفندق فى السلمى أربعة وثلاثين ونصفاً ومن الدبلون ثلاثة ونصفاً وربعاً وثماناً ومن المحبوب السلمى ستة وأربعين وسدساً ومن المحبوب المطفأى تسعة وأربعين وربعاً ومن المحبوب الحمودى ستة وخمسين وربعاً ومن الحمودية القديمة عشرين (٧٦) ومن الحديد ثلاثة وعشرين وربعاً

الورق ما تبادرهم والواجب في ذلك رُبْعُ العُشْرِ إذا بَلَغَ حَوْلًا كَامِلًا وَكَانَ مِلْكًا كَامِلًا (فصل ٤) في زكاة النِّمِّ وهى الإِبِلُ والبقر والغنم معلوفة أو سائمة عاملة أو موهمة ولا تجب في غيرها من الخبيل

ومن الخبيرة الاسلامبولية ثمانية وخمسين ونصف الثمن ومن الخبيرة المصرية مائة وأربعة وثلاثين ومن العدلية القديمة سبعة وستين وثماناً ومن الحميدة ثمانية وستين ونصفاً وثماناً ومن السعدية ثمانية وتسعة وعشرين ومن الطريقة القديمة ثمانية وثلاثة وثمانين

ومن الحديد أربعة وستة وثلاثين ووجد نصاب الفضة من الريال الشيكوسبعة وعشرين ونصفاً ونصف الثمن ومن الريال أبى مدفع خمسة وعشرين ونصفاً وربعاً وثماناً ومن الريال الحميدى ثلاثين وثماناً ومن الريال أبى طاق ستة وعشرين وثلاثين ومن القروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين وثلاثين ومن البشك القديم اثنين وثلاثين وربعاً (ملكاً كاملاً) فلازكاة على المدين والعيد ولا على السيد أيضاً فيما يبدعه لانه لا يملكه الا بعد انتزاعه منه (النم) يفتح النون مأخوذة من لفظ نم التى يجاب بها لان الجواب بها يسر كهذه الاشياء والابل مؤنثة لان اسم الجمع الذى لا واحد له من لفظه اذا كان لما لا يعقل يلزمه التأنيث وتدخلها الهاء اذا صغر نحو أيلة وعنبة وسمع اسكان الباء التخفيف كقوله \* والابل لاتصلح البستان \* وأما البقر فاسم جنس لانه يفرق بينه وبين واحد بالاء وتطلق البقرة على الذكرو الانثى مشتق من البقر وهو الشق يقال بقرت الشىء بقرام باب قتل شقفته لانها تشق الارض بالحرث (والغنم) اسم جمع من الغنمة لما فى الحديث الشاة فى البيت بركة والشاتان بركتان والثلاث ثلاث بركتان (أو سائمة)



والبغال والحبر والريق ولافي المتولد من القطباء  
والغنم وشروط وجوبها أن تكون نصاباً كاملاً  
ملكاً كاملاً حولاً كاملاً مع مجيء الساعي إن كان  
أماً الإبل ففي كل خمس شاة جذعة وهي ما أوفت  
سنة ودخلت في الثانية من الضأن إن كان  
في البلد الضأن والمعز سواء أو الضأن أغلب  
أما إذا كان المعز أغلب فالشاة منه إلى تسع  
فاذا بلغت عشرًا ففيها شاتان إلى أربعة عشر  
فاذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى  
تسعة عشر فاذا بلغت عشرين ففيها أربع  
شياه إلى أربع وعشرين فاذا بلغت خمسًا  
وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض وهي  
التي دخلت في السنة الثانية فإن لم تكن له فابن  
لبون وهو ما دخل في السنة الثالثة فاذا بلغت  
سبًا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فاذا  
بلغت سبًا وأربعين إلى ستين ففيها حقة وهي التي  
دخلت في الرابعة فاذا بلغت إحدى وستين إلى

وحديث في سائمة الغنم الزكاة خرج  
مخرج الغالب فلامعة وم له لان الغلب  
في أنعام أهل الجاز أن تكون سائمة أي  
تأكل من المرعى وقال الشافعي وأبو  
حنيفة لازم كاة في المعلوفة والعاملة (من  
القطباء والغنم) بأن يكون أحد أصوله  
نظيبا والآخر من الغنم ولو قال ولا في  
المتولد من النعم وغيرها لكان أشمل  
وحديث كل ذات رحم فولدها بمنزلتها  
محمول على غير ما جرى مجرى التبعيد كما  
هنا (إن كان) فإن لم يكن هناك ساع من  
طرف الامام يأخذها فميرور الحول (شاة  
جذعة) أي ذكر أو أنثى فالشاء للوحدة  
كأن بقرة لالتأنيث ولودفع بعير أجزأ  
ولا يجزئ بعير عما فيه شاتان (فالشاء  
منه) أي الأغلب ما لم يتطوع بدفع  
الضأن (بنت مخاض) أي التي مخض  
الجنين بطن أمها (فإن لم تكن له) أي  
لم توجد في ماله فابن لبون أي الذي صار  
لأمه ابن بعد ولادة غيره فإن لم يكن عنده  
كف بنت مخاض (حقة) بكسر الحاء  
أي مستحقة العمل عليها وطروق الفحل

(جدعة) وهي التي تجذع أسنانها أي  
تسقطها (وأما البقر) ومنه الجاموس  
وان توجب واحدة من جاموس وبقر  
أخذت من الاكثر وعند التساوي يخير  
الساعي وكذا يقال في المعز والضأن فان  
وجب اثنتان أخذ من كل واحد ان  
تساويا والاقل نصابا وهو غير وقص  
والأخذت من الاكثر ومعنى كونه غير  
وقص أنه موجب للثانية كما أنه ضأنان  
وأربعين معزا أو العكس (تبیع) أي  
يتبع أسه أو أن قرنيه يتبعان أذنيه  
فيساويانهما (أو جدعة) والاثني أفضل  
ولا يجبر ربهما على دفعهما (وهو) أي  
الجذع من الغنم ما أو في سنة أي ودخل  
في الثانية (كرائم الاموال) أي خيارها  
لما فيه من الضرر على أربابها وفي أخذ  
شرارها ضرر على الفقراء والسخلة هي  
ولاد الغنم ساعة وضعها والمراد أن ما لم  
يبلغ السن المعتبر فيه لا يجزئ والمراد  
بالتيس ذكر المعز الصغير الذي ليس معدا  
للقضاب وتعد الشرار على أرباب الغنم  
ولا يأخذها الساعي إلا أن يرى في أخذ  
العبيبة غير الصغيرة مصلحة للفقراء كسمنها  
ويجزئ أخذ الثمن عنها عينا من ربهما  
مع الكراهة وكذا عن الحرث الا فيما  
يتعين من زيته أو حبه

خمس وسبعين ففيها جدعة وهي التي دخلت في  
الخامسة فاذا بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها  
بنتالبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين  
ومائة ففيها حقتان فان زادت على ذلك تغير الواجب  
ففي كل أربعين بنتالبون وفي كل خمس حقة  
وأما البقر ففي كل ثلاثين منها تبیع جدع أو جدعة  
وهو ما أو في سنتين وفي أربعين مسنة لا تؤخذ الا  
أنثى وهي الموقية ثلاث سنين ثم في الستين تبیعان  
ثم في كل ثلاثين تبیع وفي كل أربعين مسنة  
الى عشرين ومائة فيضير الساعي في أخذ ثلاث  
مسنات أو أربعة أنبغة أو ما الغنم ففي أربعين منها  
شاة جدع أو جدعة من الضأن أو المعز وهو ما أو في  
سنة وفي مائة وحدى وعشرين شاتان وفي  
مائتين وشاة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه  
ثم في كل مائة شاة (تبیه) لا تؤخذ كرائم الاموال  
كالا كولة والقمل وذات اللبن ولا شرارها كالسحلة  
والتيس والمجوز والعوراء (فصل) في زكاة

(وهو) أى الحَرْث عَنِ المَحْرُوثِ دليل قوله المَقَاتِلُ مِنَ القُوَّةِ وهو ما تقوم به البنية وقوله  
المُخَذَّلُ العَيْشُ غالباً تخرج نحو التين وأعلم أن الأرض الخراجية عند أبى حنيفة لا يجب فيها  
يخرج منها الزكاة وهى فسخة فتقليده أولى من الإصرار على منعها (فى الخنطة) بكسر الخاء أى  
القمم وقوله ونحوها أى عما هو مقتات مدخر كالسلت بضم فسكون وهو الشعر النبوى والدخن  
والذرة والعلس وهو حب طويل باليمن يشبه خلفة الفصح (وفى القطاني) أى السبعة من قطن  
بالمكان أقام به لأقامة غدة منها (٧٩) فى غلاف واحد ودخل تحت الكاف اللوىاء

والترمس والجلبان (والزيتون) ومثله  
السهم والقرطم وحب الفجل الأحمر  
فالحبوب ثمانية عشر والتمر والزبيب  
وقد نظمها العلامة الشيخ عبد الفتاح  
الشرفوبى وبين ما بضم منها للآخر وما  
لا يضم فقال

زكاة الحَرْث فى عشرين صنفاً

عليك بحفظها إذا المعالى

قطاني سبعة عدس وقول

وحص ترمس جلبان تالى

بسيلة لوبيا والكل جنس

هنا والبسيع أجناس غوالى

وقع والشعير كذا السلت

تضم لبعضها فافهم مقالى

وعلس أرز ذرة ودخن

وغر جامع الأصناف حالى

الحَرْثُ وهو المَقَاتِلُ المُخَذَّلُ العَيْشُ غالباً فَجَبَّ الزَّكَاةُ  
فِي الْخَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْأَرْزِ وَنَحْوِهَا وَفِي الْقَطَانِي  
كَالْعَدَسِ وَالْبَسِيلَةِ وَالْقُولِ وَالْحَصِ وَفِي التَّمْرِ  
وَالزَّبِيبِ وَالزَّيْتُونِ وَلَا تَجِبُ فِي الْقَصَبِ وَالْبُقُولِ  
وَالْتِينِ وَالْفَوَاكِهِ كَالْزُّمَانِ وَنِصَابُ الْحَرْثِ خَمْسَةٌ  
أَوْسُقٌ وَهِيَ أَلْفُ رِطْلٍ وَسِتُّ مِائَةٍ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِي  
كُلُّ رِطْلٍ مِائَةُ دُرْهَمٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا  
بِالدِّهْمِ الْمَكِّيِّ وَهُوَ خَمْسُونَ وَخَمْسُ مِائَةٍ مِنَ الشَّعِيرِ  
الْمَتَوَسِّطِ وَإِنْ تَعْتَبَرُ الْأَوْسُقُ بَعْدَ وَضْعِ مَا فِيهَا مِنْ  
الْحَشَفِ وَالرُّطُوبَاتِ وَالْمُخْرَجُ مِنْ زَكَاةِ الْحَرْثِ

زبيب كلها الاضم فيها \* كذات الزيت يا حسن الفعل

هى الزيتون قرطمه وحب \* لفجبل ممسم إذا السكال

(والبقول) جمع بقل وهو كل نبات اخضرت به الأرض (خمس أوسق) والوسق ستون صاعاً  
والصاع أربعة أمداد والمست بالوزن رطل وثلاث بالبغدادى وبالمصرى رطل وسبع وثلاث  
سبع وهو ملء السدين المتوسطتين وقد حررا الأجهورى الخمسة أوسق بالسكيل المصرى  
فوجدناها أربعة أراذب وروية (من الحشف) وهو أردأ التمر فان كان البلم لا يثمر والغنيب

لا يتزب كافي مصرفه بقدر جفافه كغيره فان كان فيه نصاب أخرج من ثمنه ولو بيع يسير  
وكذا زمتون مصر الذي لازيت له فانه يخرج من غنه كالقول الأخضر والحصى الأخضر وانا  
أخرج عن هذين حبا جافا جزأ وأما الذي يجف فيستعين الحب ولو أكل أخضر (الآية) أى اقرأ  
الآية والواو فيها بمعنى أو فلا يطلب التعميم (لعيشه) (٨٠) أى فى العام فى عطى ما يكفيه

ويكفى عياله وخادمه سنة وان كان أكثر  
من نصاب ولا يعطى ما زاد على كفاية  
سنة ولودون نصاب ولا يجوز إعطاء  
الزكاة لمن يملك ماشية أو نخلا أو أرضا  
أو فضل دار أو كتب غير محتاج إليها بحيث  
لو باعها تكفيه عامه ولا تسقط الزكاة  
عن ربها بإعطائها له وأخذها منه  
وضمن ان فاتت بأكله أو اتلافه كأن  
تلفت بسموى و غر المعطى يتفهم أنه  
فقير (لاشئ له) وأما قوله تعالى أما السفينة  
فكانت لمساكين فهم مساكين المذل  
والفقر لا الاحتياج بدليل وكان وراءهم  
ملك الخ أو أنهم كانوا أجراء فيها (والحرية)  
أى لان العبد غنى بسيد فأن عجز عن  
الانفاذ عليه بيع أو جعل عتقه ويعطى  
الشريف منها حيث منع من بيت المال  
بل هو أولى (وان كان غنيا) أى لانها  
فى الحقيقة أجرة (وهم قوم كفار) وقيل  
مسلمون حشد يشوع بالاسلام يعطون  
ليتمكن من قلوبهم وهو الأرفع

العشر فيما سبق من غير مشقة كماء السماء ونصف  
العشر فيما سبق بالة كالدوايب ﴿فصل﴾ فى  
بيان من تصرف له الزكاة تدفع لأحد الأصناف  
الثمانية المذكورين فى قوله تعالى إنما الصدقات  
للفقراء والمساكين الآية الأول الفقير وهو الذى  
يملك الشئ اليسير الذى لا يكفيه لعيشه وان كان  
يملك نصابا لا يقوم به ولا بيعه فان له أن يأخذ  
الزكاة الثانى المسكين وهو أحوج من الفقير وهو  
الذى لا شئ له بجملة ويشتتر فيه وفى الفقير الاسلام  
والحرية الثالث العامل على الزكاة كالساعى وان  
كان غنيا الرابع الموقفة قلوبهم وهم قوم كفار  
يعطون ترغيبا فى الاسلام الخامس الرقاب وهو  
الرقى المؤمن يشتري ويعتق وولاءه للمسلمين

(يشتري) أى يشتريه الامام أو صاحب الزكاة وولاءه للمسلمين فلو مات ولا وارث له أوله وارث  
لا يستغرق المال فالة أو ما تبقى بعد الوارث لبيت المال (من استدان) أى تداين فى غير سقه  
ولا فساد كزنا وشرب خمر ولعب قمار بل لضرورة معاشه ومعاش عياله فيستدينه منها ولو مات  
حيث لم يكن له مال أصلا أوله مال لاني والأولى إسقاط قوله أو يكون معه مال بازا دينه أى

قد رما عليه لانه في هذا الحالة لا يعطى من حيث كونه غار مابل من حيث الفقر (لغازى).  
وتسترى منها آله حرب ولا تصرف لقاض ولا لامام مسجد ولا لفقهاء الأوصاف الفقر وعن  
الغنى وابن رشد أخذهم مطلقا حيث (٨١) لم يعطوا من بيت المال ولا من الوقف بالأولى.

من الأصناف الثمانية (ابن السبيل)  
أى الطريق (وان لا يحد) أى الغنى  
يلده (عن الورق) المراد به الفضة ولو  
غير مضروبة والعبرة بحساب الصرف.  
وقت الاخراج سواء ساوى صرف دينار  
الزكاة وهو عشرة دراهم أو زاد أو نقص  
ويندرج في الصرف قيمة السكة ولا  
يجوز اخراج غير المسكولة الا اذا لم يوجد  
مسكولة وقيمة الصباغة في النوع المخرج  
أو المخرج عنه لا تعتبر (نية الزكاة) أى  
ولو عند عزلها ولا يشترط إعلام الفقير  
بانها زكاة وقيل لا بد من ذلك فلو أعطى  
من غير اعلام فله أن يقلد من لا يشترط  
ولو بعد الوقوع (وتفرقتها) أى فورا  
ولا يجوز أن يبقى عنده منها جلة حتى اذا  
سأله أحد أعطاه (الذى وجبت فيه)  
وهو موضع المالك والمال فان اختلفا  
اعتبر موضع المالك في العين والتبر  
وموضع المال في الحرث والمأشبة وما  
قارب الموضع الذى وجبت فيه له حكمه  
وهو مادون مسافة القصر فلا بأس  
بنقلها اليه ولو كان في موضع الوجوب

السادس الغارم وهو من استدان في غير سفره  
ولا فساد ولا يحد وفاء أو يكون معه مال بازا عديته  
السابع سبيل الله والمراد به الجهاد دون الحج  
فيدفع للغازى غنيا كان أو فقيرا من الصدقة  
ما ينفعه في غزوه الثامن ابن السبيل وهو المسافر  
الغريب يعطى بثلاثة شروط أن لا يكون مسفرا  
في معصية وأن يكون فقيرا بالموضع الذى هو به  
وان كان غنيا يلبده وأن لا يحد من يسلفه ويصدق  
اذا ادعى أنه ابن سبيل ﴿فصل﴾ يجوز اخراج  
الذهب عن الوريق والورق عن الذهب وتجب نية  
الزكاة وتفرقتها بالموضع الذى وجبت فيه ولا يجوز  
نقلها عنه الا أن يكون موضع آخر به فقراء أشد  
إعدا ما فانه يعطى منها في موضع الوجوب وينقل  
أكثرها لأعدم ﴿فصل﴾ اذا عزل الزكاة عند  
الحول فضاءت لم يضم وان عزلها بعد الحول

(٦ - عزية) من هو أعدم ويعطى من أتى لاجلها ولو من مسافة شهر (الا أن يكون)  
أى يوجد موضع آخر أى على مسافة القصر فأكثره المعتمد أنهم لو نقلت اليه ولو لغير الاعدم  
أجزأت (فضاعت) أى أو تلفت بغير تفرط منه في حفظها مع عدم إمكان الادعاء فان وجدها

بعد الضياع الذي لم يضمن بدلهما فيه لزمه اخراجها ولو كان فقيرا حينئذ (بعد الحول) أى  
 بأيام ضمن لانه أخرها عن وقتها من غير موجب وأما إن كان بعد الحول بيوم ونحوه فلا يضمن  
 وكذا لو قمت يسير كالיום واليومين في الحرث والشجر في العين والماشية (وان عزلها) أى  
 عند الحول أو بعده بنية الزكاة لاقبله (ثم ضاع أصلها) أى المال الذي أدبت عنه أو تلف (قبل  
 اخراج الزكاة) أى وبعد وجوبها عليه وعلم (٨٢) الوارث أن مورثه لم يخرجها (من

رأس ماله) أى قبل قسم الورثة (السرى)  
 أى لما في الحديث صدقة السر تطفئ  
 غضب الرب وأما الزكاة الواجبة  
 فاطهارها أفضل بجميع الفرائض  
 (للاقارب) أى لأنها تكون صدقة  
 وصلة فتوابعها مضاعف وفي الحديث  
 من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ أى  
 يؤخر له في أجله فليصل رحمه وأما الزكاة  
 الواجبة فلا تجزئ أن صرفها لمن تلزمه  
 نفقته وتجزئ لمن لا تلزمه نفقته من  
 الأقارب وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها  
 الفقير زكاتها أو يكره تأويلان وأما  
 عكسه فممنوع قطعا ما لم يكن إعطاء  
 أحدهما إلا خريدا دفعه في دينه فإنه  
 جائز (فرضها) أى أوجبها وفي الحديث  
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا  
 ينادى في جنح مكة ألا إن صدقة الفطر

ضمن وان عزلها ثم ضاع أصلها قبل اخراجها فإنه  
 يدفعها لأقربها ومن مات قبل اخراج الزكاة أو  
 أوصى بها فافهم اتواخذ من رأس ماله ويستحب في  
 صدقة التطوع السر وصرفها للأقارب والجيران  
 وتنا كد في شهر رمضان (فصل) صدقة  
 الفطر واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تجب بأول ليلة عيد الفطر على أحد القولين  
 المشهورين والآخر تجب بطول عجر يوم العيد  
 وفائدة الخلاف تطهر فمين مات أو ولد أو أسلم ونحو  
 ذلك ويجوز اخراجها قبل يوم العيد باليومين  
 والثلاثة ولا تسقط بمضي زمنها ولا تدفع إلا للفقير

واجبة على كل مسلم وكانت المناداة عام الفتح سنة ثمان من الهجرة وقيل غير ذلك فوجبها  
 بالسنة لا بالكاتب وأما قوله تعالى قد أفلمن تركي فعناه تطهر بالآيمان وذكر اسم ربه فصلى  
 الصلوات الخمس على الاظهر (فمين مات) أى بين الوقتين فتجب الزكاة عنه على الاول دون  
 الثاني ومن ولد أو أسلم على العكس (ونحو ذلك) أى كراهة تزوجها أو طلقها بين الوقتين  
 (والثلاثة) الرابع الاقتصار على اليومين (بعضي زمنها) أى وهو موسر ويحرم تأخيرها عن يوم  
 الفطر مع القدرة (الافقير) مراده بما يشمل المسكين بالاولى ولا يعطى منها غيره مما للراءة

دفعها الزوج الفقير يسارة أمر زكاة الفطر فلا تقاس على زكاة الاموال بالنسبة لها ولا يجوز له دفع زكاة لها وان كانت فقيرة لان نفقتها تلزمه (صاع) وهو أربعة أمداد الربع المصري يجزئ عن ثلاثة وتكره الزيادة على الصاع ان أخرجها سنة الزكاة (من غالب قوت الخ) أى فى جميع السنة لا فى خصوص رمضان فان اقتيت بالبدل أكثر من نوع ولم يكن أغلب جاز أن يخرج كل من قوت نفسه (٨٣) ولا يجزئ اخراج قيمتها عينيا ولا عرضيا ويجزئ

اخراج البقيق بربعه (كالاولاد) أى الذى كور حتى يحتلموا قادرين على الكسب والانات حتى يتزوجن ودخل تحت الكاف الوالدان ويخرج عن زوجة أبيه حيث كان فقيرا (كزوجته) أى دخل بها أو أدى الى الدخول ولو طلقها طلاقا رجعيلا بالابتناء ولو حاملا (وخدمها) أى الرقيق لها وان كانت مملوكة أى غنية وكذا خادما الابوين والاولاد الرقيق لامن يخدم بأجرة وان كان يلزمه الانفاق وكذا لا يلزمه زكاة من يعونه بالتزام ولا من جعل طعامه أجرة ويعتبره مذهب الزوج فى اخراجه عن زوجته (احترازا من الكافر) المعتمد خطابه بفروع الشريعة لكنها لا تنص الا بالاسلام (صاع) أى أو بعضه فانه لو فضل بعض الصاع لزمه اخراجه ومن أيسر بعد مضي زمنها لا تجب عليه (فى الصوم) فرض فى

حُرْمَتِهِ وهى صاع من غالب قوت أهل البلد على المسلم الحر المكلف الموسر عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين خاصة بالقرابة كالأولاد وبالرق كالعبيد وبغيرهما كالزوجة وخداميها وان كانت مملوكة وقولنا على المسلم الخ احتراز من الكافر والرقيق والمُعسر فانها لا تجب عليهم والمُعسر هو الذى لا يقض له عن قوت يومه صاع ولا يجتمع

### بُسْفَهُ لِيَاه ﴿الباب الرابع فى الصوم﴾

وهو الامسالك عن شهوات البطن والفرج يوما كاملا بنية التقرب الى الله تعالى فى غير زمن الحيض والنفاس وأيام الاعياد والصوم ثلاثة أركان الأول

السنة الثانية من الهجرة ويكنى فى مدحه ما ورد فى الحديث القدسي كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وأنا أجرى به (نية التقرب) بيان للوجه الاكمل والافال شرط نية الفعل (الأعياد) جمع نظر الى ثانی التخرؤثائه (أركان) أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء لان هذه الثلاثة شروط صحة ورابعها الاسلام وشرطا الوجوب البالغ واطاقة الصوم وشروط الوجوب والصحة مع العقل والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول شهر الصوم فى رمضان

(كالمجامع) أي مغيب حشفة بالغ لا غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطأاته البالغة ما لم يحصل منها شيء فعلها القضاء والكفارة أو مذى فعلها القضاء (واخراج الخ) احتقر بذلك عن الاحتلام والمذى والمذى المستكح الذي يأتي كل يوم مرة والتي والغالب فلا قضاء ما لم يرجع منه شيء غلبة فان رجع عمد الجوف فاقضاء والكفارة وان تعدا التي فاقضاء وان لم يرجع منه شيء فان رجع ولو غلبة فالكفارة (٨٤) (وابصال) أراد به الوصول ولو نسيانا

(أو غيرهما) أي كدهن (إلى الخلق) أي وان لم يصل إلى المعدة حيث كان ما تعاو لورده وأما لورده غير الماتع قبل وصوله للمعدة فلا شيء عليه ومثل الماتع الدخان المكيف كدخان القدر أو دخان الخور لا دخان الخطب (والاذن) أي كصب دواء فيها ولا شيء في نكسها ويفطر به عند الشافعي إذا كان ذا كرا مختارا غير جاهل ولم يعد العين من المنافذ فلا يفطر بالكحل عنده ولو علم الوصول منها للخلق وأما عندنا فان علم أنه لا يصل إلى الخلق جاز ولا فالقضاء ولو في حالة النسيك فإذا اكحل ليلًا ثم رأى أثره في حلقه صباحا فلا شيء عليه لانه غاص في الرأس فهو بمنزلة ما يتعذر منها إلى البدن ومن هذا القبيل لو جامع ليلًا وزل منه بعد الفجر لا شيء عليه (معينة) فلو شك هل نوى القضاء أو

الامساك عن المفطرات كالمجامع وإخراج المني والمذى والتي وما يصل إلّا كل والشرب أو غيرهما إلى الخلق من القيم والأنف والأذن والعين الثاني النية فلا يصح صوم يومه من قرصاً أو نفلاً ويُسْتَرْطُ فيها أن تكون معينة بأن ينوي أداءه فرض رمضان مثلاً معينة فلا تصح نهاراً جازمة فالنية المترددة باطلة فمن نوى ليلة الشك صيام غدٍ إن كان من رمضان لم يجزه الثالث زمن الصوم وهو من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس في غير أيام الحيض والنفس وبوم الفطر وبوم التحريم واليومين بعده لغير المتنع (فصل) يستحب تقديم الفطر وتأخير السحور وكف اللسان

التذكرة ولم يجز عن واحد منهما (معينة) أي ولو حكما فيشمل المقارنة للفجر وفي الحديث من لم يبيت الصيام فلا صيام له وهو نكرة في سياق النفي ثم ونكتي نية واحدتها يجب تباعه كرمضان والأفضل التبيت لكل ليلة ويجب تجديدها لما يأتي إن انقطع التابع بمرض ونحوه (لغير المتنع) أي والقارن وكل من لزمه نقص في حج ولم يجده يافاته بصومه ما أو إلى رابع النحر ولا ينعقد صومه ما لآخرهما أو ينعقد الرابع قضاء أو نذر انظر الذات العبادية (تقديم الفطر)



أي بشئ خفيف على صلاة الغرض وفي الحديث لا تزال أمتي يجدهم يحملوا الفطر وأخروا  
 السحور وقد كان النبي يفطر على رطبات فإن لم يجد فتمرات فإن لم يجد حساسات من ماء  
 ويقول عند فطره اللهم لك صمت على رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وهو تعليم  
 للامة وفي الحديث إن للصائم دعوة مستجابة قيل هي بين رفع اللقمة ووضعها في فيه وإنما استحب  
 الفطر على الحلوة رتما زاغ من البصر بالصوم (وتأخير السحور) أي لو فت لا يشك فيه وقد  
 كان بين سحور النبي والأذان مقدار (٨٥) قراءة خمسين آية ويستحب أصل السحور

وللاجهوري

قد جاء لاحساب في أكل السحور

كذامع الاخوان أو أكل الفطور  
 (عن الهذيان) أي الكلام الذي لا فائدة  
 فيه كان خفياً أم لا فهو أعم مما بعده  
 والمراد تأكد ذلك في رمضان ويجب  
 الكف عن الفحش من القول المحرم  
 (بالرطب) ويكرهه فان تحلل منه شئ  
 وابتلعه غلبه فالقضاء وعدمه فالكفارة  
 وكذا ما المضمضة والاستنشاق فيلزم  
 أن لا يبلغ ريقه حتى يزول طعم الماء فان  
 نزل من فم دم مجبه حتى يبيض ريقه

عن الهذيان والفحش من القول وترك السواك  
 بالرطب وترك المبالغة في المضمضة والاستنشاق  
 وصوم يوم عرفة لغير الحاج ويوم ناسوءاء  
 وعاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر ولا تختص  
 بالأيام البيض ولا يكره صوم يوم الجمعة منفرداً  
 ويكره ذوق الملح ونحوه ومقدمات الجماع كالقبلة  
 والمباشرة والتفكير والنظر المستدام والملاعبة إن  
 علمت السلامة والأقهرم عليه ذلك ولا يفطر

والأقضى الآن يلزم ويشق فعفو (يوم عرفة) أي لما في الحديث صوم يوم عرفة أحسن  
 على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ومعنى أحسن على الله أخر عنده ويكره  
 صومه للحاج لئلا يضعفه عن الوقوف وورد أن صوم يوم عاشوراء يكفر السنة التي قبله ويستحب  
 التسعة فيه لخبر من وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته (البيض) أي التي  
 ابيضت ليلها بالقر وهي الثالث عشر وتاليه (ولا يكره) بل يندب (ذوق الملح) ظاهره ولو كان  
 صانعاً وهذا بخلاف غالب دقيق أو حبس لصانعه فإنه لا كراهة فيه ولا قضاء لأن ما هنا تعاطى  
 المانع مختاراً أو أذاً فيحصل غايته ويكره مضغ عرو ونحوه ليطعمه صبيلاً (ومجه) أي أن وقع وزل  
 فان ابتلع منه شيئاً غلبه فالقضاء وعدمه فالكفارة (كالقبلة) أي اللوداع أو رجة فلا كراهة  
 والمباشرة كذلك ويكره النظر ولو غير مستدام (إن علمت السلامة) أي من خروج منى أو منى

أولفت ظنا قويا (ولا يفطر الخ) أي يحرم عليه. وحديث الصائم المتطوع أمير نفسه محمول عندنا على مريد الصوم (العزيمة) أي يعزمها عليه شخص أو غيرها كجرح شهوته هو للطعام (حنت) بالبناء للجهول أي الحالف وكذا إن حلف هو على نفسه بالفطرق أنه يحرم عليه ويحنت نفسه ما لم يعلم أن قلبه أو قلب الحالف متعلق بالزوجة المحلوف بطلاقها أو الأمة المحلوف بعقدها أو يخشى أن لا يتركها إن حنت (٨٦) فالوجه أنه يفطر ولا حرمة ولا قضاء

لان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (الآن يكون) أي الأمر له بالفطر أحد والديه ذنبه لا الحد ولا الخلة ومثل الوالد السيد في عبده والشيخ يشمل شيخ العلم فيفطر وإن لم يحلف أحد منهم ولا قضاء عليه وقضى في النفل بالمد الحرام والجاهل كالعامد وأما الناسي فيجب عليه الإمساك ولا يقضى (وجب عليه قضاؤه) أي ويجب الإمساك ولو أفطر عمدا لحرمة الزمان بتعيينه للصوم وكذا لو أفطر عمدا أو ناسيا في نذر معين ولا يجب إمساك على من أفطر في قضاء رمضان أو في نذر مضمون أو كفارة عين لوجوب القضاء عليه (وتجب عليه الكفارة) وهي خاصة بفطره رمضان الحاضر إن كان منتهكا لحرمة الشهر غير متأول تأويلا قريبا وهو المستند لأمر موجود

الصائم المتطوع لعزيمة أو غيرها وإن حلف عليه بالطلاق الثلاث أو العتق حنت الآن يكون أحد والديه أو شيخه فانه يطبعه إذا كان على وجه الرأفة لادامة صومه ومن أفطر في نهار رمضان عمدا أو سهوا وجب عليه قضاؤه وبأنه إن كان عمدا وتجب عليه الكفارة بأحد ثلاثة أشياء على التخيير وهي إمّا إطعام ستين مسكينا كل واحد مد بمده صلى الله عليه وسلم وهو أفضل أو صيام شهرين متتابعين أو عتق رقبة مؤمنة كاملة غير مملوكة سليمة لا تستحق بوجه

### باب الخامس في الاعتكاف

كن احتمم فأفطر مستند الظاهر حديث أفطر الحاجم والمحتمم أو سافر دون مسافة القصر أو لم يغتسل إلا بعد الفجر ولا كفارة فيما يصل للحلق فقط من القم ولا فيما يصل للجوف من غير القم ولا كفارة عند الشافعية في غير الجماع وهي فسحة (أما اطعام) أي عتق ستين مسكينا أي محتاجا فيشمل الفقير وتقدم أن المثلء اليدين المتوسطين (وهو) أي الاطعام (كامله) أي في الرق لا بمعضة (غير مملوكة) كأن يعتق نصف رقبة وبصوم شهر أمثلا (سليمة) أي من عيب يمنع الاجزاء كالعمى (لا تستحق) أي لأحد (وحقيقته) أي شرعا وأما لغة فهو لزوم الشيء

واعتكف وانعكف بمعنى واحد (البث) أى المكث (على وجه مخصوص) هو كونه صائما  
ذاكرا إلى آخر ما سيذكره (يوم وليلة) (٨٧) فان نذر بعض يوم أو بعض ليلة فلا يلزمه

شيء الآن بقصد الجوار أى مجاورة  
المسجد فيلزمه لانه من نوافل الخير  
المستحبة أيضا (فبصح من المرأة الخ)  
وتتوقف الصحة على اذن الزوج والسيد  
(فلا يصح في غيره) أى ولو في مسجد  
بيت لامرأة (الاستمرار) وله الفصل بنوم  
أو راحة ليزداد نشاطه (وهو الصلاة)  
أى وأفضله الصلاة الخ فالركن إنما  
هو مطلق العبادة (كالاشتغال) أى  
الكثير بالعلم غير العيني وأما العيني  
فيفعله وإنما كرهنا غير العيني مع أن  
طلب العلم أفضل من صلاة النافلة لأن  
المطلوب بالاعتكاف رياضة النفس  
وخلوصها من صفاتها المذمومة وهذا  
لا يحصل غالبا بالعلم لارتفاع نفس صاحبه  
الغير المتريض نعم قراءة الأحاديث تنور  
القلوب وقد قال السوطي فى ألفيته  
وهل ثواب قارئ الأخبار

كقارئ القرآن خلف جارى

(من القرآن) وأولى من غيره ما لم تكن  
الكفاية معاشه (وان يكون اماما راتبا)  
ضعيف (وان يرقى الخ) أى للتأذين (وان  
يعزى) أى أو يصلى على جنازة ولو

وحقيقته البث فى المسجد للعبادة على وجه  
مخصوص وأقله يوم وليلة وأكمله عشرة أيام وهو  
من نوافل الخير وله أركان أربعة الأول المعتكف  
وهو كل مسلم متميز فيصح من المرأة والصبي والرفيق  
الثاني الصوم فلا يصح بدونه الثالث المعتكف  
فيه وهو المسجد فلا يصح في غيره الرابع الاستمرار  
على عمل مخصوص من العبادة وهو الصلاة وقراءة  
القرآن وذكر الله تعالى ويكره له أن يفعل غير هذه  
الثلاثة مما هو عبادة كالاشتغال بالعلم وكتابة  
الكثير من القرآن وأن يكون اماما راتبا وأن يرقى  
على سطح أو منارة وأن يعزى أو يهتف وأن  
يعتكف غير مكنتي ويستحب الاعتكاف بمرضان  
وبتاكذ بالعشر الأخير منه (فصل) يبطل  
الاعتكاف بفعل الكافر كالزنا وشرب الخمر  
والكذب والتدليس وبالجماع ومقتاتة كالقبلة

لاصقت الآن تتعين عليه (غير مكنتي) أى مما يحتاج له من الزاد واللباس وله حينئذ الخروج  
لحاجته ان لم يمكن استنابة غيره ونذب من أقرب سوق للمسجد (بالعشر الأخير) أى لخواطبة  
النبي على ذلك واليلة القدر الغالبة به خبر التمسوها فى العشر الأواخر من رمضان (والكذب)

أى الذى يترتب عليه مفسدة (و بالحيفض) المذهب أنها تخرج وعليها حرمة الاعتكاف ثم تعود بعد زوال المانع (والشرب) الواجب أى (لغير معيشة) أى شرا معا يتقوت به أو سؤال أحد قوتاً لا لتكسبه (حاجة الانسان) أى من بول أو غائط أو اغتسال من جنابة أو غسل ثوب تنجس أو نحو ذلك (فى الحج) يفتح الحاء وكسرها (وهو واجب) أى على الفور على الراجح عند القدرة (فى العمرة) أى مما زاد عليها مندوب وفى الحديث الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة (على الحرة) فلا يجب على العبد ولو فيه شائبة حرية (المكلف) (٨٨) فلا يجب على مجنون ولا صبي

ولو مرهما ولا يقع فرضا منهما أو ما غير المستطیع فانه اذا تكلف المشقة وقع فرضا والاستطاعة إمكان الوصول بلا مشقة عظمت وبأمن على نفس ومال ولا عبرة بطلاق مشقة ويحصل الاستطاعة بما يباع على المفلس من ربايع وما شية وكتب علم ولو محتاجا إليها ولو صار بعد ذلك فقيرا وبتر له ولده للصداقة ان لم تجش هلاكا أو شديد أذى لا بدین لا يقدر على وفائه (أركان) الركن والقرض فى هذا السلب بما توقف عليه الحج والواجب ما يجبر بالدم (وذو القعدة) بفتح القاف أشهر من كسرها وذو الحجة بكسر الحاء أشهر من فتحها وغلب اللبائى العشر على شهر الحجة فذكره ولو أحرّم قبل شوال كره وانعقد كما يكره قبل الميقات المكافى للقيم

لئلا أو نهأ راعى وجه الشهوة وبالحيفض وبالأكل والشرب نهأ راعى بالخروج من المسجد لغير مبيشة أو لغير حاجة الانسان

### باب السادس فى الحج

وهو واجب فى العمرة على الحر المكلف المستطیع ولا يصح الأمن مسلم وله أربعة أركان الاول الاحرام برمن مخصوص وهو سؤال وذو القعدة وذو الحجة ومكان مخصوص وهو مكة للقيم بها وقت الاحرام وذو الحليفة لمن توجه من المدينة والحقيقة لمن توجه من مصر والشام والمغرب

بها أى ولو اقامة لا تقطع حكم السفر فلا يشترط أن يكون من أهلها ويندب أن يحرم من جوف المسجد ما لم يكن قارنا فلا بد من جمعه بين الحل والحرم وإذا أحرّم من الحرم صغ ولا يعتد بفعل ركن إلا بعد خروجه للحل ومنه عرفه (وذو الحليفة) تصغر حلقة ماء لبني جشم على ستة أميال من المدينة (لمن توجه من المدينة) أى ومن وراءها عند المروار والمهاذاة وروى أن الحجر الأسود كان نوره متصلا بهذه المواقيت فنع الشارع مجاوزتها بالأحرام تعظيما ويلزم التجاوز دم (والحقيقة) قرية خربت قريبة من رابغ ولا يكره الاحرام من رابغ على المعتمد لاتصالها بها (والقرب)

أى وبلاد التكرور والروم (ويلم) جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (من اليمن) أى والهند (وذات عرق) قرية خزيت وبني عليه قرن وهو لاهل نجد اليمن ونجد الحجاز (مقرونة بقول) أى كالتلبية أو قوله أحرمت بحج أو عمرة أو بهما (أو فعل) أى كأنه وجه للتبني والاستواء على الدابة للراكب والمعمد كفاية التنية من غير اقتران بهما (للحرم) أى مرید الاحرام لان ازالة الشعث أى أوساخ البدن تكون قبله وبين ما زال من الشعث بقوله بقلم أطافه وازالة ما على بدنه من شعر الخافى (٨٩) العانة وتنف الأبط وقص الشارب والأولى إبقاء

الرأس بلا حلق (الفسل) ولادم في تركه وأما الفسل لدخول مكة وللوقوف فكل منهما مستحب ولا تفعل الحائض ولا النفساء الذى للدخول لانه فى الحقيقة للطواف وهما ممنوعتان من المسجد (فى رداء الخ) يعنى أن خصوصية ما ذكر سنة وأما أصل التجرد من الخيط والمحيط فواجب بأتم تركه لغرض عذرو الذى اعتمده الامير أن هذه الهيئة مندوبة (فى رداء) أى يلقيسه على منكبيه وازار بأترابه ويرشقه فى وسطه كما يفعل فى الحمام ولا يربطه بنفسه ولا يحزام عليه فان فعل أفقدى ولا فدية فى شد حزام فيه النقطة على جلده لاعلى الازار ولو ارتدى أو اثترز بثوب محيط ولم يلبسه جازوا المراد بالنعيلين

وَلَمَّا لَمْ يَوْجِهْ مِنَ الْيَمِينِ وَذَاتُ عَرْقٍ لَمْ يَوْجِهْ مِنْ فَارَسَ وَخُرَّاسَانَ وَلَا يَتَعَقَّدُ الْأَبْيَسَةَ مَقْرُونَةٌ بِقَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَجْرِمْ إِزَالَةُ شَعْنِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِقَلَمٍ أَطَافَهُ وَازَالَهَ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ شَعْرِ وَسُنُّ الْأَحْرَامِ أَرْبَعَةُ الْفُسْلِ مُتَصِلَةٌ بِهِ وَالتَّجْرُدُ مِنَ الْخَيْطِ فِي رِدَاءِ وَإِزَارٍ وَنَعْلَيْنِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ وَالتَّلْبِيَةُ وَهِيَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لِأَشْرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ أَنْ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لِأَشْرِيكَ لَكَ وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةُ حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ فَإِذَا طَافَ وَسَعَى عَادَ دَهَارًا وَاحٍ مُصَلًّى عِرْقَةً وَأَوْجِهَ الْأَحْرَامَ أَرْبَعَةً

الحدوة التى لا كعب لها ولها سريين الامابع (وصلاة ركعتين) أى بوقت جواز والأحرم وتر كهما وإن أدت السنة بفرض ولادم في تركهما وقت الجواز (والتلبية) أى اتصالها بالاحرام والانفسي واجبة فان أخرها عن الاحرام وطلال لزمه دم لتركها (لبيك) أى أجبتك يا الله اجابة بعد اجابة فان الله أمر الخليل بعد نبائه البيت أن يؤذن فى الناس بالحج فاجابوه من أصلاب الرجال وأرحام النساء (ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف ويجوز فتحها على التعليل وينبغى التوسط فى ذكر التلبية وفى رفع الصوت بها والمرأة تسمع نفسها فقط (فاذا طاف) أى طواف القدوم (عاودها) أى وجوباً فى الجملة فان لم يعاودها أصلاً قدم (أربعة) أى بأفراد

وقرآن وتنع وإرداف الحج على العمرة وهو أحد وجهي القرآن وعدهما عانظرا لتمييزه شبهة عن  
هبة أحكامهم بما عاينوا في الأقران في الفضل القرآن لأن القارن في عمله كأنفراد لا تدراج أفعال  
العمرة في أفعال الحج ويلزمه هدى كالتنع وهو المحرم بالعمرة في أشهر الحج (الرجل) المراد به  
الذكر مطلقا ويجرد الصبي وليه (من الحر والبرد) (٩٠) أي انقائهم ما وله أن يستظل

بالحففة والخيمة لبس الخاتم) أي ولو ما دونها  
فيه لانه محيط بالعضو وفيه الفدية  
ولم تأتلبه (وأحرام المرأة) أي ولو صغيرة  
فتلبس الخيط والمحيط والخفين (ولها  
أن تسدل) بضم الدال من باب قتل أي  
ترخي ثوبا ويجب عليها ذلك ان كانت  
مختصة الفتنه ولا فدية عليها ما لم تغرز  
بأبرة ونحوها أو تربطه (على المحرم) أي  
رجلا أو امرأه والمراد بالطيب الموث  
وهو ما ظهر ربحه وخفي لونه وتجب الفدية  
باستعماله ولو أزاله سريعا وأما المذكروهو  
ما ظهر لونه وخفي ريحه كالورد والياسمين  
فبكره شمه ولا فدية فيه (ودهن الرأس)  
أي للرجل والمرأه دهن وان لم يكن مطيبا  
وفيه الفدية (وتقليم ظفر) أي من رجل  
أو امرأة أو بانه شعر كذا في بخلق أو غيره  
من رأس أو عانة أو غيره ما فان قل ظفرا  
أو قل شعرة أو شعرات لغیر ما طاعة الأذى  
لزمه حفنة من طعام وان كان لا ما طاعة

وأفضلها الأفراد وهو أن يحرم بالحج مفردا ثم أذا  
فرغ من أفعال الحج يُسْنُّ له أن يحرم بعمره وأحرام  
الرجل في وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما  
يعد ساترا كالعمامة والخرقه وكل ما ينتفع به من  
الحز والبرد ويحرم عليه لبس الخاتم وأحرام المرأة في  
وجهها وكفها فقط ولها أن تسدل على وجهها  
ثوبا لأجل الستر ولا تغرز بأبرة ونحوها ويحرم  
على المحرم مس طيب يعلق بالجسد والثوب كالسك  
والعنبر ودهن الرأس وتقليم ظفر بانه شعر والجماع  
ومقدماته ويفسد الحج بالجماع إن وقع قبل الوقوف  
أو بعده قبل طواف الأفاضة ورمى جمره العقبة  
في يوم النحر أو قبله الركن الثاني الطواف وله

الاذى اقدى وما زاد عن الظفر فيه الفدية مطلقا وكذا ما زاد عن الاثنى عشرة شعرة والقيل  
كالشعر ولا شيء عليه في تساقط شعر لوضوء أو ركوب (ومقدماته) أي ولو علمت السلامة الا  
القبلة تؤدع أو رجة (بالجماع) أي ولو سهوا من غير بالغ ومثل الجماع استدعاء المني وان بنظر  
مستدام أو فكر كذلك وأما بنظر أو فكر غير مستدامين فهدى وفي المذى هدى وكذا في القبلة  
ان كانت ببلدة والملاسة التي لم ينشأ عنها مذى لاشي فيها الا أن تكثر فهدى (أو قبله) أي قبل

يوم النحر فان وقع بعد افاضة أو عقبه يوم النحر أو قبلهما بانعد يوم النحر فهدى ويجب اتمام  
المفسدان أدرك الوقوف فان ابتدأ بأحرام جديد ولم يتم لم ينعد وهو باق على إحرامه الأول  
فان فاته الوقوف تحمل بفعل عمرة وجوبا ويقضيه (السلامة الخ) فان أحدث في أثناءه ظهر  
وابتداءه وفي الحديث الطواف كالصلاة الا أن الله أباح فيه الكلام (سبعة أشواط) فان شك بئى  
على الأقل والزيادة بعد تمامه لغو على المعتمد ويشترط الموالاة بين الأشواط فان حصل تفريق  
كثير لم يجز ويستحب الدنو من البيت والنساء يطفن من وراء الرجال ويجوز الطواف من وراء  
زمن وقبة الشراب ولا تضر الحيلولة (٩١) بهما (عن البيت) ومنه الحجر بكسر الحاء

والشاذروان بفتح الذال وكسرها وهو  
البناء المحدود في جدار الكعبة فلا  
يدخل الحجر وهو طائف ولا يميل بشئ من  
بذنه جهة الشاذروان بل يمشى مستقيما  
(عقبه) ويلزم في تركه مادام ان كان  
الطواف واجبا لوجوبه ما فيه على  
الراجح وان كان الوقت غير وقت جواز  
آخرهما اليه فلو طاف بعد صلاة العصر  
آخرهما حتى يصلى المغرب (المشى)  
المعتمد أنه في الطواف الواجب واجب على  
القادر ويلزمه اعادته ما شيا مادام بمكة  
أو قرى بامنها فان تعسر الرجوع فعليه  
دم ولا دم على من حل في الطواف لصعقه

واجباتٌ وَسُنَنٌ وَمَسْتَحَبَاتٌ فَأَلْوَاجِبَاتُ سُنَّةُ  
السلامة من الحدثِ والخبثِ وَسُرُّ الْعَوْرَةِ وَجَعْلُ  
البيتِ عن يساره والطوافُ سبعةَ أشواطٍ داخلِ  
المسجدِ وخروجُ جميعِ البدنِ عن البيتِ وصلاةُ  
ركعتينِ عقبه ومَسْنُونَانِ تحسَهُ المشى وتقبيلُ الحجرِ  
الاسودِ ففيه في الشوطِ الأولِ إن قَدَّرَ وَلَمْ يَسْلُ الركنِ  
اليماني في أولِ شوطٍ والدعاءُ والصلاةُ على النبي صلى  
الله عليه وسلم والرَّمْلُ للرجلِ في الأشواطِ الثلاثةِ

(وتقبيل الحجر) أى اقتداء بالنبي وقد ورد أنه يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق أى طلق يشهد لمن  
قبله يوم القيامة وقد نزل من الجنة أبيض وأمسودته خطا يابى آدم الكفار (بقية) أى فقه  
ان قدر والامسه بيده اليماني ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يعود كذلك ان لم يقدر باليد فان  
عجز كبر ومضى بغير إشارة اليه ويكبر بعد تقبيله بقية أو وضع يده أو العود وهذه المراتب تجري  
في غير الشوط الأول فانه يندب تقبيله بعد الأول في كل شوط (الركن اليماني) أى الذى يعقبه  
الحجر الاسود في الطواف والمسلم يكون باليد ان قدر وضعها على فيه من غير تقبيل والا كبر  
ومضى ويندب باقى الأشواط ويكره من الركنين الباقيين لان الحجر من البيت فليسار كركن  
حقيقة (والدعاء) أى باى دعاء يسرو يستحب الأسرار به وبالصلاة على النبي والذكر

كالبقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (والرمل للرجال) أى ويكره للنساء ويرمل حامل المريض وسببه قول الكفار في عمرة القضاء سنة تسع إن محمداً وأصحابه وهنتهم حتى يثرب فهو عازال سببه وبني حكمه (ترك الكثير) ظاهره أن القليل لا يكره وسيأتي له ما يفيد كراهته حيث أطلق وهو الظاهر لعدم وروده وهذا ما لم يكن فيه دعاء كقولهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآية والاندب (٩٣) (وترك الكلام) ويكره الكثير منه (وانشاد

الشعر) أى الاما خف كالبتين اذا اشتغلا على وعظ ويكره البيع والشراء فيه واختلاط الرجال بالنساء (ببدأ) أى وجوباً بالصفا ويختتم بالمروة فان بدأ بهالم يحسب الشوط الاول وأتى بيده فان لم يأت به حتى طال بطل سعيه ويرجع اليه ولو لم يده ويسن أن يستلم الحجر الأسود فقط بعد ركعتي الطواف وقبل الخروج السعي ويندب الخروج من باب الصفا بعد أن يمر زمزم وهو يشرب منها ندياً لما في الحديث ما زمزم لم يشرب له (وبعد البدء الخ) أى فيكون وقوفه على الصفا أربعاً وعلى المروة أربعاً (ولا يشترط الخ) بل يصح بعد طواف نفل ولكن لا بد من إعادته بعد طواف القدوم أو الافاضة فان لم يعده حتى رجع لبلده أو بعد عن مكة فعليه دم ويسن اتصال

الأول في طواف القدوم وهو فوق المنى ودون الجري ومسجباته كثيرة منها ترك الكثير من قوافه القرآن وترك الكلام وإنشاد الشعر وترك شرب الماء إلا لعطش وليكثر الغريب من الطواف فانه أفضل في حقه من الركوع ويستحب لمن جلس في المسجد أن يتوجه الى الكعبة ويكره القراءة والتلبية فيه الركن الثالث السعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة وبعده البدء شوطاً والرجعة شوطاً ولا يصح الابتداء شوطاً ولا يشترط أن يكون الطواف واجبا ويستحب فيه شروط الصلاة غير الاستقبال والمكث

السعي بالطواف على المعقد فان فرق بينهما تفرقاً فاحشاً أعاد الطواف والسعي فان خرج من مكة أهدي وأجرأ ويشترط اتصال الأشواط ببعضها فان فرق وطال ابتدأ من أوله وهل يتبدى الطواف الذي قبله أو لا قولان ولا يقطع له إقامة صلاة بالمسجد لانه خارج بخلاف الطواف ما لم يضق الوقت الضروري والاصلى وبني على ما فعله (ويستحب الخ) فلما انتقض وضوءه أو تذكر حدثاً أو أصابه حقن استحبه له أن شوضاً وبني ليسارة الوضوء (والمكث) أى الوقوف على أعلاهما أو ما مطلق الرقي فسنة وهذا للرجال وأما النساء فيقفن أسفل ان لم يكن



على الصفا والمروة والدعاء عليهما وليس في ذلك  
 حَدٌّ وَلِحَذَرٍ مَعَايِفُهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْجَرِيِّ مِنْ  
 الصفا إلى المروة وإنما يسرع الرجل دون  
 المرأة بين الميئين الأخضرين ولورمل في  
 جميع سعيه أجزاء وقد أساء وكذا لو لم يرمل  
 بالكعبة الركن الرابع الوقوف بعرفة ساعة من  
 ليلة النحر والوقوف راكبا أفضل إلا أن يكون بدايته  
 عند القيام أفضل من الجلوس ولا يجلس  
 إلا لتعب والوقوف نهرا مع الإمام واجب يجزئ  
 بالدم إذا تركه فصل في العمره سنة في العمره  
 وأركانها أركان الحج ماعدا الوقوف ولها ميقانان  
 مكائى وهو ميقان الحج إلا في حق من هو عكة فانه  
 يحرم من الحل والأفضل أن يحرم من الجعرانة  
 وزمانى وهو جميع أيام السنة وصفا لأحرامها  
 من استحباب الغسل والتنظيف وما يلبسه

المكان خالي من الرجال (والدعاء عليهما) اعلم أن الدعاء عندهما سنة رقي أولم يرق وأما  
 عليهما فندوب بغن دعا عليهما فقد أتى بسنة ومن دواب (يسرع الرجل) أى استقانا ويكره  
 للمرأة والاسراع في الذهاب إلى المروة فقط (٩٣)

(بين الميئين) أى العمودين اللذين في  
 جدار المسجد الحرام على يسار الذاهب  
 إلى المروة (وقد أساء) أى فعل مكرها  
 (وكذا لو لم يرمل) أى لادم عليه  
 لأنه سنة خفيفة كالرمل في الطواف  
 (الوقوف) أى الاستقرار ولورا كبا  
 ولو لم يعلم أنها عرفة وأما المرو فيمكن  
 أن نوى الوقوف وعلم أنها عرفة وعليه  
 دم ترك الطمأنينة وعرفة كلها موقف  
 ويندب الوقوف أسفل جبل الرحمة  
 (ساعة) أى قطعة من الزمن لا الساعة  
 الفلكية (من ليلة النحر) أى ولو نام  
 بهما من الغروب أو جن أو سكر بحلال لم  
 يدخله على نفسه (راكبا) ويستثنى هذا  
 من النهى عن اتخاذ ظهور الدواب  
 مساطب لأن فيه تقوية على العبادة  
 ولذا فعله النبي وفي الحديث الدعاء مخ  
 العبادة (والقيام) أى للرجال ويكره  
 للنساء (نهرا) أى من بعد الزوال ومن  
 تركه لعذر لادم عليه وقوله مع الإمام ليس  
 بشرط (في العمره) أى وتندب فيما  
 عداها كل سنة مرة (من هو عكة) أى ولو

من غير أهلها فانه يحرم من الحل لأن كل إحرام لابد فيه من الجمع بين الحل والحرم فلو أحرم من  
 الحرم انعقد وزمه الخروج إلى الحل قبل أن يطوف ويسعى والأعاد هما بعد أن يخرج (من  
 الجعرانة) أى لا عمار النبي منها ويلبها في الفضل التنعيم ثم الحديدية (من استحباب الغسل)

فيه نظر اذا العتد أنه سنة (وغير ذلك) أي من شروط الطواف والسعي وواجبات كل وغيرها (ويكره تكرارها) ويستثنى من تكرر دخوله مكة من موضع يجب عليه فيه الاحرام ودخل قبل أشهر الحج فإنه يطلب بالاحرامهم وقد أجاز (٩٤) بعض الأئمة تكرارها مطلقا (وما

في معناه) أي من استدعائني وأما لو أهدى أو قبل لغير وداع أو رجة فعليه هدى كالحج (أركانها) وأما بعد السعي وقبل الحلاق فعليه عدى (وعزيمته) عطف تفسير لان المراد من النية العزيمة (سنة) أي طريقة فلا منافاة بينه وبين قوله وفضيلة مرغب فيها أي بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري ورجع بسلامه شفاعتي وقوله صلى الله عليه وسلم من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي لانه حي في قبره يدري عن يزوره ويرد عليه السلام (فاذا أنه) أي قصده وقوله غيره أي من أمور الدنيا (فيستطهر) أي يغتسل ندبا وكل من التطيب واللبس مستحب وينبغي أن يحجد التوبة ويعشى على رجليه تأديبا (بدأ بالكوع) أي ركعتين تحية المسجد وكذا يندب لكل داخل مسجد أن يبدأ بالتحية قبل السلام على من كان به لان حق الله مقدم والأولى صلاتهم في الروضة (ولا يلتصق به) أي يكره والأنا هنالك مقصورة تمنع من الدنو

وما يحرم عليه من اللباس والطيب وغير ذلك كالحج ويكره تكرارها في العام الواحد ونفسد بالجماع وما في معناه إذا وقع قبل انقضاء أركانها (خاتمة) إذا خرج الانسان من مكة فلتكن نيته وعزمته زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لانه ياراه صلى الله عليه وسلم سنة يجمع عليها وفضيلة مرغب فيها فاذا أمه الزائر لا يشركه معه غيره لانه عليه الصلاة والسلام متبوع لا تابع ويستحب أن ينزل خارج المدينة فيستطهر ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ثم اذا دخل المسجد بدأ بالكوع ان كان وقت تجوز فيه النافلة ولا بد بالقبور الشريف ولا يلتصق به ويستدبر القبلة ويستقبل القبور الشريف ويقول السلام عليك أيها النبي ورجعة الله وبركاته ثم يتنحى عن يمينه نحو ذراع فيقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق ثم يتنحى الى اليمين

فيكره تقبيلها والطواف بها لان ذلك خلاف الأدب وكذا في كل شريح وقيل لا بأس بالتقبيل لاسيما لمن غلبه الشوق والمحبة (ويستقبل القبور) أي لان ساكنه عليه السلام وسيلتنا ووسيلة آيينا آدم الى الله فلا ينبغي صرف الوجه عنه وليكثر من الصلاة والسلام عليه لانه سمع ويرى في الحديث من صلى على عند قبري سمعته ومن صلى على تابا أي بعيدا

بلغته أى بلغنى صلاته وسلامه الملك الموكل بهما وعند ذلك يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فلان لان الصلاة حقّه فله أن يعطيه من يشاء فيألهما من منقبة عظيمة للصلى ومن أحسن ما يقال  
ياخير من دفنت بالقاع أعظمه \* قطاب من طيبن القاع والأكرم  
نفسى القداء لقبر أنت ساكنه \* فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(أقوله) يا أبابكر اسمع عبد الله ولقب بالصدق لتصديقه النبي في الأسراء والمعراج وغير ذلك حين ترد غيره استغراباً (يا أباحفص) الحفص في اللغة ولد الأسد وإنما كنى النبي عمر بذلك لشدة في الدين ولقب بالفاروق (٩٥) لفرقه بين الحق والباطل (في الاضحية) أى في

الاحكام المتعلقة بها وكذا يقال في الباقي وجعها أصاحى بتشديد الياء ويقال ضحية وجعها ضحياناً (وتاليه) فلا تجزئ في الرابع خلافاً للشافعي (وهى) أى فعلها سنة عنية ولا ينافى ذلك جواز الاشتراك في الأجر لان نية ادخال الغير كفعله عن نفسه ويشترط أن يكون قريباً له أو في حكم القريب كالزوجة وأن يكون في نفقته وسأكنامعه ويسقط طلبها عن أدخلهم معه ولو أغنياء وإن لم يعلمهم بذلك فإن لم توجد الشروط وأدخل فلا تجزئ عن واحد

أَيْضاً تَحْوِذِرُ بِقَوْلِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا حَفْصٍ  
عُمَرُ الْفَارُوقُ وَيُسَلِّمُ كُلُّمَادْخَلٍ وَخَرَجَ

الباب السابع في الاضحية والعقيقة والذبح

أما الأضحية فهي ما يتقرب به كانه من الأنعام يوم الأضحي وتاليه وهى سنة على المستطيع الحر المسلم كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى مقبلاً أو مسافراً غير حاج عني عن نفسه وعن تلزمه نفقته

منهما وأما إذا لم يدخل ربهما مع الغير فإنه يجوز التشرىك مطلقاً فأقرب أم لا وتسقط السنة عنهم ولجها باق على ملك ربهما دون من أشركهم والافضل أن يأكل منها ويتصدق ويهدي (على المستطيع) وهو من لا يحتاج إثمها في عامه من العيد الى مثله ولا يلزمه تسلف لها وتسقط عن الموسر بمعنى زمنها لانها سنة وقد فات زمن اظهارها بخلاف زكاة الفطر فهي واجبة (الحر) فإن أذن السيد لعبده استحبت له (صغيراً) أى ولو يتيماً ويخاطب وليه بفعلها عنه (عني) قيد بذلك نظر اللسان فإن الحاج في ذلك الوقت يكون عني فلا ينافى أنه لا ضحية عليه ولو كان بغيرها ككفائه بديه ولو زوجه بمكة (وعن تلزمه نفقته) أى بقربانه كالاولاد والاباء الفقراء لازوجية فاذا تعددت الاولاد للفقير وزعت عليهم الضحية على قدر اليسار على الصميم

كالنقطة (نحر الامام) أى أو ذبحه بالفعل أو قدره ان لم يفعل فمن كان وقت ذبح الامام غير مخاطب بالفقر مثلاً ثم زال أثناء الايام سنته ومن ولد في أثناءها سنت عنه ولا راي قد رذبحه في غير اليوم الاول واعتشر طها النهار (لم يجزئه) (٩٦) أى وتكون شاة لحم لاضحية لكن

يجزى عليها حكم الضحايا كالتي ظهر بها عيب يمنع الاجزاء فلا يبيعها (امام الصلاة) هو الرابع مالم يبرز العباسى أو نائبه كالباشا والقاضى أضحيته للصلى ويتقى اعتبار امام حارته عند تعدد الأئمة واذا لم يبرز الامام أضحيته للصلى ونحراه من أراد التضحية ثم تبين أنه سبقه الذبح فانما تجزئه على المشهور لانه فعل ما عليه من التحريم (قبل طلوع الشمس) أى أو بعدها وقبل ذبح الامام (ابن سنة) أى يودخل في الثانية دخولا ماولو يوم في الضأن ودخولا بنا كشر في المعز وانما اختلفت اسنان النيايا من هذه الاصناف لاختلافها في قبول الحمل والنزوان وأفضلها الضأن ذكر أو أنثى فخلاً أو خصياً ثم المعز ثم البقر ثم الابل وما ورد من أن لحم البقر داء محمول على البلاد الحارة ثم ان غول كل صنف أفضل من خصيانه مالم يكن الخصى أمين وخصيانه أفضل من اناته واناته أفضل من ذكره ما بعده (نور احدى عينها) وكذا لو ذهب أكثره (مرضايينا)

كلاً ولادوا الآباء الفقراء ووقتها بعد تحريم الامام يوم التحريق ذبح قبله لم يجزئه ومن لا امام لهم فليختر وصلة أقرب الأئمة اليهم وغيره وهل المراد بالامام امام الصلاة أو العباسى قولان ومن ذبح قبل يوم التحريم أو يوم النحر بعد الفجر قبل طلوع الشمس لم يجزئه وأقل ما يجزى في الضحايا من الأسنان الجذع من الضأن والمعز وهو ابن سنة والثنى من البقر وهو ما دخل في السنة الرابعة والثنى من الابل وهو ما دخل في السادسة ويتقى في الضحايا والهدايا العيوب فلا يجزى في الضحايا والهدايا عوراء وهى التى ذهب نور احدى عينها ولا مريضة مرضاً يتأولاً عرجاء عرجاً يتأولاً ولا عفاة وهى التى لا تنهم فيها وقبل هى التى لا تخ في عظامها ولا مشقوقة الأذن إلا أن يكون الشق يسيراً وهو الثلث وكذا قطع الأذن لا يجزى إلا أن يكون يسيراً

وهو ما لا تصرف معه كصرف السليمة فيشمل البشم أى التهمة والجرب السن واذا سقطت الاسنان جمعها الكبير أو انغارأ جزأت ولغيرهما لا تجزى إلا ان كان الساقط أو المكسور سناً واحدة (الآن يكون يسيراً) وهو الثلث أيضاً وتكون النسبة في الشق للطول اذا كان

في العرض وتجزئ صغيرة الاذن ما لم تنصغر جدا بحيث تقبض الحلقة (أكثر الذنوب) غير ظاهر بل ذهاب الثلث كثير وهذا فيما له من الغنم أليس له ذلك كالغنم في بعض البلاد فالمرض ما ينقص الجبال وكذا يقال فيما للحم فيه كذنب الثور (فستحبه) أي مستحب فعلها لاب حرموسر وأريقن باذن سيده ولا تفعل من مال الولد الا ان كان يتيمًا وتسقط عن الموسر بمضى زمنها (التي تذبح) أي أو تحرق فانها تكون بالابل أيضا كالضحية ولكن الغنم أفضل فيعق عن الذكرا والاني بشاة وقد ورد أن النبي عق عن الحسن بكبش وكذا عن الحسين المولود بعده بسنة (يوم سابع الخ) ويلقي يوم الولادة ان كانت بعد الفجر وتتعدد بتعدد المولود وشرطها النهار فلا تجزئ ليلا ولا تفعل قبل (٩٧) السابع ولا بعده على المشهور وان مات يوم

السابع فلا يعق عنه (ما يشترط في الضحية) أي من السن وعدم العيب الذي يمنع الاجزاء أو يأكل منها ويتصدق ويطعم شكرا لله ويندب خلق رأس المولود يوم السابع والتصدق بزنة شعره فضة أو ذهبا لافريقين الذكرا والاني فان لم يحلقه تجزئ وزن شعره ويندب أن يسمى يوم السابع ان عق عنه ولا يقبله وأفضل الاسماء ما عبد وماجد وتجاوز تكسبة الصغير وفي تسمية السقط خلاف (الخلقوم) وهو القصة التي يجري فيها النفس ولا يشترط قطع المرى وهو

وكذلك ذهاب أكثر الذنوب وكذلك مكسورة القرن  
 ان لم يبرأ فان برئ أجزاء وأما العقبة فستحبه وهي  
 الذبيحة التي تذبح يوم سابع ولادة المولود ويشرط  
 فيها ما يشترط في الضحية وأما الذبح فهو قطع  
 الخلقوم جميعه وقطع الودجين فلا تجزئ أقل من  
 ذلك وذبح المرأة جاز فان رفع الذاب مجده عن الذبيحة  
 بعد قطع بعض الخلقوم والودجين ثم أعاديه

(٧ - عزية) العرق الاحمر الذي تحته واشترطه الشافعي (الودجين) وهما عرفان في صفحتي العنق فالوقطع نصف الخلقوم أو الخلقوم وبعض الودجين فلا تجزئ على المشهور ولا تؤكل المغلصة على المعتد وهي ما حيزت جوارتها لانه لم يقطع فيها الخلقوم حقيقة ولا يتأني جعل الجوزة لجهة الرأس لانها مستطيلة في داخل البطن ولو بقي منها جهة الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت وفي نصف الحلقة قولان والراجح لا تؤكل ويشترط أن يكون الذابح مميزا ولو أأناه فيشمل اليهود والنصارى لانهم أهل كتاب حيث لم يذكر اسم الصنم فقط فان ذكروا معه اسم الله أكلت لان اسم الله يعلاوه كذا ان تركوا اسم الله واسم الصنم لان التسمية ليست شرطا في حق الكتابي وانما الشرط أن لا يهل به لغير الله ويكره جعله جزاء في أسواق المسلمين (وذبح المرأة)

أى المية طولامة أو أوالضاعلى المعتمد واستظهر بعضهم كراهة ذبح الحائض والنفساء  
والجنب والصغير المميز (لم تؤكل) أى إذا ترأخى (٩٨) وأما إذا أعاد بلاهة فأنها تؤكل

رفع اختياراً أو اضطراراً أو الطول بالعرف  
ويجوز أن يكون المتم غير الأول لكن  
يلزمه النية والتسمية ومحل هذا التفصيل  
أن كانت لوتر كت لم تعش وأما إذا لم تنفذ  
مقاتلها بحيث لوتر كت عاشت فأنها  
تؤكل ولو مع التراخي لأن النانية ذكاة  
مستةذلة فلا بد فيها من النية والتسمية  
حيث كان المذم غير الأول مطلقاً. الأول  
في حالة البعد واعتمد العلامة العدوى  
الأكل فيما إذا وضع شخص آلة الذبح  
على ودج وآخر على الآخر وقطعاً جميعاً  
الودجين والحلقوم (أساء) أى فعل  
مكروهها (لم تؤكل) أى لأنه نفع قبل تمام  
الذكاة ولو أدخل السكين تحت الحلقوم  
والودجين وقطع فأنها لا تؤكل على الرابع  
(بسم الله والله أكبر) يعنى أن الاستحباب  
منصب على جميعهما فلا ينافى أن التسمية  
واجبة مع الذكر والتقدير ساقطه مع العجز  
والنسيان ولو نسيها ثم تذكرها فى الأثناء  
أقربها (ولا تذكر الخ) أى كره (أجزاء)  
أى وخالف المنحجب (ومذهب المدونة)  
وهو المعتمد والجاهل كالمتعمد واعلم أنه  
لا بد من نية لاذكاة فلا تؤكل ذبيحة من لم

فأجهزها لم تؤكل فإن تعدى الذابح عمد حتى  
قطع الرأس من الذبيحة أساء وتؤكل ومن ذبح من  
اللقم أو من صفحة العنق لم يؤكل وصفة الذبح  
المستحبة أن يضع الذبيحة على يسارها متوجهة  
للقبلة ويقول الذابح بسم الله والله أكبر فيجمع  
بين التسمية والتكبير ولا يذكر مع التسمية الرحمن  
الرحيم ولا يصلى على النبي فإن اقتصر على التسمية  
أجزأه ولو تركها نسياناً أجزأه أيضاً وكذلك تجزئه  
لو تركها عمدًا عند ابن القاسم ومذهب المدونة  
لا تجزئه ولو ترك التوجه إلى القبلة أجزأه ولو كان  
عدواً والله أعلم

الباب الثامن فى شئ من مسائل النكاح والطلاق

أما النكاح فعنايه فى اللغة دخول الشئ فى الشئ  
يقال نكحت الحصاء أخفاف الإبل ونكح النوم  
العين وفى الشرع حقيقة فى العقد مجاز فى الوطاء

يقصد التذكية (دخول الشئ الخ) أى سواء كان الداخل حياً كالنمل الأول أو معنوياً  
كالثانى (حقيقة فى انعقد) أى على المعتمد ومقابله أنه حقيقة فى الوطاء وتظهر ثمره الخلاف فيمن  
رأى بامرأة فأنها لا تحرم على ابنه وأبيه على أنه حقيقة فى العقد وتحرم على مقابله وأما قوله

تعالى فان طلقها فلا تحل لهن بعد حتى تنكح زوجا غيره فالمرأه الواطء المسبب عن العقد  
لتقصيص السنة له بذلك في حديث حتى تذوق عيسته ويذوق عيشتك (مستحب) أى  
الاصل فيه الاستحباب وقد يجب (٩٩) ان خشى بتركه العنت ولو مع انفاق من حرام

ارتكبا بالانكاح الضررين ويحرم ان  
قطعه عن عبادة واجبة أو لزم عليه أن  
يطعهما من حرام مع عدم خوف الزنا  
ويكره ان قطعه عن عبادة غير واجبة  
ولم يكن عنده رغبة فيه ولا رجاء نسل فان  
كابر اغنيا أو راجيا للنسل نيب ولو قطعه  
عن النوافل ويقال مثل ذلك في حق  
المرأة فالخلاف الذي ذكره المصنف  
فما اذا لم يكن هناك ما يقتضى الوجوب  
أو الحرمة (في زماننا هذا) أى القرن  
التاسع (ويجته في الحلال) وهو ما جهل  
أصله على الراجح (فالمشابه) وهو ما اختلف  
فيه بالحرمة والحل كما كل الخليل وقيل  
ما توقف فيه العلماء (الولي) أى من  
قبل الزوجة وهو من له ولاية عليها كالأب  
أو الأب أو ابناء أو تعصيب أو كفالة أو سلطة  
أو اسلام وفي الحديث لانكاح الابن  
وصداق وشاهدي عدل والاصل في النفي  
انصابه على الحقيقة وحله أو حنيفة  
على الكمال وجوز للمرأة البالغة الرشيدة  
أن تزوج نفسها ويجبر الاب البكر ولو

قال بعضهم قال مالك النكاح مُحْتَبٌ واختلف  
فيه في زماننا هذا فقال بعضهم تركه والاستغناء  
بالعبادة مخافة عدم القيام بحقوق الزوجة أفضل  
وقال بعضهم الزوج أفضل ويجهت في الحلال  
ما قدر فان لم يجد فالتشابه والنكاح بمعنى  
الوطء لا يجوز في الشرع إلا بالأحد أمرين عقد  
نكاح أو ملك يمين لقوله تعالى والذين هم  
لغير زوجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما  
ملكتم أيانهم والأول له أركان أربعة الأول  
الولي فلا يصح العقد بدونه ويشترط في الولي  
شروط منها انفاق الدينين فلا يزوج الكافر المسلمة  
ولا المسلم الكافرة إلا أن تكون أمته أو معوقته  
فانه تزوجها ومنها الحرية فالعبد والمكاتب والمدبر  
والمعتق بعضه يفسخ ما عقده ولو بعد الدخول

عانسوا الثيب ان صغرت أو بعارض أو زنا ووصيه في البكر اذا أمره بالتزويج والسيد في أمته  
ثم لا جبر بل لا بد من انهما أو قدم ابن فانه وان نزل قاب فاح فانه فجدا بل وان علا فم فانه وقدم  
الشقيق فولي فكافل فحكم جماعة المسلمين ولا تزوج اليتيمة القاصر الا اذا خيف عليها الفساد  
ولو لفقرو ولا يصح ان دخل وطال (شروط) أى ثمانية (أمته) أى في تزوجها الكافر وأما

معتوقته فإنه يزوجهما حتى لمسلم لحريتها (بالمسيس) أي الوطء (عند بعضهم) أي ابن وهب  
وهو ضعيف (والشهور الخ) هو المعتقد (ذو الرأي) أي العقل فإنه لا ينافي السفه لأن السفه  
مراجعة لعدم حسن التصرف في المال فقط وسفه لا يخرج عنه كونه مجبرا (بإذن وليه)  
ليس بشرط صحة وإنما يستحب أن ينظر الولي (١٠٠) فيما أجراءه فان كان صوابا أمضاه

وجوبا وان كان خطأ تعين رده وان  
استوى الأمران خير فان لم يفعل مضى  
ومن لا ولي له بمضى فعله بلا نزاع حيث  
كان ذارأي فان لم يكن ذارأي فهو كالعدم  
(والذكورية) إلى هنا سبعة شروط  
والثامن عدم إحصاءه وإحصاءه كونه  
ليس خاصا بالولي بل شرط في الزوج  
والزوجة أيضا وبفسد العقد بسبب  
الإحصاء يبيح أو عمره إلى تمامهما (ولها)  
أن تفوض الخ) أي أن لم يكن لها ولي  
خاص فان كان فالعقد فاسدا إن كان  
الخاص مجبرا ولو ولدت الأولاد أو أجازته  
وصح مع الكراهة بالولاية العامة  
في دنية مع خاص لم يجبر كشريفة ان  
دخل وطال بعض ثلاث سنوات وأما  
إذا تزوجها الأبعد مع وجود الأقرب غير  
المجبر كم مع وجود أخ فالمعتقد الصحة  
مع الكراهة لا فرق بين الدنية والشريفة  
(وفي أمته) أي وأما في تزويج عبدها  
فلها أن تقبل له النكاح لقول خليل

وصح بتركيل زوج الجميع فلا يشترط في ولي المرأة بل له أن توكل ابنه المميز  
أو بنته أو أمه أو أخته في قبول نكاحه (وهو) أي أقله ربع دينار (حق الله ثلاثة دراهم)  
أي أو ربع دينار أو مجمع منهما أو قيمة أحدهما عرضا فنكح بأقل أتمه والافسخ إن لم يبين  
ويلززه إتمامه (لم يجز) أي ولم يجز أيضا فان أعطته سفيه ما ينكحها به ثبت النكاح ووجب



عليه رده لها واعطاؤها من ماله مثله ان كان صداق المثل والافصااق المثل ولو وهبت له الرشيدة قبل الدخول ما يصدقها به وأصدقها اياه ثبت النكاح وملكوته وأجبر على دفع أقله فان لها أن تسقط ما زاد وأما اذا وهبته بعد الدخول فلا شيء عليه لانه إبراء بعد أن قدم على البضع بوجه جائز ومثله ما لو دفعته له بعد أن قبضته ولو كان الدفع والقبض قبل الدخول (لاحدله) وبكره التغالي فيه لما في الحديث من عن (١٠١) المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها (وهو شرط

الح) فيفسخ ان دخلا بدونه بطلاقة بآنية ولو طال حيث لم يحكم بما كره بصلته ولا حد عليهما ان فشا ولو بالدف أو الدخان والاحد اذا حيث أقر بالوطء فان أقر أحدهما حد وأدب الآخر (لا في صحة العقد) أي فيصح بدونه وإنما يندب الاشهاد عنده فقط ونكفي الشهادتين غير اشهاد ولا يجوز شهادة الولي ولو مع غيره لأنه يهتم في السر على وليته (تحرعها) أي بسبب نسب أو صهر أو رضاع أو لعان أو عدة (في الزوج) لم يقل فيه لثلاث يتوهم قبل ذكر الشروط عوده للعمل الشامل لهما (والتميز) وأما غير المتميز فلا يتأتى منه انشاء العقد وكذلك المجنون (لا ينكح) بفتح التحيية ولا ينكح بضمها ويحمل في صلاته وشهادته وسائر أحكامه على الاحوط فيتأخر عن صفوف

أن تسقط ما زاد على ربع دينار وأكثر الصداق لاحدله الركن الثالث الاشهاد وهو شرط في صحة الدخول لا في صحة العقد الركن الرابع الحمل وهو المرأة الحليّة من الموانع التي تقتضي تحرعها والزوج ويستترط في الزوج شروط صحة وشروط استقرار فشروط الصحة أربعة الاسلام والتميز والعقل وتحقق الذكورة فالنكح المشكل لا ينكح ولا ينكح وشروط الاستقرار خمسة الحرية فلا يستقر نكاح العبد بغير إذن سيده والبلوغ فلوزوج الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه فان أجاز له وليه جاز وان رده بعد البناء فلزوجة

الرجال ويتقدم على صفوف النساء ويحمل في الشهادة على امرأة (بغير إذن سيده) أي الذكر أو الأنثى فله الاجازة والرد بطلاقة بآنية ويتهم فسخ نكاح الامانة وقوع بغير إذن السيد (وان رده الح) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وان فسخته قبل البناء أو بعده فلا صداق وهي غير صواب ولا عدة على موطأة الصغير لان وطأة كلاوط نعم ان مات قبل الفسخ فعليا عدة الوفاة ولو لم يدخل بها وانما ص نكاح الصغير وتوقف على اجازة الولي ولم يقع طلاقه بالكلية لان عقد النكاح سبب للإباحة والصبي من أهلها والطلاق سبب للتحريم وهو لم يخاطب به وانما

يخاطب به وليه فيجزم عليه أن يحكمه من فعل المحرم وله أن يوقع الطلاق عليه لحكمة (إن كان سداداً) أي ورده بطلقة بائنة إن كان غير سداد (بعد البناء) وأما قبله فلا شيء لها ولا يتبع السفية إذا رشدها بالربع دينار وإذا لم يطلع الولي على نكاح السفية حتى خرج من ولايته بالرشد ثبت النكاح ولا يتقل ما كان لوليها (نكاح مريض) أي مرضاً نحوها ولا مريضه كذلك لما فيه من إدخال وارث ولو احتاج له المريض وأذن الوارث ومحل فحتمه لم يصح المريض منهما ولا ثبت وإذا فسح قبل البناء فلا شيء فيه وإذا ماتت المريضة قبل الدخول أو حصل الفسح بعده فلها المسمى لأن القاعدة أن (١٠٣) ما قبله عقد يفسح قبل البناء

بلا شيء وبعده بالمسمى إن كان وكان حللاً والافساق المثل وما فسد لصدقه يفسح قبل البناء بلا شيء وبعضه بعده صدق المثل والفسح بطلاق إن كان مختلفاً فيه وبغيره إن اتفق على فساده وإذا مات المريض قبل الفسح فعليه الأقل من صدق المثل ومن المسمى ويكون ذلك من ثلثه فان مات بعد الفسح الحاصل بعد الدخول فلها المسمى ولو زاد على صدق المثل من ثلثه أيضاً (الكفاءة) ويعتبر فيها الدين والحال أي عدم الفسق وعدم العيوب التي توجب اختياراً لحد الزوجين كالبرص والجذام والبول في الفراش والجنون وإن مرة في الشهر والعيوب المختصة بالرجل الخصاء والجب والعنة والاعتراض والمختصة بالمرأة القرن وهوشى يبرز في فرجها كقرن الشاة والرتق بفصتين وهو انسداد مسلك الذكر والعقل وهو لحم يبرز في فرجها يشبه أذن الرجل والافضاء وهو اختلاط مسلك البول بمخل الجاع وبخسر الفرج والفراق يكون بطلاق فإن مكنته عالمة بعبه أو بنى بها عالماً بعبها فلا خيار ولا مهر قبل الدخول ولها بالادخول ربع دينار وأما غير ملذ كرم من العيوب فلا رتبة إلا أن شرط السلامة منه ولا يعتبر في الكفاءة حسب ولا نسب وإنما ينسب فقط (حق المرأة والأولياء) الذي في الأجهوري ومال إليه الأمير أن السلامة من العيوب بحق المرأة فقط وعدم الفسق حقهما مع الأولياء مبكراً وتنبأ (الركن السادس)

رُبْعُ دِينَارٍ الثَّالِثُ الرُّشْدَانُ تَرْوِجُ السَّفِيَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ فَلِلْوَلِيِّ أَمْضَاؤُهُ إِنْ كَانَ سَدَادًا وَإِنْ رَدَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَلِلزَّوْجَةِ رُبْعُ دِينَارٍ الرَّابِعُ الْعَهْدُ فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ مَرِيضٍ وَلَا مَرِيضَةٍ وَيُفْسَخُ وَلَوْ بَعْدَ الْبِنَاءِ الْخَامِسُ الْكَفَاءَةُ وَالْكَفَاءَةُ حَقُّ الْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءُ فَإِنْ اتَّفَقَتْ مَعَهُمْ عَلَى تَرْكِهَا مَا عَدَا الْإِسْلَامَ جَازَ الرُّكْنُ السَّادِسُ الصِّغَةُ وَهِيَ الْقَطْعُ الَّذِي يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ فَالصِّغَةُ مِنَ الْوَلِيِّ نَحْوُ

والبول في الفراش والجنون وإن مرة في الشهر والعيوب المختصة بالرجل الخصاء والجب والعنة والاعتراض والمختصة بالمرأة القرن وهوشى يبرز في فرجها كقرن الشاة والرتق بفصتين وهو انسداد مسلك الذكر والعقل وهو لحم يبرز في فرجها يشبه أذن الرجل والافضاء وهو اختلاط مسلك البول بمخل الجاع وبخسر الفرج والفراق يكون بطلاق فإن مكنته عالمة بعبه أو بنى بها عالماً بعبها فلا خيار ولا مهر قبل الدخول ولها بالادخول ربع دينار وأما غير ملذ كرم من العيوب فلا رتبة إلا أن شرط السلامة منه ولا يعتبر في الكفاءة حسب ولا نسب وإنما ينسب فقط (حق المرأة والأولياء) الذي في الأجهوري ومال إليه الأمير أن السلامة من العيوب بحق المرأة فقط وعدم الفسق حقهما مع الأولياء مبكراً وتنبأ (الركن السادس)

صوابه الخامس وقوله أولاه أركان أربعة صوابه خمسة (أنكحت وزوجت) وكذا أوهبت مع  
 تسمية الصداق (ورضيت) أي وأخذت واخترت ومثل اللفظ الاشارة من الاخرس ولا يشترط  
 الترتيب بين الايجاب والقبول فالوعداء الزوج بالقبول وأجابته الولي صح وبشترط الفورية  
 بين الايجاب والقبول ولا يضر الفصل بالخطبة ليسارتها والزوج اذا كانت له الولاية كابن عم  
 أن يتولى الايجاب والقبول ويقول الولي لو كبل الزوج زوجت من فلان وليقل وكبل الزوج  
 قبلت لموكلي واذا قال قبلت ونوى موكله كفي وهزل النكاح جسد ولو قامت قرينة على ارادة  
 الهزل من الجانبين ويجوز للزوج وطؤها بعد قوله لم أرد نكاحا على ما استظهره الفقهاء لان  
 الشارع رتب صحة النكاح على وجود الصيغة الصريحة (ولا يخطب أحد) أي يحرم على  
 خطبة أخيه بكسر الخاء أي التماسه (١٠٣) النكاح وأما بالضم فهي الكلام المسجع

أَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَالتَّبَعْتُ مِنَ الزَّوْجِ فَحَقَّقْتُ  
 وَرَضَيْتُ وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا  
 يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ  
 الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ مَثَلُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ لِرَجُلٍ  
 عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ

للاول قبل خطبة الثاني حيث لا قرينة تكذبها ولا يحرم خطبة صالح لرا كنه لفاسق ولا يفسخ  
 (على سوم أخيه) أي اذا ركن البائع وتقارب معه (الشغار) بكسر الشين وفتح الغين المعجمتين  
 وهو في اللغة الرفع وهنارفع المهر والبضع بضم الباء النكاح (ابنته) أي أوأخته أو نحو ذلك  
 وليس بينهما صداق وهذا صريح الشغار وحكمه الفسخ قبل الدخول وبعده وللدخول بها  
 صداق المنزل ولا شيء لغير المدخول بها وبقي عليه وجه الشغار أي المشابهة من حيث توقف  
 احدهما على الاخرى وان سمي لهما كأن يقول زوجتي ابنتك مثلا بخمسين على أن أزوجه  
 ابنتي بخمسين أو أقل أو أكثر وحكمه أن يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى  
 وصلى المثل وأملو حصل ذلك بدون شرط توقف احدهما على الاخرى فانه يجوز والركب  
 منهما وهو أن يسمى لواحده دون الاخرى كأن يقول زوجتي ابنتك مثلا بخمسين على أن  
 أزوجه ابنتي بغير شيء وحكمه أن يفسخ قبل البناء ويثبت بنكاح المسمى لها بعد البناء بالاكثر

من المسمى وصدائق المثل ويفسخ نكاح التي لم يسم لها ولها صدائق المثل (الى أجل) أى مع  
 تصريح الزوج بذلك لها ولوليتها ان كانت مجبرة وأما ان لم يصرح فلا حرج ولو فهمت المرأة  
 منه ذلك كما اذا تزوجها على انها ان وافقته أمسكها ولا طلقها (بغير طلاق) أى لانه جمع  
 على فساده (ويستقط عنه الحد) أى ويعاقب العالمها بالحرمة (كاملة) أى ثلاث حيض (في  
 العدة) أى من غيره وأما من طلاقه فله تزوجها (١٠٤) فيها حيث لم يكن بالثلاث لان

ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح الى أجل  
 ويفسخ قبل البناء وبعده بغير طلاق ويجب فيه  
 صدائق المثل الا أن يكون هنالك تسمية فلها المسمى  
 ويستقط عنه الحد ويلحق به الولد وعليها العدة كاملة  
 ولا يجوز النكاح في العدة سواء كانت عتة وفاة  
 أو طلاق ويتأبد التحريم فيه بالوطء في العدة أو  
 بعدها ويحرم التصريح بالخطبة في العدة  
 والتعريض بالقول المعروف مباح مثل أن يقول  
 إني في ذل أعجب ويجوز للحر والعبد نكاح أربع  
 حرائر مسلمات أو كبايات والعبد نكاح أربع إماء  
 مسلمات وللحر ذلك إن خشي العنت ولم يجد  
 للحرائر طولاً أى مالا (فصل ١٠٥) من كان

الماء ماؤه والمعتد عدم تأبيد تحريمها  
 عليه بالوطء في عدة طلاق غيره الرجعي  
 لانها زوجة مادامت في العدة فله العقد  
 عليها بعدها (أو بعدها) أى مع عقده  
 فيها واذا وقعت المقدمات في العدة بعد  
 العقد تأبد التحريم لا بعدها واذا عقد فيها  
 ثم فسخته لحرته وعقد بعدها ووطئ فلا  
 شيء عليه (التصريح) أى للمرأة ولوليتها  
 المحرم بالخطبة بكسر الخاء أى التماس  
 النكاح (والتعريض) أى لغير المطلقة  
 طلاقاً رجعياً وأما لها فيحرم لانها ذات  
 زوج ويحرم الاتفاق على المعتدة لانه  
 أقوى من التصريح بالخطبة ويجوز  
 الاهداء ولا رجوع لانه في أمه إذا  
 لم يتزوجها الا بشرط أو عرف قال  
 النفراوى والعرف في زماننا الرجوع  
 ان كان الترتك من قبلها وعدمه ان كان  
 من قبله (والعبد) فهو مساو للحر في

النكاح لانه من العبادات وهما منها سواء وأما الطلاق فهو من قبيل الحدود وهو فيها على النصف  
 من الحر والمرجع في ذلك للسنة (وللحر ذلك) أى نكاح جنس الاماء ولو واحدة لحرين  
 القيد فيها (ان خشي العنت) أى الزنا بغيرها وكذا بان لم يتزوجها ولو وجد للحر طولا  
 (أى مالا) ولو غن كتب محتاج اليها وقيل لا يتابع ان احتاج لها كدار سكناء والة صنعتها وانما  
 اشترط ذلك في حق الحر خوفاً من استرقاق ولده لسيد الامة فان الولد يتبع أمه في الرق والحرية

ويتبع أباه في الدين والتسب فلا يسوغ له تزوج الامه الا للضرورة والافسخ بطلاق فاذا كانت أمقمن يعتق ولده عليه كآبيه وأمه وجده أو كان لا يولد له كعقيم أو خصي فإنه يجوز بلا شرط (متزوجا) أي ولو خصيا أو مجنونوا ويجب على وليه اطافته على نسائه ان لم تتضرر منه كما يجب عليه نفقةهن وكسوتهن بخلاف الصبي لعدم انتفاع المرأة بوطئه وكذا يجب على المريض ما لم يشق عليه الانتقال فيقيم عند احدهن حتى يشق ثم يتدنى القسم (حرثا أو اماء) أي أو مختلفات من صغيرة جومعت (١٠٥) أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صحيحة أو مريضة لا يين

زوجة وأمة بالملك لأن الاماء لاحق لهن في الوطء الا اذا كن زوجات وفي الحديث من تزوج بامرأتين ولم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقة ساقط (لا تجوز امامته) تقدم أن المعتمد صحة امامة الفاسق بالمحارحة (يستتاب ثلاثا) أي لانكاره ما علم من الدين بالضرورة فان العامة لا تجزئه (فهو كافر) أي يقتل ليحصل بجزاء الشرط فائدة والافهم معلوم مما قبله (بقدر مثلها) أي مع مراعاة قدر وسعه فهما فليس بعاص ان تركه مساواة الدنية للشريفة في ذلك وأما في الميت فوجب التسوية اذا اراده ولو امتنع الوطء شرعا كحائض أو عادة كرتقاء وله أن يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الايلاء ولا يجب القسم في الوطء بل يترك الى

متزوجا بامرأتين أو أكثر حرثا أو اماء مسلمات أو كبايات فإنه يجب عليه أن يعدل بينهما فان لم يعدل فهو ظالم عاص لله ولرسوله لا تجوز امامته ولا شهادته ومن تخمد وجوبه فهو كافر يستتاب ثلاثا فان لم يشب فهو كافر والعدل المذكور يكون في النفقة والكسوة بحسب حال كل واحدة فالشريفة قد در مثلها والدنية بقدر مثلها وفي الميت فلا يدخل لحاجته عند من لم تكن نوبتها ولا غما يطلبهم من خارج البيت والقسم بيوم وليلة ولا يقسم بيومين إلا برضاها ﴿ فائدتان ﴾

سعيته ولا لوم عليه في الميل القلبي ويقضى لمن شكت فله الوطء بليلة في كل أربع ومحل وجوب النفقة والعدل ان يمكنه من الدخول بها أو دعت الى ذلك وهو بالغ ولم يكن أحدهما مشرفا على الموت وكانت مطيعة للوطء الا أن يدخل بها الاستمتاعه بغيره (فلا يدخل الخ) أي الاولى ذلك فاودخل لم يحرم الا أن يستمتع (ولا يقسم بيومين) أي ان كانا يبلدان والاقسم بما تسر ولا يمكنك عند احدهما أن يزيد من الاخرى الحاجة فجرا وحرث أو نحوه فيجوز عدم المساواة للضرورة واناسا فر ومعهما حتى زوجه فليس للحاضرة أن تخاسبها بالماضي وكذا

أَذَابَاتُ فِتْنَةٍ فِي قِرَآنِهِ وَمَا فِي حُلِّ حِرَاتِهِ فُلَيْسَ (١٠٨) لِحَاجَةِ التَّلَافُظِ لِحَاسَةِ بَهْلِيلَ

تَقَوَّى عَلَيْهَا (لَا يَصِيبُ الرَّجُلَ إِذَا خَافَ) أَيْ  
يَكْرَهُ وَيَنْفِي الْمَنْعَ مَعَ الْبَقْطَانِ الْكَبِيرِ  
وَهُوَ مِنْ بَعْلِ الْوَطءِ (وَقِيلَ يَحْرِمُ) هُوَ  
الْمَعْتَمِدُ يَحْرِمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَخْتَبِئَ بِمَا  
يَحُلُّ بِهِ مَعَ زَوْجَتِهِ وَكَذَا عَلَى الْمَرْأَةِ (وَقِيلَ  
لَا يَجُوزُ) أَيْ يَحْرِمُ وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (إِذَا  
أُرْسِلَتْ) أَيْ تَقُولُ ذَلِكَ إِذَا أُرْسِلَتْهَا (وَنَافَهُ)  
هُوَ فِي اللَّغَةِ الْقَيْدُ وَالْحَبْلُ (وَالطَّلَاقُ)  
الْأَوَّلِيُّ التَّفْرِيعُ (الْإِنْقِطَاعُ) أَيْ لَانِ  
النَّافَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ مِنْ عَمَلِهَا فَقَدْ  
انْقَطَعَتْ عَنْهُ أَيْ تَبَاعَدَتْ (طَلَاقُ  
السَّنَةِ) أَيْ الَّذِي أَذْنَتْ فِيهِ السَّنَةُ  
سَوَاءٌ كَانَ رَاجِحَ الْفَعْلِ أَوْ مَسَاوِيًا  
أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَرَاجِحَ الْفَعْلِ يَكُونُ  
وَاجِبًا كَمَا إِذَا قَطَعَهُ النِّكَاحُ عَنْ عِبَادَةِ  
وَاجِبَةٍ أَوْ كَانَ يَنْفَقُ عَلَى الزَّوْجَةِ مِنْ  
حَرَامٍ وَلَمْ يَخْشَ الزَّوْلَى يَكُونُ مُنْذَرًا كَمَا  
إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي النِّكَاحِ وَلَمْ يَرْجِ  
نَسْلًا وَيَقْطَعُهُ عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِ وَاجِبَةٍ  
وَكِنِكَاحِ الزَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يَنْدُبُ طَلَاقَهَا  
وَخِلَافَ الْأَوَّلَى لِلرَّائِبِ أَوْ رَاجِحِ  
النَّسْلِ وَالْمَسَاوِي خِلَافُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا  
أُصْنِفَ لِلْسَّنَةِ مَعَ كَوْنِ الْقِرَآنِ أَذْنًا  
فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فَطَلَّقُوهُنَّ إِحْدَثَهُنَّ  
لِكَوْنِ الْيَقِينِ وَجَمِيعِهَا أَخْبَذَتْ مِنْهَا وَقِيلَ

الْأَوَّلَى لَا يَصِيبُ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَأَمَّا وَمَعَهُ  
أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ صَغِيرًا كَلَنَ أَوْ كَبِيرًا يَقْظَانُ أَوْ نَائِمًا  
الثَّانِيَةُ يَكْرَهُ أَنْ يُصَاحَبَهُنَّ فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ وَقِيلَ  
يَحْرِمُ وَخْتَلَفَ فِي جَمْعِ الْأَمَاءِ فَقِيلَ يَجُوزُ وَقِيلَ  
لَا يَجُوزُ وَقِيلَ يَكْرَهُ هَذَا فِي الْمَصَاحِبَةِ وَأَمَّا وَطءُ  
أَحَدَاهُنَّ بِمَحْضَرِ الْأُخْرَى فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا وَهَذَا  
آخَرُ مَا أُرْدِنَا جَمْعَهُ مِنْ مَسَائِلِ النِّكَاحِ وَأَمَّا الطَّلَاقُ  
فَهُوَ مَا خُذَ مِنْ قَوْلِكَ أَطْلَقْتُ النَّافَةَ فَانْقَطَعَتْ  
إِذَا أُرْسِلَتْ مِنْ عَقْلِ أَوْ قَيْدٍ فَكُلُّ ذَاتِ زَوْجٍ مُؤْتَقَّةٌ  
عِنْدَ زَوْجِهَا فَإِذَا فَارَقَهَا أَطْلَقَهَا مِنْ وَثَاقِهِ  
وَالطَّلَاقُ لُغَةٌ الْإِنْقِطَاعُ وَالذَّهَابُ وَاصْطِلَاحًا حُلُّ  
العَصْمَةِ الْمُتَعَقِدَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَهَذَا أَمْرٌ جَعَلَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى بِأَيْدِي الْأَزْوَاجِ دُونَ الزَّوْجَاتِ وَهُوَ  
عَلَى قَسَمَيْنِ مُبَاحٌ وَهُوَ طَلَاقُ السَّنَةِ وَمَحْظُورٌ  
وَهُوَ طَلَاقُ الْبِدْعَةِ وَهُوَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي  
كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَطَّلَاقُ السَّنَةِ شُرُوطُ أَنْ تَكُونَ  
الْمُطَلَّقةُ مِنْ تَحِيضٍ وَأَنْ لَا تَكُونَ حَائِضًا وَلَا نَفْسَاءً

ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا بِلِسَانِ الْجَوَازِ (وَمَحْظُورٌ) أَيْ غَيْرُ جَائِزٍ وَلِلْمَعْتَمِدِ الْكِرَاهَةُ  
(عَنِ تَحِيضٍ) مَقْتَضَاهُ أَنَّ طَّلَاقَ مَنْ لَا تَحِيضَ غَيْرُ سَنِيٍّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَالْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ أَنَّ

تكون المطلقة غير حائض ولا نفاسه ان كانت من نحيض ومثل من لا يحيض الحامل وغير  
المدخول بها فيطلقه متى شاء ولو كانت الحامل حائضاً لأن عدتها وضع حملها فلا تطويل عليها  
فتستثنى من كلام المصنف ويجبر المطلق في الحيض أو النفاس على الرجعة والطلاق فيه ما حرام  
(لم يمس) فان مسها فيه ثم طلقها كان الطلاق مكروهاً لانها لا تدري هل تعدد الأقرأ أو بوضع  
الحل ونظوف الندم ان ظهر بها حل (١٠٧) (حتى ينوي أكثر) أي فيلزمه ما نواه لان

الطلاق موضوع للقدر المستترك بين  
الواحد والجمع (والخلع) أي ازالة  
العصمة بعوض من الزوجة أو من غيرها  
أو بلفظ الخلع وان بغير عوض والمنهور  
جوازه الآن بقصد ضررها فتعدي  
من ظلمه فيحرم أخذه ورده ونية طلاقه  
(واب لم يسم طلاقاً) أي هذا اذا سمى  
طلاقاً قبل وان لم يسم كما اذا كانت العادة  
أنه اذا خلعت سوارها مثلاً من يدها  
ودفعته له وخرجت من الدار ولم يمنعهما  
انه طلاق ويسوغ للاب أن يخالع عن  
مجبورته حيث كان مجبراً ولو بجميع  
مهرها ان كانت المصلحة في خلعهما  
بخلاف غير المجبر فلا بد من اذنها وان  
أعطت الصغيرة أو السفينة لزوجها  
ما يخلعهما به بغیر اذن الولي رد المال وبانت  
ما لم يقل ان صحت براءتك فأنت طالق والا  
لم يقع طلاقه لانه معلق على صحة البراءة

وَأَنْ تَكُونَ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسْ فِيهِ وَأَنْ يُطْلَقَ فِيهِ  
وَاحِدَةً وَمَنْ قَالَ لَزَوْجَتِي أَنْتِ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ  
حَتَّى يَنْوِيَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَالْخُلْعُ طَلَقٌ بِأَنْشَاءِ  
لِلرَّجْعَةِ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَسْمِ طَلَقًا إِذَا أُعْطِيَ شَيْئاً  
يُخْلَعُهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَأَرْكَانُ الطَّلَاقِ أَرْبَعَةٌ الْأَوَّلُ  
مَوْقِعُ الطَّلَاقِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِماً مُكْلَافاً فَلَا  
يَتَعَدُّ طُلَاقَ الْكَافِرِ وَلَا الصَّبِيِّ وَلَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ  
يَجُونُ أَوْ إِنْغَمَاءُ أَوْ نُحُودُ ذَلِكَ وَالسَّكْرَانُ يَجْمَرُ أَوْ  
يَبْذُ الْمَشْهُورُ نَفْسُهُ طَلَاقُهُ قَالَهُ فِي الْجَوَاهِرِ  
وَنَظَاهِرُهُ مَبْذُورٌ أَوْ اخْتَرَبَ بِقَوْلِهِ يَجْمَرُ أَوْ يَبْذُ عَمَّا  
لَوْ شَرِبَ لَبَساً أَوْ كُلَّ طَعَامٍ حَلَالاً أَوْ دَوَاءً فَسَكَّرَ مِنْهُ

ولم تصح نعم ان أجاز الولي فعلها وقع الطلاق و برئ الزوج من جميع ما أرائته منه وأما الرشيدة  
فتصح براءتها ولو جهلت القدر المبرأ منه لان البراءة من الجهول صحيحة (مكلفاً) أي بالغاعاقلاً  
ويصح أن يوكل الزوج البالغ صبيلاً أو امرأة في وقوع الطلاق لانه الموقوع في الحقيقة (أو نحو ذلك)  
أي كالنائم والمعتوه والمريض الذي يهذى فيطلق في هذيانه ولا يشعر بوقوع شيء منه ويصدق  
في الفتوى والقضاء لكن يمين (بجمر) هو المسكر من ماء العنب والنبذ المسكر من غيره (ميزاً ملاً)

وهو كذلك على المعتمد (ملك الزوج الخ) أى حقيقة كما إذا كانت المرأة متخعة أو مجازا كما إذا قال لأمرأة أنت طالق ونوى بعد نكاحها أو أن تزوجك فأنت طالق أو قال أول امرأة أتزوجها طالق وجهور الأئمة بخالفون مالك في لزوم الطلاق قبل النكاح ولوعلق وهي رجة (القصد) أى قصد التلفظ في الصريح والكناية الظاهرة وإن لم يقصد حل العصمة لأن الطلاق يلزم بالهزل (فن سبق لسانه) أى بأن (١٠٨) قصد التكلم بغير الطلاق

فانه ان طلق في تلك الحالة لا يلزمه طلاق إجماعا  
الثاني المحل وهو الزوجة وشروطه ملك الزوج  
عصمة المرأة قبل الطلاق الثالث القصد فن  
سبق لسانه الى الطلاق لم يقع عليه طلاق ولا يقع  
طلاق المكره الرابع اللفظ أو ما يقوم مقامه من  
الفعل أما اللفظ فينقسم الى صريح وكناية وما  
عداهما فالصريح ما فيه لفظ الطلاق على أى وجه  
كان مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقه  
فيلزمهم هذا الطلاق ولا يقتضى نية ومطلقها  
واحدة إلا أن يتوى أكثر والكناية قسمان  
ظاهرة ومحملة فالظاهرة مثل قولك أنت خالية

فتكلم به لم يقع عليه طلاق في التنوي  
ويلزمه في القضية ما لم تقم قرينة على  
صدقه ومن سئل في شيء فقال حلفت  
بالطلاق لأفعله ولم يكن حلف أو قال  
لزوجته كنت طلقته ولم يكن فعل فانه  
يصدق في الفترى دون القضاء (طلاق  
المكره) ومثل الطلاق العتق والنكاح  
والإقرار واليمين ويكون الإكراه بضرب  
أو أخذ مال أو حبس ظاهرا لا شرعا فلا  
بعدية لأن الإكراه الشرع كالطوع كانت  
اليمين على بر أو حنث ولذا قال بعض  
المحققين أن للقاضي أن يحلف الخصم  
بالطلاق إذا طلبه صاحب الحق متى علم  
توقف ثبوت الحق عليه حيث لا ينة فإذا  
حلف كاذبا حنث وكذلك لو حلف الحاكم  
والإكراه غير الشرعي في صيغة الحنث  
كالشرعي كان يحلف لأفعلن وأما

صيغة البر فلا وجب حنثا كان يحلف لأفعل كذا إلا أن يعلم أنه سكره أو يعم في عينه بأن  
يقول لأفعله طائعا ولا مكرها أو يفعله بعد زوال الإكراه حيث كانت عينه غير مقيدة بأجل  
(وكنايه) أى ظاهرة وما عداها من الألفاظ المحتملة (مطلقة) أى بفتح الطاء وتشديد  
اللام أما سكون الطاء وفتح اللام فينوي فيها أى تقبل نية كالمطلقة ومطلوقة (ومطلقها)  
أى ومطلق هذه الألفاظ المجردة عن التقييد بالوحدة والتعدد وهذا تكرار مع قوله ومن قال  
لزوجته أنت طالق الخ (ظاهرة) أى في الطلاق (ومحملة) أى الطلاق وغيره يقال لها خفية



(وبرية) الواو بمعنى أولانهم ما صيغتان ومثل ذلك بائن وبنة وجعلك على غاربك وأنت حرام  
ووهبتك ورددتك لاهلك وأنت كالميتة والدم ولحم الخنزير إذا جرى العرف باستعمال هذه  
الالفاظ في حل العصمة قال العلامة الامير وقد جرى العمل بالغرب في الحرام أنه طليقة بائنة  
اه وأما بنة وجعلك على غاربك (١٠٩) فثلاث دخل أولم يدخل وباقي الالفاظ ثلاث

في المدخول بها ويتوى في غيرها حيث  
جرى العرف بذلك وان قال لها أنت خالصة  
أو استلى على ذمة فقبل يلزمه طليقة  
بائنة وقيل ثلاث وقال بعض المحققين  
أنهم ما عرف مصر بمنزلة فارقك يلزمه  
طليقة الانسية أكثر وتكون رجعية  
في المدخول بها وبائنة في غيرها ومثلها  
بين سفة وبالجملة فألفاظ الطلاق مبنية  
على العرف فلا يجوز لاحد أن يفتي قوما  
الابعرفهم (فالشهور الخ) ومقابلته أن  
اللفظ المحلل لا يلزم به الطلاق ولو نواه به  
(المفهمة) أي التي شأنها الافهام بالقرائن  
وان لم تفهم منها المرأة الطلاق وأما غير  
المفهمة فلا يقع بها ولو قصده (من  
الاخرس) وكذا من غيره على المعتمد  
(من القادر) وأولى من العاجز (عازم  
على الطلاق) أي نأويه فيقع عليه  
ما كتبه بمجرد الكتابة (فله رده) أي  
بعد انخروج وهو ضعيف والمعتمد

وبرية وهي كالصريح في أنه لا تقبل دعواه في  
غير الطلاق والمحملة مثل اذهبي وانصري فتقبل  
دعواه في نفسه وعدده فاذا ادعى أنه أراد الطلاق  
فالمشهور أنه يكون طلاقاً وأما ما يقوّم  
مقام اللفظ فانواع منها الاشارة المفهمة وهي  
معتبرة من الآخرس في الطلاق ومنها كتابة الطلاق  
من القادر على النطق فان كتب الكتاب بالطلاق  
وهو عازم على الطلاق وقع عليه ما كتبه وإن  
كتبه غير عازم فله رده ما لم يبلغ المرأة فيلزمه ولو  
عقد الطلاق بقلبه جاز ما من غير تردد في وقوع  
الطلاق عليه بمجرد ذلك لا روايتان ولا يجوز أن  
يتزوج الرجل امرأة ليحلها لمن طلقها ثلاثاً

أنه يلزمه ولو لم يخبر به لعله على العزم عند ابن رشد ما لم يكتبه مستشيراً أو يخبره كذلك  
فانه لا يقع الا اذا وصل وأما اذا كتبه مستشيراً أو خبره عازماً ولا نيّة له فانه يقع ولو لم  
يصل (بقبله) يعني الكلام النفسي والمعتمد عدم الوقوع به وأما من عزم على انه يطلق امرأته  
ثم استحسن الترتل أو اعتقد أنها مطلقه ثم تبين له عدمه فلا شيء عليه (ولا يجوز) أي  
يحرم وفي الحديث ألا أخبركم بالنيس المستعار قالوا بلى قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له

(ولا يحلها ذلك) أى ان نوى التعليل ولو مع نية امساكها ان اعجبت فان لم ينو التعليل حلت ولو  
 نونه المرأة مع مطلقها فاذا نوى الامساك ووافقهما ظاهر افي قصد التعليل صح له النكاح  
 واستظهر الاجهورى محته فيما بينه وبين الله (ويفسخ) أى بطلاق لانه مختلف فيسوان فسخ  
 قبله فلا شئ لها (زو جاعية) أى بالغايوب في فرجها الحشفة أو قد رها من مقطوعها بالتشديد  
 في نكاح لازم علت فيه الخلوة بأمرين فأكثر (١١٠) مع عدم انكار أحد الزوجين

الموطء (الرجعة) وتجري فيها أحكام  
 النكاح ويشترط في الرجوع أن يكون  
 فيه أهلية النكاح لا مجنون أو مسكران  
 الأخسة تجوز رجعتهم ولا يجوز  
 نكاحهم المحرم ولو الزوجين والمرضى  
 والعبد والسفيه والمفلس بعد الحجر عليه  
 بغير إذن سيد وولي ورب دين لان الدوام  
 ليس كالابتداء (في التي تحيض) وأما  
 التي لا تحيض لصغرها أو بأس فله رجعتها  
 قبل انقضاء ثلاثة أشهر لافرق بين الحرية  
 والامة ونفس رجعة الحامل اذا خرج  
 أحد التوأمين أو بعض الولد وبقي بعضه  
 ولو بدا أو رجعا فاذا وضعت جميعه أو  
 دخلت الحرية في الحيضة الثالثة أو الامة  
 في الثانية أو انقضت الثلاثة أشهر فلا  
 يرجعها الا بعد جديد بصدق وولي  
 وشهود كن طلقها قبل الدخول لانها  
 لاتعقد ومن تأخر حيضها الارضاع فانها

ولا يحلها ذلك ويفسخ قبل البناء بعده وان فسخ  
 بعده فلها المسمى ومن طلق امرأته ثلاثا لم تحل له  
 علك ولا نكاح حتى تنكح زواجا غيره (فصل)  
 قال في الرسالة وله أى للطلق زوجته الرجعة في  
 التي تحيض ما لم تدخل في الحيضة الثالثة في الحرية  
 أو الثانية في الامة قال شارحها الرجعة علكها  
 الزوج في كل طلاق نقص عدده عن الثلاث ما لم  
 يكن معه فداء أو ما لم يكن على وجه المبرأة أو القدية  
 وإنما كانت له الرجعة ما لم تنقض العدة لأن  
 العصمة بين الزوجين لاتنقطع بما دون الثلاث  
 في الحرية اذ لم يكن معه فداء ما لم تنقض العدة  
 والرجعة تكون بالنية مع القول أو بالنية دون

تمكث سنة بضاء وتحل للزوج ما لم يأتها حيض قبل السنة ولو بيوم فانها تنتظر سنة أخرى  
 أو الحيض (قال شارحها) أى الرسالة وهو الفاكهاني (علكها الزوج) أى فراجعها جبرا  
 لاتها زوجة مادامت في العدة (ما لم يكن معه فداء) أى شئ تعطيه له من عندها (على وجه  
 المبرأة) أى من مؤخر صداقها مثلا لتقدي به (بالنية مع القول) كأن يقول راجعتها أو  
 ارجعتها أو هما صريحان فلا يقتصران لنية فتصح الرجعة بهما ولو هرا لا تكون رجعة

ظاهرة وأما إذا لم يأت أحد من أهل أورفت التعميم فلا بد من النية لانه محتمل لأن يرد أحد من  
 أهل آل أول الناس وورفت التعميم عنى أو عن الناس (فان قوى في نفسه) أى فى نفسه بكلام  
 نفى فقد صحت رجعته فيما بينه وبين الله فقط فلا يصدق ان لم يدع ذلك حتى خرجت من  
 العدة ورفع للقاضى أما ان لم يخرج من العدة فله رجعته الآن (ولو انفرد اللفظ) أى لو الصريح  
 وتكون رجعة في الظاهر لا الباطن فيلزمه النفقة والكسوة وبقية أحكام الزوجية (بدون  
 النية) أى وأما معها فهو رجعة ومثل (١١١) الوطء مقدمانه بل دخوله عليها بنية الرجعة

يكون رجعة (لا يكون رجعة) أى على  
 المشهور خلافا لابن وهب (الوطء) أى  
 بدون نية الرجعة ولا حديقته ولو عد الان  
 ابن وهب يقول بأنه رجعة وكذلك أبو  
 حنيفة ويحرم عليه الاستمتاع بها بغيره  
 وكذا الاختلاف بها وكلاهما والاكل  
 معها ولو كانت نية رجعته بعد ذلك وله  
 نظروجهها ~~وصحفيها~~ كالأجنبية  
 والسكنى معها أو مع الأجنبية في دار  
 جامعة لكل والناس ولو أعزب فانه يجوز  
 له السكنى بين التأهلين ولا تسقط نفقتها  
 اذا خرجت من منزلها بغير رضاه بخلاف  
 الزوجة التي في عصمته فانها تسقط  
 نفقتها بنشوزها لانها في مقابلة الاستمتاع  
 (والاستحباب) هو المشهور (في البيع)

القول فان قوى في نفسه أنه راجعها فقد صحت  
 رجعته فيما بينه وبين الله تعالى ولو انفرد اللفظ دون  
 النية لما صحت له الرجعة بذلك فيما بينه وبين الله  
 تعالى والوطء بدون النية لا يكون رجعة والوطء  
 حرام وفي الشهاد على الرجعة قولان بالوجوب

### والاستحباب (الباب التاسع في البيع)

وله ثلاثة أركان الأول ما يدل على الرضا من قول  
 كقول البائع بعتك وقول المشتري اشتريت أو فعل  
 كالمعاطاة الثاني العاقد وهو البائع والمشتري

وحكمة مشروعيته التوصل لما في أذى الناس بدون منازعة والاصل فيه الاناحة لقوله تعالى  
 وأحل الله البيع وحرم الربا وفي الحديث أفضل الكسب بيع مبرور وعلى الرجل بيده وقد  
 يعرض له الوجوب كبيع طعام لمضطر والنسب كمن أقسم على شخص أن يبيع له سلعة  
 لا ضرر عليه في بيعها لان ابرار قسمه مندوب والكراهة كبيع هرأوسبع لا اخذ جلد له  
 والقصر يم كالبيع المنهى عنها (كقول البائع الخ) ولا يشترط التعريب بين الايجاب والقبول  
 ولا يضر الفصل اليسير بينهما وهو ما لا يخرج الكلام الثاني عن كونه جوابا للاول مادام في  
 مجلس المكاملة فيلزم البيع بمجرد الايجاب والقبول ما لم يكن العقد على الخيار (كالمعاطاة)

وهي دفع ثمن وأخذ ثمن من غير كلام وهي لازمة عند قبض الجانبين من قبل قبضهما معا  
وان كان البيع بقبض أحدهما صحها فلو أخذ رغباه معلوم الثمن أن يأكله قبل دفع ثمنه  
وأن يبدله وليس فيه بيع طعام بطعام لعدم لزوم البيع وأما بعد دفع ثمنه فيحرم أخذه  
لما فيه من بيع طعام بطعام غير محقق التماثل ويتعد البيع أيضا بالاشارة المفهومة من  
الجانبين أو من أحدهما والقول من الآخر ولو كانت الاشارة من غير آخرس وتجاوز معاملة  
الآخرس والأعشى والأصم وأما من اجتمعت فيه هذه الأوصاف الثلاثة فتمتنع معاملة (بمزا)  
وهو الذي يذهبهم الخطاب ويحسن رد الجواب (أو سكر) أى كان بحلال أو حرام وكذا  
لا يؤخذ السكران بأقراره وسائر عقوده (١١٢) كالصبي والسفيه بجامع نقصان

العقل في كل ويحلف أنه ماء قبل حين  
باع ويؤخذ بجناباته وعقده وطلاقه  
وأسباب حدوده سد الذريعة لئلا  
يتساکر الناس للتخلص من ذلك وعند  
الشافعي وأبي حنيفة يجوز على السكران  
كل ما فعله من بيع وغيره (أو نحو ذلك)  
أى كإتداء (الامن مكلف) أراد به البالغ  
العقل الرشيد الطائع وعدم اللزوم  
بالنسبة للصبي والسفيه إنما هو في بيع  
متاع نفسهما وأما في بيع متاع غيرهما  
وكالة فيلزم من غير اجازة الموكل لكفائة  
اذنه في البيع ولا يلزم بيع المكره الا اذا

وُسْطَرُ في صحة بيعه أن يكون تمزا فلا ينعقد بيع  
غيره ولا شراؤه لصغر أو جنون أو سكر أو نحو ذلك  
ولا يلزم البيع الامن مكلف الثالث المعقود عليه  
وهو الثمن والثمن وُسْطَرُ فيهما خمسة شروط  
الطهارة فلا يجوز بيع نجس كالعدرة ولا متنجس  
لا يمكن تطهيره كالزيت والانتفاع به انتفاعا  
شرعيا فلا يجوز بيع محرم الأكل كالفسس  
والبغور والجمل اذا أشرف على الموت وعدم تمهي

مكان الا كراه شرعا كخبر القاضى من عليه الدين على البيع لوفاء الغرماء أو حبر من عليه  
انخراج الحق على بيع ما يبدد فيلزم ويجوز الشراء لكل أحد أو ما لو طاب منه مال ظمنا لبيع شيئا  
لوفائه فلا يلزم لان الجبر على سبب البيع كالجبر على البيع و رد عليه بلا شيء ويرجع الدافع  
على الظالم ولكن جرى العمل غصية خيفة أن تضيق الناس في السجن اذا قلنا بدم لزوم بيعهم  
(الطهارة) أى الا للضرورة كبيع الزبل ولا يجوز أن يأخذ في ثمن سلعة خرا أو خنزرا أو نحو  
ذلك (لا يمكن تطهيره) وأما الثوب المتنجس ونحوه مما يمكن تطهيره فيجوز بيعه ولكن يجب  
البيان لان القاعدة وجوب بيان ما يكره (انتفاعا شرعيا) فتخرج آلات اللهو (محرم الأكل)  
وأما مباح الاكل فيجوز ما لم يأخذ في النزاع للغرم من جهة أنه هل يدركه بكاه شرعية أم لا

(وردفى عينه) أى من حيث البيع وان أبيع من حيث اتخاذه بدون عن كسكب الصيد أو الحراثة وغرم قيمته على قاتله من حيث قيم التلقات لامن حيث جواز بيعه وفى الحديث نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحاول الكاهن ويجوز قتل الكلب الذى لم يؤذن فى اتخاذه بل يندب (الآبق) أى العبد الهارب بان فعل (الشارد) أى لاستصعاب تحصيله وأما النحل فى جمعه فمن المقدور على تسليمه لاشراؤه وهو طائر (فالجهل الخ) أى إذا كان البيع على البت والافيجوز بيع شئ غائب بلا وصف على أن المشتري الخمار إذا راه ومحمل البطلان إذا كان الجهل منهما أو من أحدهما وعلم (١١٣) العالم بجهل الجاهل والالم يبطل ويكون حكمه

حكم العش والخديعة فالجاهل منهما إذا علم الخبار بين امضاء البيع ورده ويجوز البيع لحاضر فى بادية بمكالم بادية مجهول له ولبلاد فى حاضرة بمكالم حاضرة مجهول له للضرورة ويضرب الجمل بالجللة والتفصيل معاً أو بالتفصيل فقط كأخذ شقة معاومة القدر من بائع كل ذراع بكذا ويفصل له الخياط منها ما يلزمه ويرد الباقي فيفسخ العقد وأما إذا أخذ شقة أو صبرة بتامها مجهولة القدر كل ذراع أو صاع بكذا فيجوز (وتراب) أى ومثل أن يشتري تراب الصواعين وكذا تراب حافوت العطار لسدة الغر فانه لا يدري ما يخرج منه

وردفى عينه فلا يجوز بيع الكلب والقدره على تسليمه فلا يجوز بيع الآبق ولا البعير الشارد والسمك فى الماء والعلم بكل من الثمن والمثمن فالجهل بهما أو بأحد هما مبطل مثل أن يشتري برتنه بحجر مجهول وتراب الصواعين (فصل) يحرم ربا الفضل وهو الزيادة وربا النساء وهو التأخير فى التقدير وهو الذهب والفضة فلا يجوز بيع درهمين بثلاثة ولا بيع درهم بدرهم الى يوم أو ساعة مثلاً وبيع المراهجة جائز لكن الأحب

(٨ - عزية) (وهو الزيادة) تفسير للفضل وكما يحرم فى النقد يحرم فى الطعام الربوى أى المققات المدخرو منه التين على العمدة وأما غر الربوى كالتواكه فيجوز فيها التفاضل كأن تعطى رطل مشمش برطلين إذا كان يدا بيد (وهو التأخير) تفسير للنساء بفتح النون المشددة ويحرم أيضاً فى الطعام ولو لم يكن متحد الجنس ولو غير روى كما قال الأجهورى

ربا ناسى فى النقد حرم ومثله \* طعام وان جنساها فقد تعددا

وخص ربا فضل بنقد ومثله \* طعام ربا ان جنس كل توحد

وعند اختلاف الجنس ييجوز التفاضل إذا كان يدا بيد (درهمين بثلاثة) مثال لربا الفضل إذا كان يدا بيد (درهم بدرهم الى يوم) مثال لربا النساء (جائز) أى خلاف الاول بدليل قوله

لكن الاجب خلافه أى من بيع المزايدة والمساومة (لكثرة البيان) ولا يجوز أن يهزم بقول قامت بشدها وطبها بكذا ولا يجوز أن يشتري بسلع بغير واحد ثم يفرق على كل سلعة قدرا منه ثم يبيعها مرابحة (قربا فبسي الخ) الفسان زوال الشيء من المدركة والحفاظة والسهو زواله من المدركة دون الحفاظة (ولا يجوز الخ) أى يحرم ومثل التدليس الغش وهو أن يصف المبيع بصفة ليست فيه إما بالسانه أو بفعله كان (١١٤) يلطخ ثوب عبد بعد ادليوهم أنه

كاتب أو يلطخ ثوبا بشئا أو يخلط رديا بجيد أو ماء بلين أو يضع كائنا فى يدى حتى يترطب وفي الحديث من غشنا فليس منا أى ليس على ستنا وكذا اتهم الخديعة بأن يفعل مع مرید الشراء ما يوجب الاستحياء منه كان يحضره شيأ من المأكول أو المشروب حتى يخدعه ويخبر المشتري في الغش والخديعة بين الرد وعدمه عند قيام السلعة وإن فاتت لزمه الأقل من الثمن والقيمة (رغبته) أى في المبيع ككتاب المولى وثوب المجذم والأرض والثوب النجس (فيجب عليه الخ) أى في بيع المرابحة فقط فيقول أن عقد الشراء كان على كذا من الذهب والنقد كان بكذا من الريال مثلا وكذا بين أن كان اشتراها الى أجل أو طال مكثها عنده أو ركب الدابة مدة أو ليس الثوب مدة أو نحو ذلك (في الفرائض)

خلافه لكثرة البيان على البائع فيه فربما يتسنى ما يضُر أو يسهو فينتقل ذهنه من شئ الى غيره ولا يجوز في البيع التدليس وهو كتمان عيب السلعة عن المشتري ويجب على البائع الاخبار بكل شئ إذا أخبر به المشتري قلت رغبته فيجب عليه أن يبين أنه عقد على كذا ونقد عنه كذا والله أعلم

### الباب العاشر في الفرائض

الوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وإن سفل والاب والجد وإن علا والأخ مطلقا وابن الأخ الشقيق أولاد اب وإن بعدوا ألم الشقيق أولاد اب وابنه وإن علا والزوج ومولى النعمة وهو المعتق والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن

جمع فريضة مشتق من الفرض بمعنى التقدير وأسباب الميراث ذكاح وولاء ونسب وبيت المال إذا انتظم والارء على غير الزوجين والاورث ذؤوالارحام وشروطه تقدم موت المورث واستقرار حياة الوارث بعده والعلم بالقرب والدرجة وانتفاء الحاجب (عشرة) أى على سبيل الاختصار وخمسة عشر على سبيل البسط كما ترى (وان سفل) يفتح القاف وضهها (مطلقا) أى شقيقا وألاب أولام (وابنه) أى ابن ألم الشقيق أولاد (سبع) أى على طريق الاختصار وعشر على سبيل

للسبط لان الجدة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب والاخت تشمل الشقيقة والتي  
الاب والتي للام وكلهن أصحاب فرض الا العتقة وأما الرجال فكلهم عصبه الا الزوج والاخ  
للأم واذا اجتمع الرجال والنساء (١١٥) فيرث الابن والبنت والاب والام والزوجة أو

الزوج (من ذوى الارحام) وهم سبعة من  
النساء العمة والخالة وبنت الاخت وبنت  
الاخ وبنت البنت وبنت الام والجدة أم  
أب الام وستة من الذكور الخال وابن  
البنت والعم للام وابن الاخ للام والجدة  
من قبل الام وابن الاخت (الفروض)  
أى المقدرة في كتاب الله تعالى التي  
هى أصول للفرائض (والاخت للاب  
والام) أى الشقيقة (ولاب) أى  
والاخت للاب عند عدمها أى الشقيقة  
(مع عدم الحajib) وهو ولد الزوجة  
ذكر أو أنثى منه أو من غيره ولومن  
رنا لانه يلحق بها وولد الولد وان نزل (مع  
فقدته) أى الحajib وهو ولد الزوج منها  
أو من غيره وولد ولده ومن طلق امرأه  
فى مرضه ولو نلانا فانه ترثه ان مات فى  
مرضه ذلك ولو بعد العدة ولا يرثها ان  
ماتت قبله ولو طلق الصحيح زوجته طليقة  
واحدة فانه حمايتوارثان مادامت فى  
العدة ومن تزوج امرأة فى مرضه فلا ترثه  
ولا يرثها (كل اثنتين الخ) وذلك أربعة

وإن سَقَلَتِ الأمُّ والجَدَّةُ وإن عُلَّتْ والأَخْتُ  
والزوجة ومولاة النعمة ومن عدا هؤلاء كآب الأم  
وابن الأخت فهو من ذوى الارحام لا يرث شيأ  
**فصل** الفروض التى هى أصول ستة  
النصف وهو فرض خمسة البنت للصلب وبنت  
الابن عند عدمها والاخ للاب والام وللأب عند  
عدمها والزوج مع عدم الحajib والرُّبْعُ فرض  
الزوج مع وجود الحajib والزوجة أو الزوجات  
مع فقدته والثمن فرض الزوجة أو الزوجات مع  
وجود الحajib والثلثان فرض كل اثنتين  
فصاعداً تسحق احداهن إذا انفردت النصف  
والثلث فرض الأم مع فقد الحajib والاثنتين  
فصاعداً من ولد الأم ما كانوا السدس فرض سبعة  
الأب مع وجود الحajib والام مع وجود الحajib

أصناف بنتان فأكثر بنتان فأكثر وأختان شقيقتان فأكثر وأختان لاب فأكثر وأما قوله  
تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فالمراد منه فان كن اثنتين فافوقهما قياسا على اثنتين (مع  
فقد الحajib) وهو الولد وولد الولد والاثنتان فأكثر من الاخوة والاخوات مطلقا (ما كانوا)  
أى ذكورا أو إناثا أو مختلطين ويستوى فيه الذكرا والانثى (مع وجود الحajib) وهو الولد

وولد الولد (أو كان معها أخرى) كأم الأم (١١٦) الأب فان كانت التي من جهة الأم

أقرب فانها تسقط البعدى من جهة  
الأب كأم الأم وأم الأم الأب دون العكس  
فيستركان لأن النص انما جاء في التي للأم  
وقيست عليها التي للأب فاصالتها جبرت  
بعدها ولا يرث عند مال أكثر من  
جدين احدهما من ليس بينها وبين  
الميت ذكر كأم الأم وأمهاتها والثانية من  
بينها وبينه ذكر فقط هو الأب كأم الأب  
وأمهاتها وأما أم الجدة فلا ترث (من  
الاخوة) وكذا غيرهم ممن تساووا في  
الدرجة كالبنين وبنيتهم والاعمام وبنيتهم  
(يدلى) أى الميت بنفسه كالأب والأبن  
أوبذ كالأجدوا بن الأبن وان نزل والاخ  
وابنه وان سفل والعلم وابنه وان بعد (حجب  
اسقاط) أى حرمان وينبغى الاعتناء  
بمسائل الحجب فان من لا يعرفها لا يعرف  
النرائض (ومن في معناهم) معطوف  
على من ينسب وراعى معنى من ججع  
والزوج بدل من من أو عطف بيان وانما  
كان كل من الزوج والزوجة في معنى  
البنين ونحوهم لانه لا واسطة بينه وبين  
الميت (يحجبه الابن) أى ولو لم يكن أباه  
بل عم الان الأقرب من أهل الجهة يحجب  
الأبعد وجهات العصوبة عند ناسفة  
البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم  
بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت

والجدة إذا انفردت أو كان معها أخرى تُسارِكُها  
والواحدة فأكثر من بنات الابن إذا كان  
هنالك بنت الصلب والأخت للأب فأكثر من  
وجود الأخت الشقيقة والواحد من ولد الأم ذكرًا  
كان أو أنثى والجدة مع الولد أو ولد الابن

﴿فصل﴾ إذا انفرد الأب أو الجدة أو الابن أو  
ابنه أخذ المال جميعه والاشنان من الاخوة فصاعداً  
يَقْسِمُونَهُ بالسوية وإذا اجتمع منهم ذكر و أنثى  
فَيَقْسِمُونَهُ للذكر مثل حظ الأنثيين ويرث بالتعصيب  
كل ذكر يدلى بنفسه أوبذ كرومعى التعصيب أن  
من يرث به يستغرق جميع المال إذا انفرد  
ويستحق الباقي بعد ذوى السهام إن كان معه  
ذو سهام ﴿فصل﴾ الحجب قسمان حجب إسقاط  
وحجب ثقل أما حجب الاسقاط فلا يلحق من نسب  
إلى الميت بنفسه كالبنين والبنات والآباء  
والأمهات ومن في معناهم الزوج والزوجة  
ويُلْحَقُ من عداهم فان الابن يحجبه الابن والجدة

المال فاذا اجتمع عاصبان فأكثر نظر الى الجهة فن كان من جهة البنوة قدم على غيره وهكذا



فان كانا من جهة واحدة فان كان بعضهم أقرب للبنت يجب الابعاد من الميراث كالابن مع ابن الابن وكل ابن ابن يجب من تحته والاب يجب كل جد وكل جد يجب من فوقه والاخ يجب ابن الاخ والم يجب يجب ابن العم (١١٧) وكل ابن أخ وابن عم يجب من تحته

فان تساوى العاصبان في الجهة والقرب نظر لهما من حيث القوة فيقدم الشقيق على الذي للاب ويكون ذلك في الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم وقد أشار الجعبري الى هذه القاعدة بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه

وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا (يجبه الاب) أي لادلائه به والقاعدة أن كل من أدلى بواسطة جنيته تلك الوساطة الا الاخوة للام فانهم أدوا بها ويرثون معها بل يحجبونها من الثالث الى السادس (مطلقا) أي أشقاء أولاد أولادهم ويزيد الاخ للام بأنه يسقط بالجد وبالبنات وبنات الابن (ومن يحجبهم) أي ومن يجب آباءهم وهم الابن وابنه والاب ويحجبهم أيضا الجد وان لم يجب آباءهم (معهم ذكر) أي في درجتهم أو أنزل منهم لان القاعدة ان ابن الابن وان نزل يعصب أخواته وبنات عمه بغير شرط ويعصب عماته بشرط أن لا يأخذن من الثلث شيئا وأما ابن الاخ فانه لا يعصب من في درجته من أخواته لان من من

يجب له الاب والاخوة مطلقا يحجبهم الابن وابنه وإن سفل والاب وبنو الاخوة يحجبهم آباؤهم ومن يحجبهم والجد والم يجب بنو الاخوة ومن يحجبهم وابن العم يجب له أبوه ومن يجب له بنات الابن يحجبهن الواحد من ذكور ولد الصلب والاثنان فصاعدا من بنات الصلب لأن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيكون له ولهن ما بقي عن قرص البنات للذكر مثل حظ الأنثيين والاخوات للاب يحجبهن الشقيق والشقيقتان فأكثر إلا أن يكون معهن أخ لأب فيعصبهن فيكون له ولهن ما بقي عن قرص الاخوات الأشقاء للذكر مثل حظ الأنثيين والاخوات الأشقاء يحجبهن الاب والابن وابنه والجدات من أي جهة كن بالأم وتسقط الجدة التي من جهة الأب وبه والمولى المعتق يحجب عصبه

ذوي الارحام فلا يعصب من فوقه وهي عمته بطريق الاولى ولذا قال المصنف هنا الا أن يكون معهن ذكر وفيما يأتي أخ (بالام) أي تحجب بالام أما التي من جهتها فلا دلالة لها وأما التي من جهة الاب فلأنها حلت في الارث على التي للام فلما سقط المتبوع سقط التابع

(حجب النقل) ويقال له حجب نقصان (والعلم مطلقا) أي ذكر أو أنثى واحد أو مئة معدا وكنا يقال في ولد الابن ويقال في الاخوة والاخوات أشقاء أولاد أولاد (ينقل الواحدة) بالنصب مفعول مقدم وقوله الواحدة فوقهن فاعل مؤخر وقوله فإخذن السدس معناه أن السدس المكمل للثلثين يكون لبنات الابن اذا تعددت (١١٨) أو الواحدة فينقلها ما لابن وابنه

الح) أي ولا يرتان معهما بالتعصيب وإذا استغرقت السهام التركة يفرض لاهما كان السدس كزوج وابنتين وأم وأب أو جد المسئلة من اثني عشر لان فيها ثلثين ورعا يفرض للزوج الربع وللبنين الثلثان وللأم السدس وبعل للأب أو الجد بالسدس وللأم نصف السدس فتعول الى خمسة عشر وقد سالت الأم الأب هنا مع فراوهم من ذلك في الغزوين المشار اليهما بقول صاحب الرعية

وان يكن زوج وأم وأب

فثلث الباقي لهما مراتب وهكذا مع زوجة فصاعدا

فلاتكن عن العلوم قاعدة فأنها في الأولى أخذت ثلث الباقي بعد نصف الزوج وهو في الحقيقة سدس وأخذ الأب الباقي وفي الثانية أخذت بعد ربع الزوجة ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وقد ألفز فيها العلامة الأمير بقوله

قل لمن أنقن الفرائض علما \* أيام أماتها الربع فرض

لألدة ولألعول وليست \* زوجة الميت هل بذلك تقضوا

ثم قل لي ربعان في أي آثر \* ثمانتان وما لذلك نقض

ونما يذكرفي المعاملة أن لنا زوجة نأخذ الثمن وبأخذ أخوها باقي التركة وجوابه ان أخاها ابن

النسب وأما حجب النقل فثلاثة أقسام الأول نقل من فرض إلى فرض دونه وهو مختص بخمسة أشباه الأم ينقلها الولد مطلقا من الثلث الى السدس وولد الابن مطلقا والاشنان فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا والزوجة ينقلها الولد وولده من النصف الى الربع والزوجة ينقلها من الربع الى الثمن من ينقل الزوج وبنات الابن ينقل الواحدة منهن عن النصف والاشنتين فأكثر عن الثلث الواحدة فوقهن فإخذن السدس والاخوات للأب ينقلهن الى السدس الأخت الشقيقة القسم الثاني النقل من التعصيب الى الفرض وهو مختص بالأب والجد فينقلهما الابن وابنه الى

ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن رجل أم زوجة أبيه فيأتي منها ولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم يموت الأب عن زوجته وعن أخيه الذي هو ابن زوجها فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي والعلامة الأجهوري

أذا جدي تزوج أم أمي \* (١١٩) فتجبل منها خالي وعمي

وان يتزوج ابن أمي بهندي

فأرني لابن هذي لالعي

وذلك لأنه ابن أخي وخالي

فقد كشف القناع لرب فهم

(ويرثن بالتعصيب) وهذا القسم هو

المسمى عندهم عصبه بالغير وأما العصبه

مع الغير فالأخوات مع البنات فإذا كانت

أخت شقيقة مع بنت فانهما تأخذ

التصف الباقي وتسقط الأخوة للاب

لأنهم أصارت في حكم الشقيق وأما العصبه

بالنفس فالذكور كلهم إلا الأخ للام

والزوج المالم يكن ابن عم والاورث

بالفرض والتعصيب كزوج ابن عم وبنت

فلها التصف وله ربع فرضا وربع تعصبا

وكابن عم أخ لأم (وكذا حكم الخ)

أي يفرض للواحدة النصف وللأنتين

فأكثر الثلثان وإذا كان لهن أخ عصبت

لذلك مثل حظ الأثنين (ولابن

اليهودي) أي لان العصب أن الكفر ملل

السدس القسم الثالث الثقل من فرض إلى

تعصيب وهو مختص بالبنات وبنات الابن

والأخوات الأشقاء والأخوات للأب فان

البنات يفرض للواحدة منهن إذا انفردت النصف

والأنتين فصاعدا الثلثان وإذا كان لهن أخ لم يرثن

بالسهام ويرثن بالتعصيب وكذا حكم بنات الابن إذا

استحقين الوراثة والأخوات الأشقاء والأخوات

للأب مع عدم الأشقاء (فصل) يمنع الميراث

اختلاف الدين فلا يرث بين مسلم وكافر ولا بين

اليهودي والنصراني والرق فلا يرث الرقيق ولا

يورث ومات عنه فهو لمالكه والقتل فلا ميراث

لمن قتل مورثه عمدا وانتفاء النسب بالعان

(قتل مورثه) أي مباشرة أو تسببا ولا ينفع الأكرام في القتل فمن أكره على قتل أبيه أو أخيه فلا

ميراث له والقود عليه (عمدا) أي عدوانا أو مافى حراية أو لدفعه عن نفسه ولم يدفع إلا بالقتل

فله برقه وورث المرأة من دية زوجها وماله وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه

عمدا فلا يرث لمن مال ولادية وأما القاتل خطأ فانه يرث من المال دون الدية وحيث لم يرث

منها لا يحجب فيها كما أن من لا يرث من المال لا يحجب فيه على قاعدة المحجوب بالوصف من

ميراث له والقود عليه (عمدا) أي عدوانا أو مافى حراية أو لدفعه عن نفسه ولم يدفع إلا بالقتل

فله برقه وورث المرأة من دية زوجها وماله وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه

عمدا فلا يرث لمن مال ولادية وأما القاتل خطأ فانه يرث من المال دون الدية وحيث لم يرث

منها لا يحجب فيها كما أن من لا يرث من المال لا يحجب فيه على قاعدة المحجوب بالوصف من

أنه لا يجب وأما قوله كان الميت ولد كافر أو رقيق فهو كالعدم (فقط) أي ويبقى الارث بينه وبين أمه كولد هامن الزنا وبأما الزانية أخوان للام فقط لتحقق انتفاء الأبليهما وكذا المختصة لعدم الاشتراك بينهما من جهة الأب شرعاً بخلاف ولدى الملائنة فشفقان اذ لو رجع عن اللعان واستلمهما للحقار واستبهما (الح) (١٢٠) اطلاق المانع على هذا يجوز

فَيَنْقَطُ التَّوَارُثُ بَيْنَ الْمَلَاعِنِ وَالْوَلَدِ فَقَطْ وَاسْتَبْهَامُ  
الْمُنْقَضِ وَالْمُنَاخِرِ فِي الْمَوْتِ كَمَا إِذَا مَاتَ أَقْرَبُ تَحْتَ  
هَذِهِ مَثَلًا      الباب الحادى عشر

فِي بَيَانِ جُلِّ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ وَالْآدَابِ ﴿١٠﴾

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ لَهُ وَاحِدٌ  
لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي صِفَتِهِ مِنْ صِفَاتِ  
الْإِلَهِيَّةِ وَيَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ الْمَوْجُودَاتِ خَالِقَاهُ  
وَاجِبُ الوجودِ أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ حَيٌّ بِحَيَاةٍ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ  
مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ عَالِمٌ بِعِلْمٍ سَمِيعٌ بِسَمْعٍ بَصِيرٌ بِبَصَرٍ مُتَكَلِّمٌ  
بِكَلَامٍ وَأَنَّ صِفَاتِهِ أَيْضًا وَاجِبَةٌ الوجودِ تَتَعَلَّقُ  
بِجَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ  
وغيرها وأنه تعالى واحدٌ في ذاته لا نظيرَ له وأنه

بذاته وهكذا أولا يقال في علمه ضروري ولا نظري وانما هو محيط بالا كوان وسعه ليس بأذان وبصره ليس بحدقة ولا أحقان وكلامه ليس بصوت ولا لسان بل هو منزوع عن مشابهة الحوادث فقف عند حدك أيها الانسان (الجزئيات والكميات) أي الممكنات (وغيرها) أي كالواجبات وفي ذلك تفصيل فالقدرة والارادة يتعلقان بالممكنات دون الواجبات والمستحيلات لان الارادة تخصص الممكن ببعض ما يحوز علمه من إيجاد أو اعدام والقدرة توحده أو تنعده

والعلم والكلام بتعلقان بالثلاثة لكن تعلق العلم بتعلق انكشاف وتعلق الكلام بتعلق دلالة والسمع والبصر بتعلقان بجميع الموجودات والحياة لا تتعلق بشيء (رسوله) وكذا يجب للانبياء الصدق والامانة (فما جاء به) أى من عند الله وكذا يصدقون في مطلق اخبار بشيء لانهم آمناء في أقوالهم وأفعالهم وهم معصومون قبل النبوة وبعد ها واذا وقع منهم مكروه أو خلاف الأولى فهو باعتبار غيرهم لا باعتبارهم اذ فعلهم ذلك بقصد التشريع للاشعار بأنه ليس يحرام على الامة فيكون باعتبارهم واجبا (ورسوله) أى لكافة الخلق حتى الجن والملائكة (ما جاء به) خصه وان (١٢١) كان داخلا في عموم الرسل لزيادة شرفه صلى الله

عليه وسلم فإنه أفضل المخلوقات ولولاه لما خلقت أرض ولا سموات (وأحواله) أى من ضغطته وسؤال المسلمين فيه ونحو ذلك فهو إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار (وأحوالها) أى شدائد ها والصراط يختلف في المرور عليه باختلاف الأعمال فتارة يكون أحده من السيف وأرق من الشعرة وتارة يكون عريضا للصلحين أهل المبرة والميزان واحدا على الصحيح وجعه في القرآن للتعظيم (وجميع المغيبات) أى كل حشر وهو سوق الناس للحشر والنشر وهو أحياءهم من القبور (والجنة والنار) أى وجودهما وما أعد لاهلها (وما لم يشأ لم يكن) أى فلا يكون

تحرره ولا سكون الارادة من بقول الشيء كن فيكون فيجب الايمان بالقضاء والقدر والاول ارادة الله المتعلقة بالاشياء أزلا والثاني ايجاد الاشياء على وجهه معنى أراده (وعمل الجوارح) الصحيح أن العمل به شرط كمال فلا يتوقف عليه الايمان والحق أن ايمان المقلد صحيح فلا يتوقف على نظره واستدلاله لكنه بعضي ترك ذلك ان كان فيه أهلية ويكني الدليل الجلي كان يقول الدليل على وجود الله هذا العالم وان لم يقدر على تقريره بان يقول العالم حادث وكل حادث لا يثبت من محدث (وان كلام الله) أى النفسى (مقروء) أى باعتبار الالفاظ الدالة عليه (مكتوب في المصاحف) أى باعتبار النقوش الدالة على الالفاظ الدالة عليه والتحقيق في كيفية نزول

القرآن أن الله تعالى إذا أراد أنزال سورة أو آية نظرت بصفة العلم في قلب جبريل فحصل فيه علم ضروري ثم نظرت بصفة الكلام ففتحت لسانه على ألفاظ القرآن مع النظم فأنزله على النبي صلى الله عليه وسلم فالناظم في الحقيقة هو الله تعالى حيث فحق بلسان جبريل وعلم أن القرآن يطلق بالاشترار على معنيين أحدهما الكلام القائم بالذات الاقدس والثاني اللفظ المنزل ووجه تسميته كلام الله بالمعنى الاول أنه صفة الله تعالى وبالمعنى الثاني أنه تعالى أنشأه برفوه في اللوح المحفوظ لقوله سبحانه بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ أو بحروفه في لسان الملك وقد منع السلف الصالح القول بأن القرآن مخلوق بالمعنى الثاني أدا وباحتراز عن ذهاب الوهم الى المعنى الاول (يراه المؤمنون) أي بلا كيف ولا انحصار فأننا كما نعلمه لافي جهة نراه لافي جهة واستلزام رؤية الشيء أن يكون في جهة إنما (١٣٣) هو استلزام عادي يجوز تخلفه

فلا وجه للعتلة في الاستدلال به على منعها وانها هي قوله تعالى وجوه يومئذ فاضرة أي حسنة الى ربها ناطرة (ثم الذين يلونهم) وهم التابعون ثم الذين يلونهم وهم تابعو التابعين (ويجب الكف) أي لان ما وقع منهم من الحروب وغيرها كل باجتهاد والمجاهدة ما جور مطلقا غير أن من أصاب في اجتهاده له أجران ومن أخطأ له أجر (الصلاة الخ) وكذا السلام (بالتحسين) أي التطريب

الله تعالى يراه المؤمنون ويكلمهم وأن يعتقد أن خير القرون العصاة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ويجب الكف عن ذكرهم الابحار (فصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في العزرة وتحرم قراءة القرآن بالتحسين والغيبة والنميمة

المؤدى الى قصر عمدود أو مدممصور والا كره فقط (والغيبة) وهي ذكر أخا لغيره ولو بما فيه مالم يكن متجاهرا بنفسه والاجاز ذكره بما تجاهر به فقط كما يجوز للسفاري في زواج امرأة أو شركة انسان مثلا أن يذكر ما يعلمه ولا يجوز غيبة الذي على الصحيح والمستمع شريك المغتاب في الاثم فيجب عليه القيام من المجلس ان لم يقدر على الزجر والغيبة عندنا من الكفار ويطلب سماح المغتاب ولو بالراء المجهول متعلقها وكذلك النعمة من الكفار وهي نقل الحديث على وجه الافساد وأما الكذب وهو الاخبار بخلاف الواقع فانه من الكفار ان ترنب عليه مفسلة والأفضحية ان كان على غير النبي وأما نحو مقامات الحرير فانها من قبيل الحكم وضرب الامثال لا على أن ما فيه لوقع ويندب الكذب للاصلاح بين المشاحن حتى يزول ما بينهما ويجب دفع الضرر لكن يرى رجلا محتفيا بمن يريد قتله أو ضربه ظمأ فيسئل عنه فيقول لا أعلمه

(والحد) وهو متى زوال نعمة (١٣٣) الغيرة أو ما تمنى مثل نعمته فيجوز وقد أشبعنا

الكلام على ما يتعلق بالغيبة والنعمة والكذب والحد والتفريق وغير ذلك في كتابنا تحفة العصر الجسديد (والغصب) وهو أخذ المال قهراً تعدياً بلا حراسة ولا يملكه الغاصب ووارثه وموهره ومشتريه منه ان علموا كهو في ضمان السماوي وغرم قيمة المقوم ومثل المثلي والمثلي الرجوع بالغلة على أيهما شاء وأما ان لم يعلموا فاتهم بضمنون مثل المثلي وقيمة المقوم يوم وضع اليد اذا تلف المغصوب عمداً كان أكل الطعام أو لبسوا الثوب حتى بلى وأما سماوي فلا ضمان عليهم واذا تلف خطأ فقولان قيل كالمعدوقيل كالسماوي (والربا) فسر ثلاث تفاسير فقيل هو ما كانت عليه الجاهلية من فسح الدين في الدين كأن يقول المظلوب أخرجني وأزيتك وقيل هو ما حرم التعااضل فيه وقيل هو كل بيع محرم (منها السحت) أي كالسؤال للتكثير وأخذ الشاهد شيئاً على شهادته الواجبة عليه (وسمى بطلون سعياء) أي يدخلون ناراً مبهم الوصف (الرشوة) بكسر الراء وضمة هاء (وبهذا التفسير) المناسب ذكره عقب الحديث الاول (الرجل) أي أو المرأة (لاخيه) قيد به للبحث على عدم قبول شيء منه في نظير الجاه فلا ينافي أن الذي كذلك (كفر) أي ان استعمله (ومن لم يحكم الخ) وجه الاستدلال أن شأن أخذ الرشوة أن يتجاوز

والكذب والحسد والغصب والربا وكل أموال الناس بالباطل قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي بالحرام وهو أنواع منها السحت ومنه أكل مال اليتيم قال الله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم فاراً ويصلون سعيراً أي عاقبة أمرهم ذلك في النار ﴿فصل﴾ ومن أعظم السحت الرشوة في الحكم قال النبي صلى الله عليه وسلم كل لحم بنت بالسحت فالنار أو نبي به قالوا يا رسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشى وبهذا التفسير قال الحسن وقتادة ومقاتل وقال ابن مسعود السحت الرشوة في كل شيء وقال أيضاً هو أن يقضى الرجل لأخيه حاجة فيهدى إليه هدية قيل له يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك إلا أخذ على الحكم فقال الأخذ على الحكم كفر قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقال أبو حنيفة رضى الله

الحذ فلا يكون ما كما أمر الله (الحاكم) أي غير السلطان الأعظم فإنه لا ينزل بغير الكفر  
لزيد الخطر قال العلامة الامروا علم أن حكمانا الآن كالبينة للظفر (لا يجوز لا حد الخ) أي  
فإن قول به في مذهبننا والحق كما قال ابن السبكي نفوذ أحكام القضاة القابلين للرشوة لعدم وجود  
من هو مستكمل للشروط فدفع المادّة الفساد والحكم في الرشوة المأخوذة أن ترد إلى أربابها أن  
علموا والافني بيت المال (وبستأصلها) أي (١٣٤) يقطعها من أصلها فهو طريق الكفر

عنه إذا ارتضى الحاكم أن يعزل في الوقت وإن لم يعزل  
بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك قال القرطبي وهذا  
لا يجوز لأحد أن يختلف فيه إن شاء الله تعالى  
لأن أخذ الرشوة فسق والفاسق لا يجوز حكمه  
وسمى المال الحرام سحتاً لأنه يسهو الطاعات أي  
يذهبها ويستأصلها وقد قال الله تعالى ومن يكفر  
بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين  
فيل هو الذي يحل الحرام ويحرم الحلال  
﴿فصل﴾ والتسمية عند الأكل والشرب  
مسحبة والتحميد عند الانتهاء وبأكل ويشرب  
بيمينه ولا ينفخ في الطعام والشراب ولا يتنفس في

ولذا استدل بآية ومن يكفر بالإيمان  
أي بشرائع الإسلام فقد حبط عمله  
(فيل الخ) أي من اراده التضعيف بل  
حكاية ما قاله بعض العلماء (مسحبة)  
الراجح أنها سنة عين ويستحب الجهر بها  
وزيد الرحمن الرسيم على المعتمد وإن  
تركها في الأقل أتى بها في الانتهاء  
(والتحديد) أي يقول الحمد لله عند الانتهاء  
ويستحب أن يكون سرا وأن يزيد جدا  
كثيرا طيبا مباركا فيه لو روده في الخبر  
(وبأكل) أي مما يليه ندبان كان طعاما  
واحدا وكان بأكل مع غير أهله وأما مع  
أهله أو كان الطعام متعددا أو كان غرا  
ونحوه من أنواع الفاكهة فإنه بأكل مما  
شاء ولو بعد عنه وقد نظم الأجهوري  
ما يقدم على الطعام وما يؤخر عنه وما  
يؤكل معه بقوله

قدم على الطعام توناخونا \* والتين والمشمس والبطيخا

وبعد الاحصا كثرى رطب \* ومثله الرمان أيضا والعنب

ومعه الخيار والجوز \* قنا وقناح كذا الموز

وبكره أكل أو شرب بشمال ما لم يكن الطعام يجمع فيه بين أمرين والاجازة لا بالشمال مع  
الأكل باليمين فقد روى عن عبد الله بن جعفر قال رأيت في عيين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قنا في شماله وطبا وهو بأكل من ذامرة ومن ذامرة (ولا ينفخ الخ) أي يكبره للتهي عن ذلك



ويكره كل الطعام الحار لما فيه من الآفات العديدة (ولا يتنفس الخ) بل يفصل القدر عن فيه ويتنفس والسنة أن يتنفس ثلاثاً يسمى في ابتداء كل نفس ويحمد في انتهائه ويص الماص ولا يعبه عبا فاته يصف الكبد (ولا بأس الخ) لكن الجلوس أولى لانه السنة وقد شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً لبيان الجواز كما قال بعضهم

أذا رمت تشرب فاقعد تنقز \* بسنة صفوة أهل الحجاز

وقد صحوا شربه قائماً \* ولكنه لبيان الجواز

(على الرجال) أي البالغين ويكره للولي الباسه لغير بالغ كالذهب ويجوز الباسه الفضة والمراد الحرير الخالص وأما إذا كان (١٢٥) مخلوطاً بقطن ونحوه فيكره وقوله والجلوس عليه

أي والالتفاف به ولو تبعاً لزوجته أو كان بمحائل لاسترح دار به من غير استناد عليه ومثله الناموسية التي لا تمس ورخص في خيط السجدة لا الكيس ومنعوا الرابة لغير الجهاد نظر إلى استعمال كل شيء بحسبه (والتحتم بالذهب) ومثل التحتم سائر الاستعمالات (وبعبافيه ذهب) أي ولو قل ويكره التحتم بالحديد أو النحاس ولو لامرأة مالم يكن للتداوي وقال بعضهم بكرهه ما بعضه ذهب أن قل وأما خاتم العقب واليسر فأنزويحرم زيادة خاتم الفضة عن درهمين ويجوز

الاناء ولا بأس بالشرب قائماً ويحرم على الرجال لبس الحرير والجلوس عليه والتختم بالذهب وبما فيه ذهب ويستحب أن يبدأ في لبس ثغله باليمن وفي خلع به اليسرى ولا ينبغي في نعل واحد ولا يقف فيه الا لضرورة ويحرم اللعب بالشطرنج ويحرم التصوير على صفة الانسان أو غيره من الحيوانات **فصل في الابتداء بالسلام سنة**

تحلية المعنف والسيف المعد للجهاد بالذهب والفضة لا غيرهما من سكن وسرج ولحام ونحو ذلك ويجوز كتابة القرآن في الحرير (ولا ينبغي الخ) أي يكره (بالشطرنج) بكسر الشين على التختار وقيل بفتحها فارسي معرب والسين لغة فيه وسواء كان اللعب كثيراً أو قليلاً ولو بغير جعل وتسقط الشهادة بآدامته لأن الصحيح انه من الصغار ويحرم لعب الطاب ويكره لعب المنقلة على الرابح فيها حيث لا تقارو الا بالحزمة بلا نزاع وكذا يحرم لعب الضامة والورق وقيل يكره ويكره الجلوس الى من يلعب (من الحيوانات) أي ان كانت الصورة تامة الاعضاء وكان لها نمل لان كانت ناقصة أو كانت في ورق أو جداراً ونحو ذلك فيكره ويستثنى تصوير لعبة البنات قائم اجازة لتدريهن على تربية الاولاد كما يجوز تصوير غير الحيوانات كالشجر والسمك ونحو ذلك (سنة)

أى كفاية (أو سلام عليكم) أى فيجوز التعريف والتسكير وكذا فى الرد (وعليكم السلام) بالواو أفضل من تركه هالان الكلام يصير بها جلتين أى على السلام وعليكم السلام (أو السلام عليكم) أى فيكون الرد بلفظ الابتداء مع نية الرد كما أنه يجوز الابتداء بلفظ الرد لكنه خلاف الأولى فيها وأما إذا بدأ بثان بلفظ الابتداء فاصدين له فيجب الرد على كل منهما ويكون السلام بلفظ الجمع ولو كان المسلم عليه واحد الان معه جمع من الملائكة ويجوز سلام عليكم بدون تنوين لان هناك لغة تحذفه (١٣٦) لنية ألا ولا يجوزى الاقتصار على

ورده فرض كفاية وصفته أن يقول المبتدئ السلام عليكم أو سلام عليكم ويقول الراد وعليكم السلام أو والسلام عليكم ويكره تقبيل اليد فى السلام ولا يسلم على أهل الأهواء كالمعتزلة والروافض ولا على أهل اللهو حال تلبسهم به كالأعيان الشطرنج ولا يبدأ أهل الفتن بالسلام وإذا بدأ رده عليهم بغير واو ولا بسن السلام على المصطفى وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وكذلك إذا رده واحد منهم ويسلم الراكب على

السلام فقط مع حذف الخبر وقد ورد أن من قال السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فإذا قال ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة فإذا قال وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة ولعل الراد مقبوس عليه وورد أن سلام الرجل على أهل بيته يكثر خيره ومن سنة السلام أن يسلم على من لقبه عرفه أو لم يعرفه وورد أنه يطيل العمر (تقبيل اليد) أى يد المسلم أو المسلم عليه ما لم يكن أباً أو شقيقاً أو من ترجى بركته وتكره الإشارة باليد أو الرأس للسلام من غير نطق به وأما مع النطق فيجوز وفى الحديث لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى فان تسليم اليهود

للاشارة بالأصابع وان تسلم النصارى الاشارة بالكف ويجوز الانحناء الى حد لا يصل الى الركوع (ولا يسلم الخ) أى يكره (ولا يبدأ الخ) أى يكره لان الكافر ليس من أهل القبلة (رد عليهم) أى وجوباً حيث تحقق نطقهم بالسلام مفتوح السنين واللام ويكون الرد بالواو وأما ان سمع منهم السام أى الموت أو السلام بكسر السين أى الجارة فيقول عليكم بدون واو ورد كلامهم عليهم ولا يذكر المبدأ أحالة على ما ذكرنا (ولا بسن الخ) بل يكره ويجب الرد بالاشارة (إذا رد واحد منهم) أى ما لم يكن المقصود واحد ابيته فلا بد من رده ولا يكتفى رد الصبي عن الجماعة لان الرد ليس بفرض عليه وان وجب رد سلامه على البالغ ثم إذا ردوا حدقه هل لباقي

فوابقها على اثم الكل ان لم يفعل أحدوا الظاهر أن من عزم على الفعل فسبقة غيره يؤجر على عزيمته قطعاً سواء كان ردأ أو بدأ ولو سلم جماعة دفعة على واحد فإنه يجزئ بالرد مرة واحدة (ويسلم الراكب الخ) أى يندب أن يكون الراكب هو المبتدئ بالسلام على الماشي وكذا الصغير على الكبير والقليل على الكثير والعبد على الحر والهابط على الطالع واللاحق على السابق فلو عكس حصلت السنة (١٣٧) (على أحديته) أى ولو مقنوحاً ويندب

الاستئذان على الزوجة ويقوم مقامه التحنن الان كان معها من لا يحل النظر الى عورتها والاوجب (ويستأذن ثلاثاً) وقرع الباب ثلاثاً قائماً مقامه واختار ابن رشد تقديم الاستئذان على السلام (ولا يقول انا) أى بكره (حسنة) أى مستحبة لرجل مع مثله ما لم يكن أحدهما أمراً ولا امرأة مع مثلها لا مع رجل ولو متجالة وفي الحديث ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان الا غفر لهما (والعانقة) وهى جعل عنقه على عنق صاحبه أو ما يقرب منه مكروهة عند بعضهم وهو الامام مالك في الرسالة وكره مالك المعانقة وأجازها ابن عينة فالاولى للصنف التصريح به وانما كرهها لان معانقة النبي لغيره حين قدومه من الحبشة لم يصحبها على (لا رخصة فيها) بل

الماشي والماشي على القاعد ولا يجوز لاحد أن يدخل على أحديته حتى يستأذن عليه وصفته أن يقول السلام عليكم أَدْخُلْ وَبَسْتَأْذِنْ ثَلَاثًا وَلَا تَبْزِدْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَقْلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ السَّمَاعِ وَإِذَا اسْتَأْذَنَ فَقِيلَ لَهُ مَنْ هَذَا فَلْيَسِّمْ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ أَوْ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنَ الْكُنْيَةِ وَلَا يَقُولُ أَنَا وَالْمَصَافَحَةُ حَسَنَةٌ وَالْمَعَانِقَةُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَالْقُبْلَةُ فِي الْقِمَمِ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ لِرُخْصَةِ فِيهَا

**فصل في تشييت العاطس واجب كرده السلام**

وهو القول للعاطس برحمك الله وجوابه مستحب وهو قول العاطس بربكم الله ويصلح بالكم أو يغفر

اما حرام لقصد اللذة أو مكروهة ان لم تقصد (واجب) أى كفاية على المعتمد ولو كان العطاس بسبب ويجب تشييت العاطس المميز كرتسلامه ومثله المرأة المحرم أو الاجنبية المتجالة وأما من يخشى منها الفتنة فلا يشمتها كالأيرتسلامها وإذا عطس الذي وجد الله فيقال له يديك الله (ويصلح بالكم) أى حالكم أو قلوبكم (حتى يحمدا الله) أى يندب ان لم يكن في صلاة ولا ينبغي العدول عن الحمد الى لفظ أشهد أو تنديعه على الحمد فإنه مكروه ويندب تنبيهه العاطس على الحمد وورد أن من سبقه بالحمد يأمن من وجع الضرس والاذن والبطن ويندب تغطية الوجه عنه

العاطس وخفض الصوت به ولا شمت العاطس بعد ثلاث بل يقال له أنت من كوم عافاك الله  
(ولا يحل الخ) أى يحرم واغفرت الثلاثة لان الآدمى مجبول على الغضب ويجوز للزوج هجر  
زوجته تأديبا ولو زيادة عن شهر وكذا الوالد للولد والشئح لتلميذه ويجوز هجر أهل المعاصي  
المجاهرين بها حتى يرجعوا عنها (ولا يتناهى) أى يتساررو ومثل ذلك كلامه ما جهر باللغة  
لا يعرفها المبادئ لهما وأيات رابع يتحدث معه (١٣٨) (ولا يجوز الخ) أى يحرم لان

الله لنا ولكم والجمع بينهما أفضل ولا شمت  
العاطس حتى يحمد الله ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه  
فوق ثلاثة أيام ولا يتناهى اثنان دون واحد ولا  
يجوز لرجل أن يتخلو بامرأة ليست بحرمه ولا زوجة  
ولا يجوز النظر إليها (خاتمة) ينبغى للانسان أن  
لا يرى إلا محصلا حسنة لمعادته وأدبه ما لعاشه  
ويترك ما لا يعنيه ويحترس من نفسه ويقف عند  
ما أشكل ويصف جليسه ويلين له جانبه ويصفح  
عن زلته ويلزم الصبر وان جالس عالما تنظر إليه بعين  
الاجلال وينصت له عند المقال وإن راجعه راجعه  
نقهما ولا يعارضه في جواب سائل سألة ومن ناظر

الشیطان يكون ثالثهما كما فى الحديث  
(ولا يجوز النظر) أى عمدا وأما النظرة  
الاولى من غير عمد فلا شئ فيها ويجوز  
النظر للوجه والكفين بغیر شهوة وبحرم  
النظر للأمر ديشهوة ويحرم الخلوة به  
عند السافى ولومع أمن الفتنة  
(خاتمة) ختم كتابه بمسائل يسيرة من  
التصوف لما فيه من تهذيب النفس  
وقد أشبعنا الكلام عليه فى شرح نائبة  
السؤال وفى شرح حکم ابن عطاء الله  
فانظرهما ان شئت (لمعاده) أى لعوده  
ورجوعه الى الله وأوفى قوله أو درهما  
لمعنه منع الخلوة فيجوز الجمع بل اذا قصد  
به بقاء البنية أو صون وجهه عن السؤال  
يكون من أفسر احسن لمعاده  
(ويترك) أى ينبغى أن يترك ما لا يعنيه

أى ما لا تدعو حاجة اليه لخبر من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه (ويحترس الخ) أى لما فى  
الحديث أعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك وناديك قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء  
(عندما أشكل) أى التبس حكمه عليه (ويصف جليسه) بان لا يتقدم عليه ولا يتطعم حديثه  
(ويلين له جانبه) أى يتواضع له قال تعالى فىمراجعة من الله لنت لهم الآية (ويصفح) أى  
يتجاوز عن زلته وان تكررت (ويلزم الصبر) أى لانه عنوان الظفر (بعين الاجلال) أى  
التعظيم (نقهما) مفعول مطلق أى مراجعة نفهم لا تغت (ولا يعارضه الخ) أى الا اذا قصد

الوقوف على الحق بالمشاركة مع الادب (ومن ناظر الخ) المناظرة مقابلة الحجّة بالحجة ويقصد بذلك اظهار الحق حيث كان (وترك الاستعلاء) معطوف على أن لا يرى أى ينفي له ترك العلوم وحسن التأني أى التمهّل وجعل الادب أى الادب الجميل (فانهما) أى حسن التأني وجعل الادب أو هما وترك الاستعلاء وتكون (١٣٩) التثنية باعتبار تأويلهما بالتوك والفعل (والحمد لله وحده) ختم كتابه بالحمد كما بدأ به لأن

فِي عِلْمٍ فَيَسْكِينُهُ وَيُوقِّرُهُ وَتَرَكُ الاستِعْلَاءَ وَحَسَّنُ  
التَّائِي وَجَعَلَ الْأَدَبَ فَانْهَمَا مُعَيَّنَانِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
أَهْلِ وَحْشِهِ وَسَلَّمَ

الله تعالى له الحمد في الاولى والآخرة (وصلى الله الخ) ختم بها لما في الحديث من صلى على في أول الكتاب وآخره ربحي أن يتقبل ما بينهما وذلك لأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعاً

(٩ - عزية) وشأن الكريم أن لا يبعض الصفقة وورد أن من قرأ أن الله ولائكم يصلون على النبي تأييدهم الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً مرة ثم قال اللهم صل عليه مائة مرة بعد صلاة الصبح قبل أن يتكلم وبعد صلاة المغرب كذلك فإن الله تعالى يقضى له مائة حاجة ثلاثين في الدنيا وسبعين في الآخرة وهذا آخر ما يسميه الله والحمد لله على ما أولاه وكان نعمة بالجامع الأزهر ومنبع العلوم الأ نور سنة ست وثلاثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله الكرام وأصحابه بدور التمام

﴿ولما اطلع على هذه الكتابة البهية حضرة أستاذنا شيخ السادة المالكية قال﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله على جميل الافضال والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآل أمابعد فقد اطلعت على هذه التقريرات الرائقة والتعريبات المنيقة الفائقة للعلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد المجيد الشرفوني فاذا هي كواكب درية شاهدة لمؤلفها باخلاص النية قدوشحت بالنقول المعبرة ورشحت بالفروع المحزنة مع ما اشتملت عليه من وجازة المباني وحسن الترتيب ورصافة المعاني ولطف التقريب فان شئت قل هي حديقة فضل قطوفها دانية للطلاب أو سماء علم أشرقت كواكبها لأولى الابواب نفع الله بها وعولفها الانام ورزقنا وإياه حسن الختام أمين الفقير سليم البشرى خادم السادة المالكية

﴿وقال أستاذنا العلامة الشيخ محمد البسيوني البيهاني يؤرخ الطبعة الاولى﴾

هذي طوالع باهى السعد فقهه  
كواكب برغت درية سطعت  
عبد المجيد أجاد الله همته  
وكم له من كتاب زاد وزقه  
لدى الكواكب أبدى فاستنار بها  
عزیه نطق بالفصل واعترفت  
ولاح بالطبع نور العلم أرخها ١٣٠٦  
كواكب أشرفت سعد لعزیه  
فان تل لعلها حزت أمنيه  
أضواء بهجت في الأفق زهریه  
له المواهب لا تحصى لذنيه  
بين البرية والأعمال بالنيه  
ذبح الخواثل من أشياء غيبه  
لماسها انضحت أنوار قدسه  
كواكب أشرفت سعد لعزیه

﴿وقال مؤلفه يؤرخ هذه الطبعة البهية﴾

تم شرحي بمحمد رب البريه  
وبين الافصال منه تحلت  
فاشرح الصدر يا عزيز بشرح  
وادع على دعوة وأرخ بهن ١٣١٤  
فله الشكر بكرة وعشيه  
وتباهت مباحث العزیه  
صار بالطبع غاية الامنيه  
ضاء طبع الكواكب الدریه

﴿فهرست الكتاب﴾

صفحة	الباب الاول في الطهارة	صفحة
٣	فصل كل حي فهو طاهر	٢٤
٥	فصل ميتة الأدمي الخ	٢٧
٦	فصل يجب إزالة النجاسة الخ	٢٨
٨	فصل يجب إزالة النجاسة الخ	٣٠
٩	فصل يعفى عن يسير الدم الخ	٣١
٩	فصل فرائض الوضوء سبعة	٣٢
٥	فصل الاستنجاء واجب	٣٢
٦	فصل آداب قضاء الحاجة الخ	٣٤
١٨	فصل نواقض الوضوء أربعة	٣٦
٢١	فصل وموجبات الغسل أربعة	٣٧
		فصل التيمم الخ
		فصل في المسح على الجبهة
		فصل في المسح على الخفين
		فصل الحيض الخ
		فصل والظهور علامتان
		فصل النفاس الخ
		الباب الثاني في الصلاة
		فصل الصلاة المفروضة خمسة
		فصل في قضاء الفوائت من الصلوات
		فصل يحرم النفل الخ

٣٨	فصل الاذان سنة الخ	٨٣	الباب الرابع في الصوم
٤٠	فصل الإقامة سنة الخ	٨٤	فصل يستحب تقديم الفطر الخ
٤١	فصل شرائط الصلاة الخ	٨٦	الباب الخامس في الاعتكاف
٤٣	فصل فرائض الصلاة أربع عشرة	٨٧	فصل يبطل الاعتكاف الخ
٤٦	فصل وسنن الصلاة ثمانية عشر	٨٨	الباب السادس في الحج
٤٩	فصل ومستحبات الصلاة الخ	٩٣	فصل العمرة سنة ٩٤ خاتمة في زيارة
٥٣	فصل يكره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام		النبى صلى الله عليه وسلم
٥٤	فصل تبطل الصلاة بترك شرط الخ	٩٥	الباب السابع في الاضحية والعقيقة
٥٥	فصل سجود السهو سنة	٩٨	الباب الثامن في النكاح والطلاق
٥٧	فصل صلاة الجمعة سنة	١٠٤	فصل في العدل بين الزوجات
٥٨	فصل شروط الامامة تسعة	١١٠	فصل في الرجعة
٥٩	فصل شروط صحة صلاة المأموم خمسة	١١١	الباب التاسع في البس
٦٠	فصل الافضل أن يقف الرجل الخ	١١٣	فصل يحرم ربا الفضل والنساء
٦١	فصل الجمعة فرض عين	١١٤	الباب العاشر في الفرائض
٦٥	فصل صلاة السفر سنة	١١٥	فصل في الفروض المقدرة
٦٧	فصل في الجمع بين الصلاتين المشتركين	١١٦	فصل في الكلام على العاصب
٦٨	فصل السقن المؤكدة من الصلوات	١١٦	فصل الحجب قسمان
٧٢	فصل ركعتا الفجر رغبة	١١٩	فصل فيما يمنع الميراث
٧٣	فصل صلاة الضحى مستحبة	١٢٠	الباب الحادى عشر في بيان جل من
٧٤	فصل صلاة الجنازة فرض كفاية		الفرائض والسنن والآداب
٧٥	الباب الثالث في الزكاة	١٢٢	فصل الصلاة على النبى واجبة
٧٦	فصل في زكاة النعم	١٢٣	فصل ومن أعظم السمات الرشوة
٧٨	فصل في زكاة الحرث	١٢٤	فصل والتسمية عند الاكل والشرب
٨٠	فصل في بيان من تصرف له الزكاة	١٢٥	فصل الابتداء بالسلام سنة
٨١	فصل يجوز اخراج الذهب عن الورق	١٢٧	فصل تسميت العاطس واجب
٨١	فصل في عزل الزكاة	١٢٨	خاتمة في مسائل من التصوف
٨٢	فصل صدقة الفطر واجبة		﴿تمت﴾

# اعلان بمؤلفات المزارح لمن يريد هامن الاخوان

بيان ما طبع منها

- 1 كتاب تريب المعاني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني مع ضبطها بالقلم
- 1 كتاب المحاسن البهية على متن العنماوية مع ضبطه رجاء دعوة مرضية
- 1 كتاب شرح مختصر البخاري الشريف للإمام ابن أبي جرة ذي القدر المنيف مع ضبط المتن بالقلم ضمانة من اللحن في حديث سيد العرب والعجم
- 1 كتاب شرح الأربعين النووية في الاحاديث الصحيحة النبوية مع ضبطها بالقلم
- 1 ديوان خطب لطيف على شكل ظريف مربع السبعات وكل رابعة من متبعاته آية من الآيات البينات مضبوط المباني محلي الهوامش بيان المعاني
- 1 كتاب شرح تأييد السالك الى ملك الملوك وفي خلاصه الامية الاستاذ البوصيري
- 1 كتاب شرح حكم ابن عطاء الله السكندري على هامش ما قبله وهما في التصوف
- 1 كتاب تحفة العصر الجديد ونجدة الادب المفيد الجامع مع صغر حجمه من علم الادب اسماء كبايدل اسمه على مسماء بضبط جيد وشرح مفيد

وبيان ما سيطبع منها ان شاء الله تعالى

٨

- 1 كتاب العطر الشذي على مختصر شمائل الترمذي مع ضبط المتن بالقلم
- 1 كتاب مختصر الصحيح والحسن من الجامع الصغير المحتوي على ثلاثة آلاف من حديث البشير النذير وهو مضبوط ومشروح وعليه أنوار المحاسن تلوح
- 1 كتاب مناهج السعادات على دلائل الخيرات مع ضبطها بالقلم
- 1 كتاب ارشاد السالك على ألفية ابن مالك مع ضبطها لتسهيل المسالك
- 1 كتاب مناهج التسهيل على متن سيدي خليل مع ضبطه الذي يشفي الغليل
- 1 كتاب مناهج التيسير على مجموع العلامة الامير مع ضبطه بغاية التحرير

(تتبعه)

١٤

لا يجوز لاحد طبع هذه الكتب الا باذن مؤلفها حفظه الله





4  
7  
Bibliotheca Alexandrina



0501927